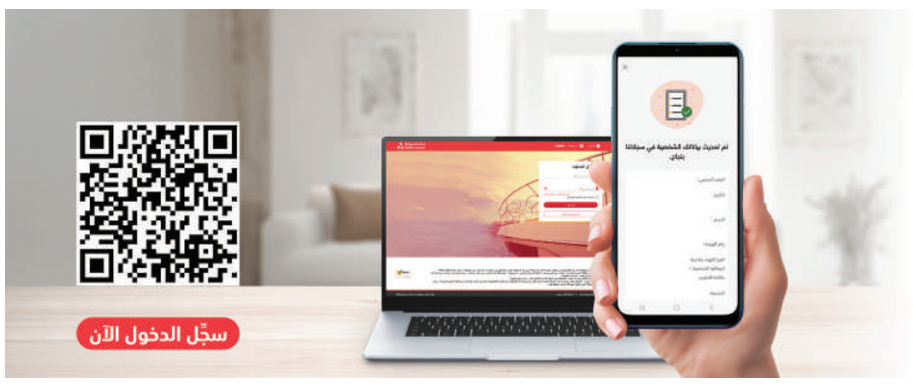

حدّث بياناتك الشخصية
فوراً وبكل سهولة عبر
التطبيق أو الإنترنت!

بنك مسقط. أفضل كل يوم.

CR No. 1/14573/8

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

٢٠٠ بيسة

الأحد الممتاز

www.alroya.om
info@alroya.info
alroyanewspaper

الأحد ٩ من صفر ١٤٤٧ هـ الموافق ٣ أغسطس ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤١٥٣ | 12 صفحة | Sunday 3 August 2025 - issue No (4153)

تنفيذ خط أنابيب لتعزيز إمدادات الغاز في صُحار وعبري 09

بمشاركة 16 شركة صينية و30 من رجال الأعمال في البلدين

«ملتقى الصداقة والتَّعاون» يدعو إلى التكامل الاقتصادي والثقافي بين عُمان والصين

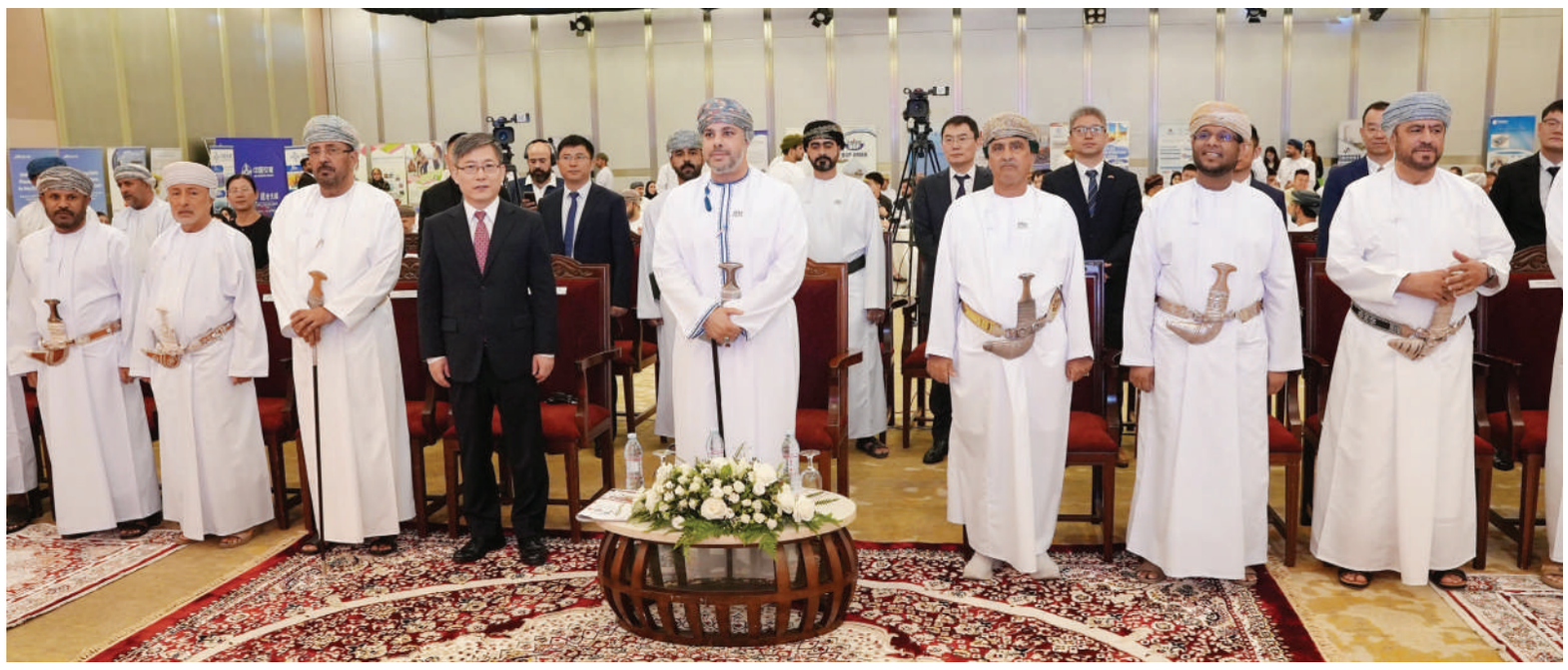

الرؤية- فيصل السعدي- ريم الحامدية

رعى صاحب السُّمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار، الخميس، أعمال الدورة الثالثة من ملتقى الصداقة والتَّعاون العُماني الصيني، والذي أقيم تحت عنوان «التحديث الصيني النمط ورؤية عُمان ٢٠٤٠.. أعمالنا ومقترحاتنا»، وذلك بمنتجع ميلينيوم صلالة.

وهدف الملتقى في دورته الحالية إلى استكشاف الفرص واقتراح المبادرات وتوسيع مساحات التعاون بين بلدين صديقين يرفع كل منهما راية الاستعداد للمستقبل، في ضوء ما تتضمنه رؤية «عمان ٢٠٤٠» من طموحات تنموية عميقة الجذور، وما يتيحه التحديث الصيني النمطي من نماذج مُلهمة في النهضة الاقتصادية والاجتماعية.

وشهد الملتقى حضورا مميزا، حيث شارك أكثر من ٣٠ من رجال الأعمال وممثلي الشركات العمانية والصينية، إلى جانب حضور لافت من الجانب الصيني تمثل في مشاركة أكثر من ١٦ شركة صينية، مما أضفى على الملتقى طابعاً دولياً يُعزز آفاق التعاون والشراكات المستقبلية بين البلدين.

وقال حاتم بن حمد الطائي الأمين العام للملتقى رئيس تحرير جريدة «الرؤية» في كلمته بمستهل أعمال الملتقى، إنَّ العلاقات العُمانية الصينية لم تكُن يومًا رهينةَ اللحظةِ أو أسيرةَ الماضي، بل كانتْ ولا تزال مشروعًا حيًّا يتجدَّدُ مع كلِّ مرحلة، ويستجيبُ لتحدياتِ العصر، مُستندةً إلى عُمقٍ حضاريٍّ يضربُ بجذوره في أعماقِ التاريخِ، موضحًا أنه في الوقت الذي تلتقي فيه الرؤية العُمانية مع الطموح الصيني، يظهر مساران طموحان يشقان طريقهما بثقةٍ واقتدار نحو المُستقبل؛ فمن جهةٍ، يظهرُ حُلم عُمان الكبير ممثلًا في رؤية «عمان ٢٠٤٠» بآفاقِها المتكاملةِ لبناءِ اقتصادٍ متنوِّعٍ ومُستدام، ومُجتمعٍ يُعلي من قيمةِ الإنسان، ويستثمرُ في المعرفةِ، ويرتبطُ بالعالمِ من مَوْقِعِ المُبادرةِ لا التَّبعية، ومِنْ أرضيةِ الأَصالةِ لا القطيعة مع الحداثة. وأضاف أنَّه من جهةٍ أخرى، يبرز «التحديثُ الصينيُّ النمطي»، الذي يُعيدُ رسمَ معالمَ النموذجِ التنمويِّ الصيني، ويُجسِّد تجربةً فريدةً في المُواءمةِ بين التنميةِ الاقتصادية، والحفاظِ على الخصوصيَّةِ الحضاريَّة والثقافيَّة، مشيرا إلى أن المسارين يلتقيان في الجوهرِ والرؤيةِ والهدف، رغم اختلاف سياقات انطلاق كلٍّ منهما، فكلاهما يؤمنُ بالتخطيطِ الإستراتيجيِّ طويل المدى، ويُعلي من شأنِ الابتكارِ والرقمنةِ والطاقةِ النظيفة والاستدامة.

11-10

حاتم الطائي يكتب:

دولة فلسطين المستقلة

- الشعب الفلسطيني يئِن من أشد ظلم في تاريخ البشرية
- التحركات الدولية للاعتراف بالدولة الفلسطينية بريق يضيء دروب الأمل
- معاقبة إسرائيل ومحاكمة مجرمي الحرب خطوة لا مناص منها مهما طال الأمد

02

اقرأ في الأحد الممتاز

- إخفاقات في ملف الباحثين عن عمل تُضاعف تحديات التشغيل 03
- الديون.. الخطر الصامت الذي يهدد استقرار الأُسر 06
- من الرقمنة إلى التنمية.. مختصون يطالبون بإيجاد بنية بيانات موحدة لتعزيز المحتوى المحلي 06

311 مليون ريال مكاسب بورصة مسقط في أسبوع

مسقط- العُمانية

سجلت بورصة مسقط الأسبوع الماضي مكاسب في قيمتها السوقية بـ ٣١١ مليون ريال عُماني لتصعد بنهاية تداولات الخميس إلى ٢٩,١ مليار ريال عُماني مستفيدة من ارتفاع أسعار الأسهم وإدراج الإصدار الـ ٧٥ من سندات التنمية الحكومية وارتفاع القيمة السوقية للشركات المغلقة. وبلغت القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة في ختام التداولات الأسبوعية ١٣,٥ مليار ريال عُماني مشكلة ٤٦,٥ بالمائة من إجمالي القيمة السوقية لبورصة مسقط، فيما بلغت القيمة السوقية لسوق السندات والصكوك ٤,٦ مليار ريال عُماني، وبلغت القيمة السوقية للسوق المغلقة ١٠,٩ مليار ريال عُماني. وقامت بورصة مسقط الأسبوع الماضي بإدراج الإصدار الـ ٧٥ من سندات التنمية الحكومية بحجم ٧٢,٧ مليون ريال عُماني مقسمة إلى ٧٢٧ ألف سند بقيمة ١٠٠ ريال عُماني للسند وبفائدة سنوية قدرها ٤,٣ بالمائة. وشهدت بورصة مسقط الأسبوع الماضي أداءً إيجابيًّا ليواصل المؤشر الرئيس للبورصة صعوده مرتفعًا ٦٢ نقطة، وأغلق على ٤٧٨٠ نقطة، وارتفع مؤشر القطاع المالي ٤٦ نقطة، وسجل مؤشر قطاع الصناعة ارتفاعا بـ ٥٥ نقطة.

09

ارتفاع وفيات المجاعة في غزة إلى 169 فلسطينيا.. وأمريكا تواصل تضليل المجتمع الدولي وتلميع صورة الاحتلال

الرؤية- غرفة الأخبار

أعلنت وزارة الصحة في غزة، السبت، ارتفاع عدد وفيات المجاعة في القطاع إلى ١٦٩ وفاة بينهم ٩٣ طفلاً منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣.

وذكرت وزارة الصحة في تحديثها اليومي، أن مستشفيات القطاع سجلت خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية ٧ حالات وفاة جديدة، من بينهم طفل واحد.

كما أشارت الوزارة إلى أن ٩٨ شهيدا و١٠٧٩ مصابا وصلوا إلى مستشفيات القطاع في آخر ٢٤ ساعة جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل، لافتةً إلى ارتفاع عدد الشهداء إلى ٦٠٤٣٠ منذ أكتوبر ٢٠٢٣.

وسياسيا، ادعى المبعوث الأميركي، ستيف ويتكوف، أن حركة «حماس» وافقت على نزع سلاحها، وأنها منفتحة على ذلك، في تلميح منه إلى أن هذا سيساعد على إنهاء الحرب.

ونفت الحركة تصريحات المبعوث الأميركي، مؤكدة «أن المقاومة وسلاحها استحقاق وطني وقانوني ما دام الاحتلال قائما، وقد أقرته المواثيق والأعراف الدولية». وقالت إنه «لا يمكن التخلي عنهما إلا باستعادة حقوقنا الوطنية كاملة، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس».

وعقب زيارة ويتكوف إلى نقطة لتوزيع المساعدات في غزة، والادعاء بأنه لا توجد مجاعة في القطاع، قالت «حماس» إن زيارة ويتكوف إلى مركز توزيع المساعدات «مسرحية مُعدّة مسبقا، وإن هدف الزيارة تضليل الرأي العام وتلميع صورة الاحتلال، ومنحه غطاء سياسيا لإدارة التجويع».

وأضافت أن «مؤسسة غزة اللاإنسانية أُنشئت لاستكمال فصول القتل والإبادة، وأن الإدارة الأميركية شريك كامل في جريمة التجويع والإبادة الجماعية».

في عدد اليوم:

- د. محمد بن عوض المشيخي يكتب: ضبابية اللجان المعنية بالتوظيف وغياب الحلول!
- د. محمد بن خلفان العاصمي يكتب: ملف الباحثين عن عمل والمسرحين.. حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء
- خلفان الطوقي يكتب: الاقتصاد العماني والذكاء الاصطناعي

حاتم الطائي يكتب:

دولة فلسطين المستقلة

ظلَّ مطلب إقامة دولة فلسطين المُستقلة نقطة محورية في المفاوضات العبثية الدائرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لعقود طويلة، دون أي تقدُّم مُحرَز أو إنجاز يُذكر، باستثناء اعتراف الدول العربية بالدولة الفلسطينية المُستقلة، الذي ظلَّ اعترافًا صوريًا إلى حد كبير، في ظل عدم اعتراف أي منظمة دولية بها، باستثناء بعض المنظمات المتخصصة في أمور ثقافية أو تعليمية أو إغاثية! ورغم الاعتراف العربي بفلسطين دولةً وشعبًا، إلّا أنَّ عدم الاعتراف الغربي وخاصةً الأممي، تسبب في تفاقم معاناة الشعب الفلسطيني، وأضر بمُستقبل هذا الشعب، وأعطى ضوءًا أخضرَ لدولة الاحتلال الإسرائيلي لكي تُنفِّذ مختلف الجرائم وتمارس أبشع أنواع الاحتلال الإحلالي في تاريخ البشرية. ومن المؤسف أن حصول فلسطين على صفة «دولة مُراقبة غير عضو» في الجمعية العامة للأمم المتحدة، منذ عام ٢٠١٢، لم يشفع لها للحصول على عضوية حقيقية كاملة في المنظمة الأممية. وسواء اتفقنا أو اختلفنا على أهمية أو دور أو مسؤوليات منظمة الأمم المتحدة، في ظل النظام العالمي الأحادي القطب، إلّا أن حصول فلسطين على هذه العضوية الكاملة سيمثل نقطة تحوُّل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وسيُتيح للشعب الفلسطيني أن يقول كلمته بأعلى صوت في أكبر محفل أممي.

غير أنَّ هذه الأمنيات البسيطة، لم تتحقق حتى الآن، رغم المجاعة القاتلة التي يئن منها أطفال ونساء وشيوخ غزة، ورغم جرائم الإبادة التي لا تتوقف ويُنفذها الاحتلال بكل جبروت وعدوان في حق ما يزيد عن مليوني إنسان، لا ذنب لهم سوى أنهم وجدوا أنفسهم بين براثن احتلال إجرامي لا يعرف للإنسانية سبيلًا، ولا للقانون الدولي طريقًا، ذنب الشعب الفلسطيني وتحديدًا أهالي قطاع غزة أنَّهم لم يجدوا نصيرًا

> **الشعب الفلسطيني يئن من أشد ظلم في تاريخ البشرية**

أو داعمًا لهم من إخوانهم العرب ولا إخوانهم في الإنسانية، سوى البعض من أصحاب الضمائر الحيَّة في عواصم غربية وقلة قليلة للغاية في عدد من الدول العربية، لكن المشهد العام يُؤكد أنَّ الجميع تخلّى عن غزة، الجميع رفع يده، الجميع لم ينصر الشعب الفلسطيني، لقد اكتفى العالم- والعرب على وجه الخصوص- بالكلام، لم يهبُّوا لنصرة فلسطين ولا لدعم غزة الجريحة المطعونة بخنجر الوحشية والإبادة في فؤادها. إسرائيل تُحارب العرب من بوابة غزة بأشد الأسلحة فتكًا وتدميرًا، والعرب يردون على إسرائيل ببيانات الشجب والإدانة والرفض، بيانات لا تُسمن ولا تُغني من جوع، بيانات لا يتجاوز تأثيرها حدود الفضاء الإلكتروني الذي نُشرت فيه، ولم تردع دولة الاحتلال ولو قيد أُنملة!

ولكن.. ورغم النفق المُظلِم الذي يعيش فيه الشعب الفلسطيني بأكلمه، يظهر في الأفق بريق أمل خافت مع إعلان عددٍ من دول العالم الغربي الاعتراف بدولة فلسطين المُستقلة.. خطوة ربما لن تُفضي إلى نتائج فورية وسريعة تصب في مصلحة هذا الشعب المناضل، صاحب أكبر مظلمة في تاريخ الإنسانية، إلّا أنها من المؤكد أنها ستُحرِّك الماء الراكد، الذي تجمَّع في بركة من التواطؤ والخنوع والاستسلام العربي والإقليمي والدولي. وهذه الخطوة التي أعلنتها هذه الدول، ومنها فرنسا وكندا، عضوا مجموعة السبع ومجموعة العشرين، ولا سيما فرنسا العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة وصاحبة حق النقض الفيتو، كلها عوامل من شأنها أن تُعيد القضية الفلسطينية ببُعدها السياسي والتاريخي إلى المُقدمة مرة أخرى، بعد أن سعى الاحتلال الإجرامي إلى وأدها ودفنها حيَّة كما يفعل اليوم ومنذ قرابة عامين في غزة؛ حيث يُدفن أهل غزة أحياءً تحت أنقاض المنازل والبيوت المُدمَّرة بفعل القصف الصهيوني العشوائي الغاشم.

اليوم وفي ظل هذه المساعي الدولية الإيجابية تعود قضية فلسطين إلى الواجهة؛ الأمر الذي أشعل غيظ مُجرمي الحرب الإسرائيليين بقيادة المجرم الخسيس بنيامين نتنياهو وأعوانه من زبانية الدم والدمار أمثال سوموتريتش وبن غفير، ولا شك أنَّ هذه المساعي ستخدم القضية الفلسطينية، لا سيما وأنَّ دولة الاحتلال المُجرم سعت خلال عدوانها الآثم على غزة إلى تصفية القضية الفلسطينية، تارةً عبر محاولة تنفيذ مُخطط التهجير القسري للشعب الفلسطيني في قطاع غزة إلى الأردن ومصر، أو إلى أي دولة أخرى، وتارةً عبر تنفيذ مُخطط الإبادة الجماعية والتصفية الجسدية لكل إنسان في هذا القطاع؛ إذ يتعرَّض سكان غزة ومنذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، لإبادة جماعية وعمليات قتل مُمنهجة، وإعدامات ميدانية غير مسبوقة في تاريخ البشرية، حتى أصحاب الأمعاء الخاوية من الجوعى والمحرومين والذين يُعانون من أشد مجاعة

> **التحركات الدولية للاعتراف بالدولة الفلسطينية بريق يضيء دروب الأمل**

مُتعمَّدة في تاريخ البشرية، هؤلاء لم ينجوا من الموت، بنيران القصف الصهيوني المُتعمَّد على صفوف المدنيين الواقفين بانتظار تلقي ما قد يسد جزءًا قليلاً جدًا من الجوع، فقد شاهدنا كيف أن شعب فلسطين العظيم يموت من أجل حفنة من الطحين، أو صحن من الطعام الذي لا يكفي حتى لفرد واحد. شاهدنا كل هذه المآسي ونحن نتحسَّر على ما آلت إليه أحوال هؤلاء المظلومين، وما آل إليه حالنا كعرب، من استسلام وعدم القدرة على رد الفعل.

لقد تجرَّعنا أقسى الآلام النفسية ونحن نُشاهد عبر شاشات التلفاز ونُتابع من خلال منصات التواصل الاجتماعي، كُل تلك الدماء الزكية التي تختلط بحبات الطحين والرمال، في غزة الأبيّة.. اعتصرنا الألم من شدة اليأس وعار الاستسلام وذُل الحياة تحت نير احتلال مُجرم فاشٍ، بينما العالم يُشاهد ذلك في صمتٍ وتواطؤ وتجاهل مُخزٍ.

إنَّ المطلوب اليوم من جميع العرب وأصحاب الضمائر الحيَّة في هذا العالم، أن يستفيدوا من هذا الزخم الذي تمخض عن الحراك الدبلوماسي الدولي، حتى ولو كانت النتائج أقل مما نريد، على الجميع البناء على تحركات الدول الغربية للاعتراف بدولة فلسطين المُستقلة، والعمل على استصدار قرارات أممية جديدة تدعم القرارات الصادرة بالفعل على مدى العقود الماضية، وأهمها: القرار رقم ١٩٤ الذي يؤكد على «حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم... ويدعو إلى دفع تعويضات عن الممتلكات التي لم يتم استردادها»، وكذلك القرارات رقم: ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٤٦ و٢٣٣٤، والتي تدين الاستيطان الإسرائيلي وتطالب بوقف الأنشطة الاستيطانية، وأيضًا القرار رقم: ٣٢٣٦ (د-٢٩) الذي «يؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعودة والاستقلال». إضافة إلى القرار رقم (١٧٦/ ٤٣) الذي «يؤكد المبادئ المتعلقة بتحقيق السلام الشامل» ومنها: انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى، وضمان أمن جميع دول المنطقة، بما في ذلك الدول المذكورة في القرار ١٨١، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليًا، مع تنفيذ القرار ١٩٤ الخاص بتفكيك المستوطنات الإسرائيلية، وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة.

ولا ريب أنَّ الجميع يعلم مدى عدم قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ قراراتها المُتعلقة بفلسطين، في ظل التواطؤ الأمريكي المؤسف، والانحياز الأعمى من جانب الولايات المتحدة لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهو انحياز يجعل الولايات المتحدة- بقيادة أي رئيس كان ديمقراطيًا أو جمهوريًا- شريكًا أساسيًا وضالعًا رئيسيًا في جميع الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وآخرها جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب التي تُرتكب كل يوم، لكن

> **معاقبة إسرائيل ومحاكمة مجرمي الحرب خطوة لا مناص منها مهما طال الأمد**

ذلك لا يجب أن يحول دون مواصلة الحراك والدفع بكل السبل الممكنة من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه كاملة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ويبقى القول.. إنَّ التحركات الدبلوماسية الحميدة التي تستهدف الاعتراف بالدولة الفلسطينية المُستقلة، خطوة على سبيل تحرير الشعب الفلسطيني، ووقف جرائم الاحتلال، تمهيدًا لمُحاسبته ومُعاقبته في المحاكم الدولية على ما اقترفه من جرائم بشعة على مدى عقود ممتدة، وليس فقط خلال عدوانه الأخير على غزة ومدن الضفة، إضافةً إلى بدء خطوات عملية جادة لإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض، وفق مقررات الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة على الحدود المعترف بها دوليًا، وهو حقٌّ لن يُمحى ولن يزول ولن يتخلى عنه أصحاب القضية مهما طال الأمد ومهما اشتد العدوان.

تحيا فلسطين حُرَّة مُستقلة... تحيا فلسطين حُرَّة مُستقلة.

الاتفاق على توفير 600 وظيفة في ظفار خلال جولات وزير العمل بمؤسسات القطاع الخاص

صلالة- الرؤية

واصل معالي الدكتور محاد بن سعيد باعوين وزير العمل، زياراته الميدانية لمؤسسات ومنشآت القطاع الخاص في محافظة ظفار، والتي تضمنت ميناء صلالة ونماء لخدمات ظفار.

وفي ميناء صلالة، اطلع معاليه على سير العمل وناقش خطط التعمين والإحلال المستقبلية، وجرى الاتفاق على توفير ١٥٠ فرصة عمل جديدة في الميناء خلال العام الجاري، ما يعكس الدور المحوري للقطاع الخاص في استيعاب الكفاءات الوطنية.

كما شهدت الزيارة الاحتفاء بتسليم الشهادات لمنتسبي برنامج «تمكين»، تأكيدًا على التزام الوزارة بتطوير قدرات الشباب العماني وتأهيلهم لسوق العمل.

وخلال زيارة معاليه لشركة ظفار للخدمات المدمجة (نماء)، تجول باعوين في مبنى مركز التحكم التابع للشركة، واطلع على مهمات المركز الحيوية في دعم عمليات الشركة وإدارة الشبكة الكهربائية، كما جرى استعراض برنامج «تكوين القيادي» الذي أطلقته الشركة بهدف إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية لتولي المناصب القيادية مستقبلًا، بما يعزز من استدامة الأداء المؤسسي والارتقاء بالعنصر البشري.

وتجسيدًا للشراكة الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص، جرى التوافق خلال الزيارة على دعم وزارة العمل لتوظيف ٤٥٠ باحثا عن عمل في الشركات التشغيلية التي تعمل مع شركة ظفار للخدمات المدمجة. وفي ختام الزيارة، تم توقيع مذكرة تعاون بين وزارة العمل، ممثلة بالمديرية العامة للعمل بمحافظة ظفار، وشركة ظفار للخدمات المدمجة، في مجال التوظيف والتدريب، بما يعزز التعاون المشترك لدعم سوق العمل.

المحروقية تطلع على المستجدات الأكاديمية بكلية مسقط

مسقط- الرؤية

زارت الدكتورة رحمة بنت إبراهيم المحروقية وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، كلية مسقط، ورافقها يحيى بن سلام المنذري القائم بأعمال وكيل الوزارة للتعليم العالي، إلى جانب عدد من المسؤولين، وذلك للاطلاع على أبرز المستجدات الأكاديمية والإدارية والتطورات التي شهدتها الكلية خلال الفترة الماضية.

والتقت الوزيرة الدكتور عربي مدبولي أحمد حسين القائم بأعمال عميد الكلية ومساعديه، حيث قدّم عرضًا مرئيًا شاملاً استعرض خلاله أبرز منجزات الكلية خلال السنوات الماضية، إلى جانب خططها التطويرية المُستقبلية الرامية إلى تعزيز جودة التعليم والارتقاء بتجربة الطالب الجامعية.

واستعرض الدكتور مدبولي ملامح الخطة الاستراتيجية للكلية ٢٠٢٠ – ٢٠٢٥، والرؤية والرسالة التي تنطلق منها لتحقيق أهدافها التعليمية والبحثية، إلى جانب أبرز البرامج الأكاديمية التي تقدمها، وما تتمتع به من شراكات أكاديمية مع مؤسسات محلية ودولية، مؤكدًا التزام الكلية بالتميز في التعليم والتعلم.

كما اطّلع الوفد الزائر على جهود الكلية المتواصلة لدعم الطلبة الدوليين، عبر تقديم التسهيلات المُتعلقة بالتأشيرات والسكن والدعم الأكاديمي، مع الإشارة إلى الدور المتنامي للكلية في خدمة المجتمع من خلال توقيع عدد من مذكرات التفاهم وبرامج التدريب الصناعي.

وفي ختام العرض، استعرض الدكتور مدبولي عددًا من المبادرات المستقبلية التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات التعليمية، كما تناول التحديات والفرص، بما في ذلك التوسع في تقديم منح دراسية لطلبة الدبلوم، وتصميم برامج مخصصة لذوي الإعاقة بالتعاون مع الشركاء المحليين.

كما التقت المحروقية رؤساء الأقسام الأكاديمية وأعضاء الهيئة التدريسية في كلية مسقط، وبحثت معهم الحراك الأكاديمي المتسارع الذي تشهده الكلية، إلى جانب مناقشة التحسينات النوعية التي طالت أساليب التدريس، بما يُسهم في رفع جودة التعليم وتحقيق التميز الأكاديمي. كما استمعت معاليها إلى آراء الكادر الأكاديمي ومقترحاتهم بشأن سبل تطوير الكلية وتعزيز أدائها على المستويين الأكاديمي والبحثي.

وفي سياق الزيارة، عقدت معالي الوزيرة لقاءً تفاعليًا مع أعضاء المجلس الاستشاري الطلابي، استمعت خلاله إلى آرائهم ومداخلاتهم بشأن تجربتهم التعليمية في الكلية، مشيدة بجهودهم ومؤكدة على أهمية مواصلة تنمية المهارات وتعزيز القدرات الفردية، بما يرفع من جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل، ويُسهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة قادرة على الإسهام الفاعل في تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وخلال حديثها، أكدت الوزيرة على الدور المحوري الذي تضطلع به الوزارة في دعم مؤسسات التعليم العالي، مشددة على أهمية الالتزام بمعايير الجودة الأكاديمية، وضرورة تنويع البرامج والتخصصات بما يتواكب مع مُتطلبات التنمية وسوق العمل. كما دعت إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في مجالس الأمناء والإدارات العليا، لما لذلك من أثر في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين الأداء المؤسسي، فضلاً عن الإسهام في إدارة المخاطر بفعالية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات التعليمية.

إخفاقات في ملف الباحثين عن عمل تُضاعف تحديات التشغيل

كتّاب يتحدثون لـ«الرؤية» عن حلول فورية لأزمة الباحثين عن عمل.. ويؤكدون: التحرك الجاد سينهي الأزمة

- اللواتي: إنشاء منظومة العمل المهني والمجلس الأعلى للتوظيف سبيلان لحل الأزمة
- العبري: يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في رصد آلاف الوظائف القابلة للتعمين الفوري
- الحمداني: عدم وضوح الرؤية والقرارات الارتجالية لن يزيد الملف إلا سوءا
- محمد بن زاهر: أعداد الباحثين عن عمل ليست مجرد أرقام بل جرح اقتصادي واجتماعي
- البلوشي: نحن بحاجة إلى تحرك جذري يبني اقتصادًا منتجًا لا مستهلكًا
- المسكري: الاعتراف الصريح بالخلل في سوق العمل أولى خطوات حل المشكلة
- جابر العماني: الشفافية والمساءلة ضروريتان لوضع الأمور في نصابها الصحيح
- الناصري: نحتاج إلى استراتيجية شاملة أو خطة خمسية وربطها باحتياجات السوق

الرؤية- ناصر العبري

أكد عددٌ من الكتّاب أنَّ قضية المسرّحين والباحثين عن عمل تعد من القضايا ذات الأولوية في الوقت الحالي، لأنها تترك أثرا عميقا داخل الأسر والمجتمع، مشددين على ضرورة اتخاذ خطوات فاعلة وسريعة لاحتواء هذه الأزمة والحفاظ على نسيج المجتمع واستقراره.

وأشاروا- في تصريحات لـ»الرؤية»- إلى أنه في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة، والتغيرات التي طرأت على أنماط العمل والاحتياجات التشغيلية للمؤسسات، وجد العديد من الأفراد أنفسهم خارج سوق العمل. كما وضعوا حلولا فورية يمكن تطبيقها لحلحلة هذا الملف المتعلق بالباحثين عن عمل؟

قال الدكتور علي حبيب اللواتي، إن الحكومة أنشأت صندوق عُمان المستقبل، بهدف تأسيس شركات ومؤسسات قوية الأمر الذي يُبشِّر بتوظيف الشباب العماني، ويمكن بالتوازي مع الجهود الحكومية اتخاذ إجراءات سريعة لحل هذا الملف، ومن بين هذه الحلول إنشاء «منظومة العمل المهني العماني» المبنية على مبادئ «التمكين والرعاية وتوفير عوامل النجاح لمشاريع الورش العمانية»، بحيث يتم نشر هذه المنظومة ورعايتها في جميع الولايات، لإيجاد أجيال عمانية شابة تقود سوق العمل المهني الفني، فتوفر الخدمات الأساسية في الولايات كخدمات صيانة المكيفات وصناعة الأثاث والمطابخ وصيانة السيارات وصناعة الأبواب الحديدية والنوافذ من الألمنيوم، على أن تدار وتشغل من قبل الشباب العُماني المهني.

وأضاف: «المنظومة الجديدة ستكون مبنية على تشجيع الشباب لتكوين مؤسسات صغيرة مهنية فنية خاصة بهم، وذلك باستحداث سجل تجاري خاص بالمؤسسات الصغيرة المهنية الفنية العُمانية، يتم تسجيله باسم مجموعة من الشباب لا يتجاوز عددهم ٥ أفراد كمؤسسين لورشة مهنية فنية، وليس باسم فرد واحد فقط، ويجب تخفيض رسوم البلدية لتسجيل عقود الإيجار لتلك المؤسسات المهنية الفنية العمانية من ٣ إلى ١٪، وكذلك بقية الرسوم على أن يقوم البنك المركزي العماني بتوجيه جميع البنوك لطرح منتجات خاصة بهذه المؤسسات كقروض ميسرة، فتكون نسبة الفائدة حتى أقل من ١٪، أو بدون فائدة على أن تتقاضى البنوك رسوم الخدمات فقط».

وتابع اللواتي قائلاً: «لتعزيز الثقافة المهنية يجب أن يُعاد تدريس المهن الفنية بالمدارس وتكون مواد إجبارية خلال الصفوف التاسع والعاشر، مع إعادة تفعيل منظومة المعاهد المهنية، إلى جانب إنشاء قناة تلفزيونية وإذاعية عُمانية متخصصتين في نشر التوعية بأهمية المهن الفنية في المجتمع، ببرامجها المميزة، واستحداث فصل تشريعي في قانون العمل الحالي يُقنن علاقات العمل الخاصة بتلك المؤسسات بحيث ليكون جزءًا من قانون العمل العماني المحدث، وإلى جانب ذلك تقدم الحكومة لهؤلاء الشباب أصحاب السجل مبلغا شهريا بمقدار ٢٥٠ ريالا لكل واحد منهم لمدة سنة واحدة فقط، وذلك بعد اكتمال جميع الإجراءات لإنشاء الورشة، وهذه المبالغ لن تمثل عبئاً إضافياً على الدولة كونها محدودة ولفترة بعينها، مقارنة بالدعم المقدم الدائم لشركات الحكومة وغيرها»، وتقوم كل محافظة بتكريم تلك الورش المهنية العمانية في نطاق ولايتها كل ٦ أشهر لترفع من مستوى التنافس بينهم».

واقترح اللواتي إنشاء المجلس الأعلى للتوظيف والتشغيل لعلاج أزمة التوظيف، والذي يتحمل دور تطوير التشريعات ودعم القطاعات وإيجاد فرص العمل، على أن يحقق هدف توظيف ٣٠٪ من الباحثين عن عمل حلال عام.

وفي السياق، قال الدكتور يوسف بن عوض بن سالم البلوشي: نحن بحاجة إلى تحرك جذري يبني اقتصادًا منتجًا لا مستهلكًا، ويعيد الثقة لسوق العمل العُماني، والحل يبدأ من تغيير فلسفة التوظيف نفسها، بأن لا نكتفي بتوفير فرص تقليدية، بل نخلق بيئة تولّد العمل من داخلها، عبر تحفيز المشاريع الريادية، وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات واعدة كالتقنية والذكاء الاصطناعي والزراعة الذكية، كما أن مواءمة التعليم مع سوق العمل أصبحت أولوية قصوى؛ إذ لا يعقل أن نُخرّج الآلاف في تخصصات لا يحتاجها الواقع، فنحن نحتاج إلى ربط حقيقي وواقعي بين التخصصات واحتياجات السوق، كما أننا بحاجة إلى وطنية رقمية موحدة، ترصد حالة الباحث عن عمل أو المسرّح وتقدم له فرصًا واقعية بناء على مهاراته، لا مجرد شهاداته».

واستنكر البلوشي إعلان الشركات عن وظائف للوافدين واستقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة لشغل وظائف وظائف يمكن أن يقوم بها المواطن، مضيفا: «والأدهى والأمر عندما نجد وافدا لا يمتلك من الخبرة شيء هو من يدير العمل والعماني الخريج الذي ابتعثته الحكومة للدراسة في الخارج في أرقى الجامعات يعمل موظفاً عنده في غير تخصصه، لذلك نقول إن الحلول الترقيعية لم تعد تنفع».

وأشار الدكتور ذياب بن سالم العبري إلى أن جوهر الحل لا يرتبط فقط بتوفير فرص العمل، بل ببناء اقتصاد منتج متكامل، يَفتح مسارات جديدة، ويعيد توجيه دفة الجهد الوطني نحو الصناعة والخدمات والابتكار، بدل الاعتماد على الاستيراد والتوظيف التقليدي.

وبيّن: «لدينا قطاعات واعدة تمكننا من خلق الكثير من الوظائف مثل قطاع النفط والغاز وتشغيل الموانئ والمدن التخزينية والمناطق اللوجستية والقطاعان الزراعي والسمكي، وفي زمن الذكاء الاصطناعي، لم يعد مقبولًا أن تُدار بيانات القوى العاملة بشكل تقليدي، فتحليل بيانات العمالة الوافدة والمحلية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعدنا على رصد آلاف الوظائف القابلة للتعمين الفوري».

أما الكاتب عباس المسكري، فأوضح أن الحل يبدأ من الاعتراف الصريح بالخلل في سوق العمل والتعامل معه بشجاعة وشفافية مطلقة، مبينا: «أبرز الحلول من وجهة نظري ضرورة الانتقال من التعمين إلى الإحلال الفعلي، فالتعمين بصيغته الحالية أثبت محدودية أثره بل ساهم أحيانًا في خلق وظائف شكلية لا تبني كفاءات، وتحفيز القطاع الخاص للعب دور أكبر في التوظيف وذلك من خلال تقديم حوافز ضريبية أو امتيازات للشركات التي تلتزم بنسبة إحلال حقيقية وتُسهم في تدريب وتأهيل الكوادر العُمانية، وتطوير برامج تدريب عملي للمسرّحين والباحثين عن عمل، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة برؤية تشغيلية وتمويل مشروط بتوظيف حقيقي لعُمانيين، ودعم المبادرات الريادية من الباحثين عن عمل».

وشدد المسكري على ضرورة التركيز على جلب الاستثمارات الخارجية في مختلف القطاعات وتقديم حوافز حقيقية ومغرية للمستثمرين تشمل الإعفاءات التسهيلات والضمانات القانونية، وتنويع مصادر الاستثمار من خلال فتح قنوات مع الدول الغربية، وتفعيل دور البعثات الدبلوماسية والتجارية في الخارج للقيام بجهد تسويقي استثماري حقيقي وترويج أكبر لشتى المجالات وخاصة الصناعية والسياحية، وإعادة توزيع التنمية حسب التوزيع الجغرافي للباحثين عن عمل والمسرحين.

وذكر الكاتب مسعود الحمداني أن قضية الباحثين عن عمل لن تغلق ما دامت القرارات ارتجالية والرؤية غير واضحة، مبينا: «لعل المستقبل ينذر بالأسوأ لأن معظم مؤسسات القطاع الخاص وحتى الحكومي في العالم ككل، ستتجه إلى الاعتماد على الآلة، ويقل الاهتمام بالعنصر البشري على المدى البعيد، ولن تكون سلطنة عمان استثناء من ذلك، لذلك يجب البدء وبشكل سريع، ومنظم إلى حل هذه القضية اليوم وليس غدا».

وتابع قائلاً: «على الحكومة بشكل مُحدد أن تعمل على الآتي: مراجعة التشريعات والقوانين التي تحفّز الشباب على العمل، وإيجاد بيئة عمل مناسبة وصحية ومنافسة ومحفزة، وإلزام الشركات العملاقة ذات الأصول الكبيرة بتوظيف الشباب العماني، وإنشاء مؤسسات وشركات تُشرف عليها الحكومة، وتديرها من خلال شباب عمانيين، ودعم هذه الشركات من خلال قوانين الأولوية، ومن ثم تسليمها إلى الشباب بعد مدة زمنية معينة، في حال استقرار الشركة، وقدرتها على المنافسة في السوق، وإنشاء مزارع إنتاجية جماعية كبيرة، يديرها الشباب العماني، وتشرف عليها الحكومة، ودعم المشاريع الشبابية ماليا، وإداريا، وتخفيف الأعباء المالية عليها، من خلال إعفاءها من الضرائب المرهقة، وعدم وضع العراقيل الإدارية على كاهلها.

وأكد الكاتب جابر بن حسين العماني أن ملف الباحثين عن عمل يحتاج إلى الدواء الفاعل وليس مجرد مسكنات وقتية لا فائدة منها، إذ تتمثل المشكلة في سوء توزيع الفرص وغياب التناسق بين التعليم وسوق العمل، مما خلق اليوم أزمة حقيقية تتطلب الكثير من الوعي في إيجاد الحلول الجذرية والمناسبة التي من خلالها تتم معالجة ملف الباحثين عن العمل».

وأكد: «يجب أن تكون هناك شفافية ومساءلة لمحاسبة الدوائر الحكومية التي صرفت عليها الدولة الأموال الطائلة من الريالات دون نتاج حقيقي، وإلزامها بالعمل الجاد المخلص والمتفاني في خدمة البلاد والعباد، وعلينا ألا نتأخر في استثمار الطاقات الشبابية العمانية، فهي مهيأة لخدمة الوطن، على أكمل وجه بل مستعدة لتقديم الغالي والرخيص من أجل عمان، فقط افتحوا لهم أبواب الحوار وشاركوهم أفكارهم فستجدهم أهلا لخدمة الوطن ونجاحه وازدهاره وتألقه بين الأمم، وعلينا جميعًا تحمل المسؤولية والسعي الجاد والمسؤول لإنقاذ الوطن من البطالة وشرها».

وقال الكاتب محمد بن زاهر العبري: «حين يعلن تقرير رسمي أن عدد الباحثين عن عمل في سلطنة عمان تجاوز ١٤٤ ألفًا، فنحن لا نقف أمام مجرد رقم بل أمام جرح اقتصادي واجتماعي يتسع بصمت في جسد الوطن، وهذه الأرقام لا تصرخ فقط بوجود أزمة في سوق العمل، بل تكشف فشلًا في التوزيع العادل للتنمية وتقصيرًا في استثمار الطاقات الوطنية».

وشدد على ضرورة التعامل مع ملف الباحثين عن عمل والمسرحين باعتباره ملفًا وطنيًا سياديًا لا يحتمل المجاملة ولا التأجيل، فالتسريح الجماعي الذي يحدث في بعض القطاعات بات يُشبه النزيف، والأنظمة الحالية لا توفر الحماية الكافية للمواطن، بل تضعه أحيانًا في مواجهة الفراغ القاتل دون تعويض أو تأهيل، مضيفا: «المشهد الحالي يتطلب قرارات حاسمة، تبدأ بتقليص الاعتماد على العمالة الوافدة في القطاعات المتوسطة والبسيطة، وتحقيق توازن حقيقي في التعمين، وليس تعمينًا شكليًا يتم تجاوزه بأسماء على الورق، والقضية ليست في أعداد الخريجين، بل في غياب الرؤية الاقتصادية التي توائم بين التعليم وسوق العمل، وبين الطموح الوطني والواقع الإداري، ونحن نحتاج إلى شجاعة سياسية واقتصادية تعيد توجيه البوصلة نحو الإنسان العماني، باعتباره الثروة الحقيقية لهذا الوطن».

وفي السياق، أوضح الكاتب حمد الناصري أنه يجب إلزام الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الحكومي بإرسال قائمة سنوية عن احتياجاتهم من الموظفين مع كشف مماثل عن تخصصات وأقسام ووظائف العاملين بها، إلى جانب متابعة الشركات والمؤسسات من قبل موظفي الوزارة وتنفيذ زيارات دورية تفتيشية غير مُعلنة للطرف الآخر، فحواها الوقوف على بعض التجاوزات ـ إن وجدت ـ وتلمّس احتياجات العاملين في القطاع نفسه، وحماية أجورهم وعملهم وترقياتهم من أي تعسّف إداري أو مسؤول في مقار عملهم ووضع ضوابط صارمة لهذا الموضوع، بالإضافة إلى تأهيل وتدريب الشباب العُماني في التخصصات الواردة من الجهات الحكومية والخاصة».

وتابع قائلا: «يجب وضع استراتيجية شاملة أو خطة خمسية وربطها باحتياجات السوق العماني، والتنسيق مع الجهات المعنية لإعادة المسرحين إلى أعمالهم أو إلى عمل مماثل على وجه السرعة، إيقاف أي التزامات بنكية تخصهم إلى أن يجدوا عملا، ومتابعة تجاوزات الشركات والمؤسسات فغي القطاع الخاص وخروقات نظام العمل».

د. علي حبيب اللواتي

د. يوسف بن عوض البلوشي

د. ذياب بن سالم العبري

عباس المسكري

مسعود الحمداني

جابر بن حسين العماني

محمد بن زاهر العبري

حمد بن خميس الناصري

القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

JABAL
صندوق جبل للفرص
JABAL FURAS FUND

تقرير رئيس مجلس الإدارة للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

بالنيابة عن هيئة إدارة الصندوق يسعدني أن أقدم النتائج المالية لصندوق جبل فرص للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.

ملخص للنتائج المالية:

عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥	
	ر.ع
إجمالي الدخل	٧٤,٧٥٩
إجمالي المصاريف	(٤١,٤٢١)
صافي أرباح (خسائر) الفترة	٣٣,٣٣٨
صافي أرباح (خسائر) الوحدة الواحدة	٠,٠٠٩
إجمالي صافي الأصول	٣,٤٩٧,٦٢١
صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة	٠,٩٧٩

أداء السوق

شهد المؤشر المرجعي لسوق مسقط للأوراق المالية (MSX 30) عودة قوية في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥، حيث ارتفع بنسبة ٤,٧٪، مما رفع العائد الإجمالي للنصف الأول من عام ٢٠٢٥ إلى المنطقة الإيجابية بنسبة ٣,٩٪. ويُعزى هذا الأداء بشكل رئيسي إلى قوة مؤشري العائد الإجمالي للقطاع المالي (+٦,٣٪) والقطاع الصناعي (+٣٠,٧٪). كما أظهر إجمالي قيمة التداول في السوق تحسنًا ملحوظًا بين الشركات ذات القيمة السوقية الأعلى، مدفوعًا بالسيولة القادمة من الصناديق الاستثمارية، وقبيل مراجعة مكونات مؤشر MSX30 بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٥. وشملت الإضافات البارزة للمؤشر كلًا من «أوكيو للاستكشاف والإنتاج»، و«أوكيو للكيماويات»، و«أسياد للشحن»، بينما كانت الاستبعادات البارزة «بنك ظفار» و«البنك الأهلي». ومنذ بداية العام، واصلت أحجام التداول اتجاهها التصاعدي، حيث ارتفع متوسط التداول الشهري إلى ٩٨ مليون ريال عماني خلال النصف الأول من العام.

أداء الصندوق

بلغ إجمالي الأصول المدارة للصندوق حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ مبلغًا قدره ٣,٤٩٨ مليون ريال عماني، ومنذ تأسيسه في ٢٣ مايو ٢٠٢٤، انخفض أداء الصندوق بنسبة ٢,٦٪ مقارنةً بالعائد المرجعي البالغ -٠,١٪. أما منذ بداية العام، فقد حقق الصندوق عائدًا نسبته +١٪، مما يجعله متخلفًا عن المؤشر المرجعي الذي حقق +٣,٩٪. وما زلنا نحتفظ بتركيز مرتفع في بعض البنوك الكبرى والقطاعات الصناعية، مع تقليل الوزن في قطاع الاتصالات، الأمر الذي ساهم في تحقيق نتائج إيجابية. في المقابل، فإن تركيز الوزن المرتفع في كل من «أوكيو للاستكشاف والإنتاج»، و«رينيسانس»، و«أبراج» أدى إلى أداء دون المستوى.

توقعات الاقتصاد والسوق

وفقًا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عمان بنسبة ٢,٣٪ في عام ٢٠٢٥، ونحو ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٦، مدفوعًا بتخفيف تدريجي لإنتاج النفط بموجب اتفاق أوبك+، إلى جانب الاستفادة من الإصلاحات الهيكلية المستمرة والنمو المستقر في جهود التنويع الاقتصادي غير النفطي. وبفضل السياسات المالية الحكيمة، وعلى الرغم من استمرار الإنفاق، سجلت عمان فائضًا ماليًا بنسبة ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يستمر هذا الفائض في عام ٢٠٢٥ ويزداد مع تعافي أسعار النفط. وقد رفعت وكالة «موديز» التصنيف الائتماني لعمان مؤخرًا إلى درجة استثمارية (Baa3) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مدفوعة بارتفاع نصيب الفرد من الدخل، واعتدال نسبة الدين الحكومي، وقوة الأصول المالية. وقد انخفض الدين الحكومي في سلطنة عمان إلى ٣٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، مقارنة بنسبة ٦٧,٩٪ في عام ٢٠٢٠.

أما على صعيد أرباح الشركات، فقد ارتفعت الأرباح الأولية لشركات MSX في النصف الأول من عام ٢٠٢٥ بنسبة ١٥,٥٪ على أساس سنوي، متجاوزة التوقعات، ويرجع ذلك إلى أداء الشركات في قطاعي البنوك والصناعة. وارتفعت أرباح القطاع المالي بنسبة ٢٤,٩٪ على أساس سنوي، في حين ارتفعت أرباح القطاع الصناعي بنسبة ٣٠,٩٪. بينما تراجعت أرباح قطاع الخدمات (باستثناء «عمانتل») بنسبة ٢٪ على أساس سنوي.

وعلى الرغم من تعافي السوق مؤخرًا، لا تزال تقييمات MSX جذابة مقارنة بمتوسطها خلال العشر سنوات الماضية، وكذلك مقارنة بالأسواق الإقليمية والناشئة العالمية. ومن المتوقع أن يدعم استمرار الأرباح القوية، وتحسن السيولة، والعوائد النقدية المرتفعة، أداء السوق مستقبلًا. وسيواصل الصندوق اعتماد استراتيجية الاستثمار التصاعدي من أسفل إلى أعلى، مع التركيز على الشركات ذات الأسس القوية، والسيولة العالية، والتوزيعات المستقرة.

شكر وتقدير

بالنيابة عن أعضاء هيئة إدارة الصندوق، أود أن أتوجه بالشكر إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق بن تيمور – حفظه الله – على قيادته الحكيمة ورؤيته الثاقبة، وإلى حكومة سلطنة عمان على جهودها المستمرة في دعم النمو والاستقرار الاقتصادي.

كما أود أن أشكر هيئة الخدمات المالية وسوق مسقط للأوراق المالية على جهودهما المتواصلة في تطوير سوق رأس المال، وأتوجه بالشكر إلى مدير الصندوق ومقدمي الخدمات على إدارتهم للصندوق، وإلى حملة الوحدات الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر.

بالنيابة عن هيئة إدارة الصندوق
رئيس إدارة الصندوق
٢٩ يوليو ٢٠٢٥

قائمة الدخل الشامل

	٢٠٢٥-٠١-٠١ الى ٢٠٢٥-٠٦-٣٠ ريال عُماني	٢٠٢٤-٠٤-٢٣ الى ٢٠٢٤-٠٦-٣٠ ريال عُماني
الإيرادات		
إيرادات توزيعات أرباح	١٨١,٧٥٠	–
إيراد ات الفوائد	٣,٢٦٩	١١,٦٧٠
صافي الخسارة المحقق عن بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١,٩٢٥)	–
صافي الخسارة غير المحقق في القيمة العادلة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١٠٨,٣٣٥)	(١٦,٥٥٣)
صافي الخسارة من الاستثمار	**٧٤,٧٥٩**	**(٤,٨٨٣)**
المصروفات		
الرسوم الإدارية	(٣٥,٣١٧)	(٦,٧٣٥)
رسوم الحافظ الأمين	(٣,٠٩٠)	(٦٩٧)
تكاليف المعاملات	(٣٩)	–
مصروفات إدارية وعمومية	(٢,٩٧٥)	(٤٧,٧٤٧)
إجمالي المصروفات	**(٤١,٤٢١)**	**(٥٥,١٧٩)**
	---	---
الخسارة) / الربح وإجمالي الدخل الشامل/ (الخسارة) والزيادة / (النقص) في صافي (الأصول المنسوبة إلى مالكي الوحدات للفترة	**٣٣,٣٣٨**	**(٦٠,٠٦٢)**
	=========	=========
الربح او (الخسارة) للوحدة	**٠,٠٠٩**	**(٠,٠٢١)**
	=========	=========

قائمة المركز المالي

	٢٠٢٥-٠١-٠١ الى ٢٠٢٥-٠٦-٣٠ ريال عُماني	٢٠٢٤-٠٤-٢٣ الى ٢٠٢٤-٠٦-٣٠ ريال عُماني
الأصول		
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣,٤٨٠,٧٧٠	١,٥٢٢,٧١٢
النقد وما يماثل النقد	٣٢,٥٥٣	٢,٤١٥,٦٧٤
الذمم المدينة الأخرى	–	–
	---	---
مجموع الأصول	**٣,٥١٣,٣٢٣**	**٣,٩٣٨,٣٨٦**
	=======	=======
الإلتزامات		
ذمم دائنة ومستحقات	١٥,٧٠٢	٩٣٨,٤٤٨
مجموع الالتزامات	١٥,٧٠٢	٩٣٨,٤٤٨
	---	---
إجمالي الإلتزامات وصافي الأصول المنسوبة لحملة الوحدات	**٣,٥١٣,٣٢٣**	**٣,٩٣٨,٣٨٦**
	=========	=========
صافي الأصول المنسوبة لحملة الوحدات	**٣,٤٩٧,٦٢١**	**٢,٩٩٩,٩٣٨**
	=======	=======
صافي الأصول لكل وحدة المنسوبة لحملة الوحدات	**٠.٩٧٩**	**١.٠٠٠**

القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

JABAL
صندوق جبل للدخل الثابت
Jabal Fixed Income Fund

تقرير رئيس لجنة إدارة الصندوق عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

بالنيابة عن إدارة الصندوق، يسعدني أن أقدم لكم النتائج المالية لصندوق جبل للدخل الثابت عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.
وفيما يلي ملخص للنتائج المالية:

عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥	
	ر.ع
إجمالي الدخل	٨٩,٠٩٩
إجمالي المصاريف	(٦٣,٩١٥)
صافي أرباح (خسائر) الفترة	٢٥,١٨٤
صافي أرباح (خسائر) الوحدة الواحدة	٠,٠٠٨
إجمالي صافي الأصول	٤,١٤٨,٨٣٩
صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة	١,٠١٠٤

أداء السوق

أغلقت عوائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل ١٠ سنوات في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٥ عند نسبة ٤,٢٣٠٪، بارتفاع طفيف قدره ٢,٣ نقطة أساس مقارنة بنهاية الربع الأول، لكنها ارتفعت خلال الربع إلى حد أقصى بلغ ٤,٦٠١٪، نتيجة لتأجيل توقعات خفض الفائدة إلى نوفمبر وارتفاع العوائد في السندات البريطانية واليابانية، مما أثر سلبًا على سندات الخزانة الأمريكية بشكل ملحوظ خلال الربع.
كما انخفض الفارق في العوائد بين الأسواق الناشئة والمتقدمة بمقدار ١٦ نقطة أساس خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٥ نتيجة لعمليات بيع في سندات الخزانة الأمريكية وتحول الاستثمارات نحو الأسواق الناشئة بسبب ضعف الدولار الأمريكي واستمرار التحول من الأسواق المتقدمة إليها.
وبناءً على ذلك، فقد سجلت الأسواق الناشئة أداءً أقل من نظيرتها المتقدمة خلال السنة بفارق ١٩٤ نقطة أساس خلال ، ويُعزى ذلك إلى حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية بسبب التوترات التجارية.

أداء الصندوق

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م، بلغ إجمالي الأصول تحت الإدارة للصندوق ٤,١٥٦,٨٦٥ ريالًا عمانيًا. ومنذ انطلاقه في ٥ فبراير ٢٠٢٥م، حقق الصندوق عائدًا نسبته ٠,٧٠٪، وهو أقل من أداء السوق بنسبة ٢,٥٩٪.
وقد كان ربعًا ناجحًا بالنسبة للصندوق، حيث تحوّل أداء الصندوق إلى إيجابي، وتواصلت شركة إدارة صندوق جبل في تقليص الفجوة بين المؤشر المرجعي وأداء الصندوق. كما تضاعف حجم الصندوق نتيجة التدفقات المستمرة خلال الربع.
وقد زادت مدة استحقاق الصندوق بشكل كبير خلال هذا الربع، حيث استغلت إدارة الصندوق الفرص الزمنية المناسبة الناتجة عن انخفاض أسعار الفائدة واتساع هوامش الائتمان لزيادة العائد في المحفظة ليصل إلى حوالي ٦,٧٪ (باستثناء النقد).

توقعات السوق

لا يزال الفارق في العائد بين الأسواق الناشئة والمتقدمة يتقلص، وقد بلغ مستويات دنيا تاريخية عند ٨٦ نقطة أساس في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥. وقد أدت عمليات البيع الكبيرة في سندات الخزانة الأمريكية إلى جعلها جذابة بشكل كبير للمستثمرين الباحثين عن العوائد، ما دفعهم لشراء السندات في الأسواق الناشئة بمستويات مغرية للغاية.
علاوة على ذلك، ومع استمرار ضعف الدولار الأمريكي نتيجة دورة الهبوط، تتوقع شركة إدارة صندوق جبل استمرار انتقال الاستثمارات من الأسواق المتقدمة إلى الأسواق الناشئة، خاصة في أدوات الدين المقومة بالعملة المحلية، حيث قد يكون عامل سعر الصرف هو المحرك الرئيسي للعائدات مستقبلًا.
وفي ظل استمرار التوترات، تبقى التوقعات العالمية غير واضحة المعالم. ومن المؤكد أن نتائج الرسوم الجمركية تؤدي إلى ضغوط تضخمية، كما أشارت لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية إلى إمكانية استمرار هذا التأثير. ومع ذلك، فإن سعر الفائدة الحيادي لا يزال قريبًا من المعدل الحالي لسعر الفائدة الفيدرالي، مما يعني احتمال تأجيل خفض الفائدة إلى عام ٢٠٢٦م.
وبينما تستمر المفاوضات التجارية في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥م، من المتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي إعادة توجيه تجارته نحو أسواق وشركاء تجاريين آخرين بعيدًا عن الولايات المتحدة، وهو ما يصب أيضًا في صالح الأسواق الناشئة.
وبغض النظر عن توقيت الخفض، لا تزال الأسواق تتوقع أن يقوم مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة، وبالتالي، فإن البقاء في استثمارات طويلة الأجل يظل استراتيجية جيدة لتثبيت العوائد والاستفادة من ارتفاع الأسعار عند تنفيذ الخفض. ومن المتوقع أن تستمر الأسواق في حالة من التقلب، مما يوفر فرصًا جيدة لإدارة الصندوق بفعالية وتأمين عوائد مستقرة على المدى المتوسط.

الشكر والتقدير

بالنيابة عن أعضاء هيئة إدارة الصندوق، أود أن أتوجه بالشكر إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق بن تيمور المعظم – حفظه الله ورعاه – على قيادته ورؤيته، كما نشكر الحكومة العمانية على جهودها المبذولة في دفع عجلة النمو والاستقرار الاقتصادي.
كما أود أن أشكر الهيئة العامة للخدمات المالية وسوق مسقط للأوراق المالية على جهودهما الدؤوبة في تطوير السوق المالية، وكذلك مدير الصندوق ومزودي الخدمات على جهودهم في إدارة الصندوق، ونشكر كذلك أصحاب الوحدات الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر.

بالنيابة عن هيئة إدارة الصندوق
رئيس مجلس الإدارة
٢٨ يوليو ٢٠٢٥م

قائمة الدخل الشامل

	من ٠٥ فبراير ٢٠٢٥ الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ ريال عُماني
الإيرادات	
إيراد ات الفوائد	–
دخل فوائد السندات المستحقة	٥٨,٦٧٤
صافي الخسارة المحقق عن بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(٦,٧٣٥)
صافي الربح غير المحقق في القيمة العادلة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٧,١٦٠
	٨٩,٠٩٩
المصروفات	
رسوم الإدارة	(١٢,٣٠٣)
رسوم الحفظ والإدارة	(٤,٠٠٠)
خسارة صرف العملات الأجنبية	(٣٢٠)
مصروفات إدارية وعمومية	(٤٧,٢٩٢)
	(٦٣,٩١٥)

صافي الخسارة وإجمالي الخسارة للفترة	**٢٥,١٨٤**
	=========
الربح / (الخسارة) للوحدة	**٠.٠٠٨**
	=======

قائمة المركز المالي

	٣٠ يونيو ٢٠٢٥ ريال عُماني
الأصول	
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣,٧٨١,٩٨٥
النقد وما يماثل النقد	٣٠٠,٤٩٨
الذمم المدينة الأخرى	٧٤,٣٨٢

مجموع الأصول	**٤,١٥٦,٨٦٥**
	=======
الإلتزامات	
ذمم دائنة ومستحقات	٨,٠٢٦
مجموع الالتزامات	**٨,٠٢٦**

إجمالي الإلتزامات وصافي الأصول المنسوبة لحملة الوحدات	٤,١٥٦,٨٦٥
	=========
صافي الأصول المنسوبة لحملة الوحدات	٤,١٤٨,٨٣٩
	=======
صافي الأصول لكل وحدة المنسوبة لحملة الوحدات	١.٠١٠٣٨
	=======

لتعزيز التنافسية وفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي

رسميا.. انضمام عُمان إلى المنظمة العالمية للمناطق الحرة

مسقط- الرؤية

أعلنت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة عن انضمامها رسميًا إلى المنظمة العالمية للمناطق الحرة (World Free Zones Organization)، وهي مؤسسة دولية غير ربحية تُعنى بدعم وتطوير المناطق الحرة والاقتصادية حول العالم، وتضم في عضويتها أكثر من ١,٦٠٠ منطقة ومؤسسة اقتصادية من أكثر من ١٤٠ دولة. يأتي هذا الانضمام في إطار جهود الهيئة المستمرة لتعزيز تنافسية المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية التي تشرف عليها، وفتح آفاق جديدة للترويج لها على المستوى الدولي كوجهات استثمارية رائدة تتميز بالمرونة والجاهزية والبنية الأساسية المتطورة، وتعكس التوجه لتعزيز الحضور الدولي للمناطق في سلطنة عُمان.

ويهدف انضمام الهيئة إلى خلق مزيد من الفرص لتبادل الخبرات وإيجاد أفضل الممارسات مع نخبة من الشركاء الدوليين، والمساهمة في رفع كفاءة منظومة العمل وتطوير أدوات الترويج والتسويق، بما يدعم الجهود في استقطاب الاستثمارات النوعية والمشاريع ذات القيمة المضافة العالية. وتسعى الهيئة من خلال هذه الشراكة الدولية إلى توسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية، والاستفادة من الاتجاهات العالمية الحديثة في إدارة وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية.

الجدير بالذكر أن عدد المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية العاملة في سلطنة عمان بلغ ٢٣ منطقة وحجم الاستثمار التراكمي مع نهاية عام ٢٠٢٤ بلغ نحو ٢١ مليار ريال عماني.

306.8% نموا في أعداد السجلات والأنشطة التجارية بالمحافظات

مسقط- العُمانية

شهدت مؤشرات الأداء الاقتصادي والتجاري في المحافظات خلال الربع الثاني من العام الجاري تحسنًا ملحوظًا، مدفوعة بنمو الأنشطة التجارية وتوسع قاعدة الأعمال في مختلف ولايات سلطنة عُمان، في إطار بيئة اقتصادية محفزة تدعم التنافسية والاستثمار.

وبيّنت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن إجمالي السجلات التجارية المسجلة خلال الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٥م بلغ نحو ١٢٠٤٣ سجلًا، في حين بلغ عدد الأنشطة التجارية المرخصة ٧٣٠٢٩ نشاطًا مقارنة بـ ١٧٤٩٤ نشاطًا في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م، بنسبة نمو بلغت ٣٠٦,٨٧٪، ما يعكس حراكًا اقتصاديًا متسارعًا في مختلف القطاعات.

وأشارت الوزارة إلى أن محافظتي مسقط وجنوب الباطنة تصدرتا المشهد التجاري خلال الربع الثاني من العام الجاري؛ إذ سجّلت مسقط ٦٧٣٩ سجلًا، فيما شهدت جنوب الباطنة ١١٧١ سجلًا، بزيادة نسبتها ٧٠,٢٪. وأوضحت الوزارة أن عدد السجلات التجارية للمستثمرين الأجانب بلغ ٣٧٨٣ سجلًا، وسجلت محافظة مسقط النسبة الأكبر من هذه السجلات، بما نسبته ٨٦,٢٪ من إجمالي التراخيص الاستثمارية.

وكشفت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار عن ارتفاع في السجلات التجارية الملغية إلى ١٢٢١٨ سجلًا، مقارنة بـ ٣٩٦٣ سجلًا في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤م، بنسبة نمو تجاوزت ٢٠٨,٣٪، في حين تصدرت محافظة مسقط هذا المؤشر بـ ٤٠٠٦ سجلات، تلتها محافظتا شمال الباطنة وظفار.

وأكد مبارك بن محمد الدوحاني مدير عام التخطيط بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن هذه المؤشرات تبيِّن أن البيئة الاقتصادية في سلطنة عُمان مستمرة في دعم الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمار بفضل السياسات المرنة والبنية الرقمية المتطورة، مشيرًا إلى أن الوزارة تواصل متابعة هذه المؤشرات لتعزيز التخطيط الاستراتيجي وتحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وزارة التربية والتعليم

إعـــــلان

تعلن المديرية العامة للتربية والتعليم لمحافظة شمال الباطنة (دائرة المشاريع والخدمات - قسم المشتريات) **طرح المناقصة رقم (2025/589) تنفيذ أعمال النظافة لمبنى ديوان عام المديرية والمباني الإدارية التابعة للمديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة شمال الباطنة لعامين 2026 و 2027م.**

فعلى الشركات المحلية المسجلة بهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي والتي لديها تصريح لمزاولة النشاط المذكور الراغبين الحصول على مستندات المناقصة من موقع هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي:

(https://etendering.tenderboard.gov.om)

مقابل دفع المبلغ المذكور نظير مستندات المناقصة، علماً بأن آخر موعد للحصول على المستندات بتاريخ 2025/09/01م، علماً بأن آخر موعد لقبول العطاءات سيكون يوم الثلاثاء قبل الساعة العاشرة صباحاً من تاريخ 2025/09/09م، ولن ينظر لأي عطاء غير مستوف للشروط، كما أن المديرية غير ملزمة بقبول أقل عطاء.

(والله ولي التوفيق)

وزارة التربية والتعليم

إعـــــلان

تعلن المديرية العامة للتربية والتعليم لمحافظة شمال الباطنة (دائرة المشاريع والخدمات) عن طرح المناقصات التالية:

رقم المناقصة	اسم المناقصة	الولاية	الدرجة	آخر موعد للحصول على المواصفات	آخر موعد لقبول العطاءات	زيارة الموقع	ثمن النسخة ر.ع
2025/595م	إضافة عشرة فصول دراسية ومرافق أخرى في مدرسة شيدة للتعليم الأساسي	صحم	الأولى، الثانية	2025/08/26م	2025/09/09م	2025/08/28م	25
2025/596م	إضافة سبعة فصول دراسية في مدرسة المثابرة للتعليم الأساسي	صحار	الأولى، الثانية	2025/08/26م	2025/09/09م	2025/08/27م	25
2025/597م	إضافة (عدد 16) فصل دراسي بمدرسة الدعائم للتعليم الأساسي	شناص	الأولى، الثانية	2025/08/26م	2025/09/09م	2025/08/27م	25

فعلى المقاولين المسجلين لدى مجلس المناقصات والراغبين في الاشتراك في المناقصات المذكورة أعلاه، الحصول على مستندات المناقصة إلكترونياً من موقع مجلس المناقصات (https://etendering.tenderboard.gov.om) مقابل دفع المبلغ المذكور نظير كل مناقصة، علماً بأن آخر موعد لقبول العطاءات كما هو موضح بالجدول أعلاه قبل الساعة العاشرة صباحا ولن ينظر لأي عطاء غير مستوف الشروط، علمًا بأن المديرية غير ملزمة بقبول أقل العطاءات أو أي عطاء آخر.

والله ولي التوفيق،،،،

المدينة تكافل
Al Madina Takaful
في تناغمٍ تام

شركة المدينة للتأمين ش.م.ع.ع.
مسقط جراند مول، ب ٠٦، الطابق الثالث
الخوير، مسقط.
ص.ب ٨٠، مسقط جراند مول، الرمز البريدي ١٣٦،
سلطنة عمان.
هاتف: ٢٢٠٣٣٨٨٨ ٩٦٨+، فاكس: ٢٢٠٣٣٨٣٣ ٩٦٨+
البريد الإلكتروني: reachus@almadinatakaful.com
www.almadinatakaful.com

تقرير مجلس الإدارة

المساهمين الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالنيابة عن مجلس إدارة شركة المدينة للتأمين ("المدينة" أو "الشركة") وفريق إدارتها، يسرني أن أقدم لكم النتائج المالية للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.

من خلال التنفيذ الناجح للمبادرات الاستراتيجية، فقد تمكنت شركة المدينة من تعزيز كفاءتها التشغيلية حيث حققت إجمالي مساهمات مكتتبة بلغت قيمتها ٢٣,٢ مليون ريال عماني في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥. ويعكس هذا الأداء التزامنا بمنهجية الإكتتاب والتركيز على المبيعات.

لقد تم إعداد القوائم المالية للفترة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية أرقام ٤٢ و٤٣ و٣٠ المطبقة حديثًا. وكما هو مطلوب، تمت إعادة بيان أرقام المقارنة الخاصة بالفترات السابقة لضمان الاتساق. ولقد شكّل الانتقال إلى المعايير الجديدة تحديات كبيرة، ويعود ذلك أساسًا إلى التغييرات في الممارسات المحاسبية والاكتوارية، بما في ذلك تطبيق أساليب تعديل المخاطر والخصم وتعزيز الاحتياطيات. ورغم هذه التعقيدات، فقد ضمنت شركتكم الإمتثال الكامل، مما يُظهر التزامنا بالشفافية والإلتزام بالمعايير المحاسبية المعترف بها عالميًا والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ونتيجةً لذلك، فقد أعلنت الشركة عن تحقيق أرباح بعد الضريبة قدرها ٠,٨٣٣ مليون ريال عماني في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٠,٨١٦ مليون ريال عماني في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، وفقًا للمعايير الجديدة. ولو واصلنا الإبلاغ وفقًا لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) السابقة، لكان إجمالي الأرباح بعد الضريبة للربع الثاني من عام ٢٠٢٥ قد بلغ ١,٧٢١ مليون ريال عماني (مقابل ٠,٧١٥ مليون ريال عماني في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤).

نتائج العمليات

استمر سوق إعادة التأمين العالمي في التعافي واتسم بانخفاض الطاقة الاستيعابية وزيادة المطالبات وتزايد ضغوط التسعير. أدت هذه الظروف إلى ارتفاع تكاليف إعادة التأمين وانخفاض دخل العمولات.

على الرغم من هذه التحديات، حافظت شركة المدينة على نمو مستقر من خلال تعزيز كفاية احتياطياتها وتنويع أعمالها في جميع قطاعات الأعمال، وقد عززت هذه المرونة الاستراتيجية أداءنا الثابت.

يعكس الأداء المالي للربع الثاني من عام ٢٠٢٥ التزام شركتكم المستمر بتحقيق فائض مستدام من عمليات التكافل، بما يحمي مصالح المشاركين ويحقق قيمة مضافة للمساهمين باستمرار.

في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥، ارتفعت مساهمة التكافل المعترف بها بنسبة ٦٪، لتصل إلى ٢,١ مليون ريال عماني، مقارنة بـ ١٨,٩ مليون ريال عماني في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤. علاوة على ذلك، ارتفع فائض صندوق المشاركين من عمليات التكافل وفقًا للمعايير المحاسبية الجديدة إلى ٠,٠١٩ مليون ريال عماني في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥، مقارنة بعجز قدره ٠,٤١٣ مليون ريال عماني في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤ (كما أعيد بيانه).

يظل تركيزنا منصبًا على تعزيز القدرات الأساسية وتحسين نسب الخسائر وتحقيق قيمة مضافة لكل من المساهمين والمشاركين.

دخل الاستثمار

على الرغم من البيئة الاقتصادية العالمية الصعبة التي اتسمت بحالة من عدم اليقين الجيوسياسي وتغير سياسات التعريفات الجمركية الأمريكية وتقلبات أسعار النفط فقد حققت الشركة نموًا قويًا بنسبة ٢٨٪ في دخل الاستثمار خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٥.

ولقد بلغ إجمالي دخل الاستثمار ١,٠٩٠ مليون ريال عماني، مقارنة بـ ٠,٨٥٢ مليون ريال عماني في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، بفضل استراتيجية حكيمة لتوزيع الأصول. ونواصل البحث عن فرص استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وذات قيمة مضافة، تتماشى مع لوائح هيئة الخدمات المالية وأهدافنا الاستراتيجية طويلة الأجل.

أرباح المساهمين

حققت شركة المدينة ربحًا آخر من الأداء المالي الإيجابي من حيث ربحية المساهمين. ففي الربع الثاني من عام ٢٠٢٥، أعلن صندوق المساهمين عن ربح بعد الضريبة قدره ٠,٨١٣ مليون ريال عماني، وفقًا لمعايير المحاسبة الجديدة. لو واصلنا إعداد التقارير المالية وفقًا لمعيار المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) السابق، لبلغ ربح المساهمين بعد الضريبة ٠,٨٢٦ مليون ريال عماني.

إدارة المخاطر

تعمل الشركة باستمرار على تقييم المخاطر المتعلقة بعمليات التأمين والاستثمار وتطبق الإجراءات المناسبة لإدارتها والحد من حدتها بشكل فعال.

نظرة الشركة ورؤيتها المستقبلية

لا تزال شركة المدينة متفائلة بشأن الآفاق الإقتصادية لسلطنة عُمان وإمكانات نمو قطاع التكافل في عام ٢٠٢٥. إن زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي، إلى جانب توفر بيئة مستقرة في السوق، توفر منصة قوية لمواصلة التقدم.

للاستفادة من الفرص الناشئة، سنركز على الحفاظ على الاستقرار ودفع النمو المستدام وتشجيع الابتكار. تشمل أولوياتنا الرئيسية تحسين تجربة العملاء وطرح منتجات جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية والاستفادة من التقنيات الحديثة لتعزيز الكفاءة. كما نحرص على مواجهة تحديات إعادة التأمين العالمية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وقيود الطاقة الاستيعابية التي قد تؤثر على الأسعار ومدى توفر تغطية إعادة التأمين.

في إطار تحولنا المستمر، تمكنت الشركة من وضع نظام رقمي والتحول الآلي لعمليات المطالبات لتحسين كفاءة التعامل مع التكاليف وتسريع إجراءات التخلص من مستنفذات المطالبات وتحسين تقديم الخدمات، مما يُحسن بدوره من تجربة العملاء ويدعم الاستدامة طويلة الأمد. ومن المتوقع أن يَقدم الطرح المُرتقب للتأمين الصحي الإلزامي في عام ٢٠٢٥ دفعةً كبيرةً.

مع استمرار عمل السلطنة على ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للسياحة والرعاية الصحية، نعمل بنشاط على توسيع نطاق وصولنا من خلال إنشاء شراكات استراتيجية ودعم تواجدنا الفعلي في مواقع رئيسية.

وبصفتنا شركة رائدة في مجال التكافل، لا تزال شركة المدينة ملتزمة التزامًا راسخًا بدمج المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESG) في عمليات التأمين واستراتيجيات الاستثمار لدى الشركة. وقد أدى التزامنا بالممارسات المستدامة إلى تحقيق تقدم ملموس في حماية البيئة وتنمية المجتمع.

تماشيًا مع الأهداف الوطنية، تواصل التزامنا بتطوير المواهب العُمانية. يهدف برنامجنا الإرشادي الذي أطلقناه مؤخرًا، والذي تُكمله مبادرات تدريبية مكثفة، إلى تزويد المهنيين العُمانيين الشباب بالمهارات اللازمة لتولي أدوار قيادية وخاصة في المجالات التقنية.

أما بالنسبة للرؤية المستقبلية، فإن الشركة ترتكز رؤيتها الاستراتيجية على تعزيز أساسيات الاكتتاب وتوسيع حضورها في السوق ودعم الأولويات الوطنية لسلطنة عُمان، بما في ذلك التعمين وخلق فرص العمل. كما تواصل الشركة التركيز على الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية والتي تحقق عوائد مجزية لكل من المساهمين وحاملي الوثائق، بفضل اكتتاب منضبط واستراتيجيات مبيعات مستهدفة ونهج يضع العميل في المقام الأول، تتمتع الشركة بمكانة متميزة لتحقيق نمو مستدام وربحية تشغيلية وقيمة مضافة طويلة الأجل في عام ٢٠٢٥ وما بعده.

التقدير والعرفان

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لعملائنا الكرام وشركائنا التجاريين ومساهمينا ولجنة الرقابة الشرعية وموظفي الشركة المتفانين على التزامهم وإسهاماتهم الدؤوبة. كما نتقدم بجزيل الشكر لهيئة الخدمات المالية على دعمها المتواصل ونشيد بجهودها في تعزيز قطاع التأمين، لاسيما مبادراتها الهادفة إلى تطوير وتنمية قطاع التأمين التكافلي في سلطنة عُمان.

وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص الشكر والعرفان لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه، على قيادته الحكيمة ورؤيته الثاقبة. ونحن على ثقة بأن السلطنة ستواصل، بتوجيهات جلالته، مسيرتها نحو النمو المستدام والتقدم والازدهار.

بارك الله فيكم جميعاً،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

د. محمد بن علي البرواني
رئيس مجلس الإدارة

قائمة المركز المالي المختصرة المرحلية غير المدققة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

	صندوق المساهمين			صندوق المشاركين			المجموع الكلي		
	غير مدققة ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ ريال عُماني	مدققة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (معاد بيانه) ريال عُماني	مدققة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (معاد بيانه) ريال عُماني

الديون.. الخطر الصامت الذي يهدد استقرار الأسر

مختصون ومواطنون يؤكدون لـ«الرؤية» ضرورة تحقيق التوازن بين استرداد الحقوق وصون كرامة المدين

الرؤية- سارة العبرية

اتفق عدد من المواطنين والمختصين على أنَّ تصاعد أعباء الديون الشخصية لا ينعكس فقط على الحسابات المصرفية؛ بل يترك ندوبًا نفسية واجتماعية عميقة، قد تبدأ بالقلق وتنتهي بانهيار استقرار الأسرة وفقدان الثقة بالنفس. وأكدوا -في تصريحات لـ«الرؤية»- أنَّ غياب التوازن القانوني وضعف الوعي المالي، وتضييق فرص التسوية، عوامل تُفاقم أزمة المدين وتستدعي مُراجعة عاجلة للمنظومة التشريعية والداعمة.

وقالت حمدة بنت سعيد الشامسية كاتبة ومستشارة مالية ومُؤسسة شركة إيسار للاستشارات المالية والإدارية، إنَّ من أبرز الأخطاء المالية التي يقع فيها الأفراد، والتي تؤدي إلى تراكم ديون يصعب سدادها، اعتماد الشباب على القروض الشخصية لتغطية نفقات استهلاكية مثل الزواج أو السفر أو شراء السيارات، مشيرة إلى أنَّ بعض الأفراد يلجؤون إلى الإنفاق العاطفي أو الاندفاعي كوسيلة للهروب من الضغط النفسي أو التوتر، وأنَّ غياب التخطيط المالي يُعد من أبرز الأسباب؛ كما إن الأشخاص الذين يمتلكون خطة مالية واضحة للدخل والمصروفات قلة قليلة ممن التقت بهم، وأن عدداً كبيراً من المواطنين يعتمدون على مصادر تمويل متعددة، مثل القروض وبطاقات الائتمان، ما يؤدي إلى تراكم الأعباء عليهم ويجعل عملية المتابعة والسداد أكثر تعقيدًا.

وعن العلاقة بين الدَّين والصحة النفسية، ذكرت الشامسية أنَّ العديد من الدراسات الحديثة تُؤكد وجود ارتباط مباشر بين تراكم الديون وتدهور الصحة النفسية، موضحة أنَّ أبرز هذه التأثيرات تشمل انخفاض تقدير الذات، والشعور بالذنب والخجل، والقلق المزمن؛ بل قد تصل إلى اضطرابات جسدية مثل الصداع ومشاكل النوم والقلب والهضم، كما أنَّ الضغوط المالية تؤدي كذلك إلى توتر العلاقات الزوجية والعائلية، وقد تُؤثر على الأداء المهني والاجتماعي، وأنَّ تخفيف أعباء الديون يُسهم في تحسين القدرات المعرفية واتخاذ القرارات بشكل أفضل، بحسب ما أثبتته الدراسات الحديثة.

وفيما يتعلق باستعادة السيطرة المالية، أكدت الشامسية أنَّ الطريق ليس مسدودًا كما يظن البعض؛ فالحلول مُمكنة إذا ما تمَّ اتباع خطة واضحة تشمل تحديد أنواع الديون وترتيب أولويات السداد وتخصيص مبلغ شهري ثابت، إلى جانب تعديل نمط الحياة وخفض الإنفاق غير الضروري، مؤكدة أن الدعم النفسي يشكل عنصرًا أساسيًا في معالجة المشكلة، وأن مجال المالية السلوكية الذي تعمل فيه يجمع بين المبادئ المالية وعلم النفس، من خلال تطبيق العلاج السلوكي المعرفي لإعادة برمجة المعتقدات السلبية حول المال، وتقليل مشاعر العجز والعار».

كما نصحت بأهمية الحصول على دعم عائلي أو مهني من مستشارين ماليين ونفسيين لتعزيز الإحساس بالمسؤولية وتجاوز العزلة، مؤكدة أهمية دمج الجانب النفسي في خُطط التعافي المالي.

وفي تقييمها للوعي المالي في سلطنة عُمان، ذكرت الشامسية أن مسحًا أجراه المركز الوطني للإحصاء والمعلومات كشف أن ثمانية من كل عشرة عُمانيين يؤمنون بأهمية الادخار، لكن ٨٢٪ يعزون عجزهم عن الادخار إلى تدني الدخل أو أعباء الديون، لافتة إلى أن هذا التفاوت بين القناعة والسلوك يعكس حاجة المجتمع إلى وعي عملي وسلوكي، وأنَّ ٤ فقط من كل ١٠ أشخاص يسجلون دخلهم ونفقاتهم، وهو ما يُشير إلى قصور في تطبيق المهارات المالية الأساسية.

من جانبه، أوضح حمد بن عبدالله العذالي مدير مدرسة خاصة، أنَّه مرَّ بتجربة صعبة مع الديون أثرت على حياته النفسية والاجتماعية، مشيرا إلى أنَّ الديون ليست مجرد التزامات مالية؛ بل شعور ثقيل يلازم الإنسان صباحًا ومساءً، ويقيّد قراراته اليومية.

وقال إنَّه وضع خطة بسيطة لإعادة ترتيب التزاماته، وبدأ بسداد ديونه تدريجيًا حسب الأولويات، مع الحرص على الحفاظ على توازنه النفسي والتواصل مع أشخاص مقرّبين ممن يثق بهم، مؤكدًا أنَّ الدعم العاطفي كان له أثر كبير في تخفيف العبء، وأن التجربة رغم أنها كانت مريرة إلا أنها منحته وعياً أعمق بأهمية الإدارة المالية والرضا بما يمتلك، بعيدًا عن الانسياق وراء الضغوط الاجتماعية.

وعن أسباب الاستدانة، قال العذالي إنها متعددة ولا يمكن حصرها في عامل واحد، لافتًا إلى أن بعضها يعود إلى ظروف طارئة خارجة عن الإرادة، مثل المرض أو فقدان مصدر الدخل، بينما يرتبط البعض الآخر بضعف الوعي المالي، والخلط بين الرغبة والحاجة، أو الانجراف خلف الضغوط والمظاهر الاجتماعية، كما أنَّ العروض التسويقية المُستمرة للقروض والتسهيلات تُغري كثيرين دون أن يخططوا لكيفية السداد أو لتأثيرها على المدى البعيد.

وانتقد العذالي النظرة المجتمعية السائدة تجاه من يعانون من الديون، مشيرًا إلى أنَّ المجتمع غالبًا ما يصدر أحكامًا قاسية على المدين، ويتعامل معه كمن أخطأ أو تهوّر دون محاولة لفهم أسبابه، منوهاً إلى أن هذه النظرة تزيد من العبء النفسي وتدفع البعض إلى الانعزال أو حتى اتخاذ قرارات خاطئة للهروب من الواقع.

ونصح من يمرّون بتجربة الديون، قائلاً: «لا تنظر إلى نفسك نظرة دونية، ولا تسمح للديون أن تسلبك ثقتك بنفسك أو إيمانك بقدراتك، واجه الأمر بهدوء، وابدأ بخطوة بسيطة، لا تتردد في طلب المُساعدة، وتذكّر أنَّ المقارنة بالآخرين لا تخدمك، فلكل إنسان رحلته وظروفه.

وقال خميس بن مسلم البوسعيدي إنَّه حصل على قرض مالي بهدف بدء حياة جديدة، ولمقابلة تكاليف الزواج الأساسية وتمويل أولى خطواته في عالم التجارة، سعيًا منه لتحقيق الاستقرار الأسري والنمو المهني والمالي على المدى البعيد، موضحا أنَّ قراره بالاقتراض جاء بعد دراسة مستفيضة للخيارات المتاحة، مدفوعًا بإيمان راسخ بأهمية الاستثمار في المستقبل الشخصي، وأنَّ ما كان يسعى إليه هو حياة كريمة ومستقرة.

وعن آثار الدين على حالته النفسية والجسدية، أشار البوسعيدي إلى أن ضغوط الحياة وارتفاع التكاليف حالا دون وفائه بجميع الالتزامات كما كان يأمل، ما أدى إلى تراكم الأعباء المالية والنفسية بشكل كبير، مضيفا أنه بدأ يعاني من الإرهاق المستمر والتفكير المفرط، مما أثر على توازنه العام وأدى إلى إصابته بارتفاع في ضغط الدم، وأنَّ ذلك انعكس سلبًا على صحته النفسية والجسدية معًا.

وفي وصفه لأصعب المواقف التي مر بها، كشف البوسعيدي أن أقسى لحظة في حياته كانت عندما زُجّ به في السجن بسبب تراكم الديون، مشيراً إلى أن السجن لم يكن السجن الألم الأكبر، بل كان عندما شاهده أطفاله أثناء القبض عليه ونظراتهم المنكسرة. وأوضح أن ديونه كانت نتيجة ظروف خارجة عن إرادته، ومع مرور الوقت تضاعفت حتى بات غير قادر على سدادها.

وعن نظرة المجتمع، أشار البوسعيدي إلى أنَّ كثيرًا من الناس ينظرون للمدين كأنَّه فاشل أو متهور أو غير مسؤول، مؤكدًا أنَّ هذه النظرة تُضاعف من العبء النفسي وتزيد من العزلة، رغم أن الدين في أحيان كثيرة ليس خيارًا بل ضرورة قاسية فرضتها الحياة.

وفيما يتعلق بالقرارات المالية التي سيتجنبها، قال البوسعيدي: إنه لو عاد به الزمن لتجنب الاقتراض دون خطة واقعية للسداد، والاندفاع في مشروع دون دراسة كافية، والاعتماد على وعود الآخرين، والخوف من الاعتراف بالعجز، والسعي خلف المظاهر بدلًا من الواقعية.

وطالب البوسعيدي المؤسسات المالية والاجتماعية بأن تفرق بين المتعثر والمتلاعب، ومعاملة الأول بإنصاف ورحمة، وتوفير حلول واقعية وجداول سداد ميسّرة، وإنشاء جهات تُنصت بدل أن تُجرّم، مطالباً الجهات المسؤولة بحماية أسر المتعثرين، وعدم تحميل الزوجة والأطفال ذنبًا لا علاقة لهم به.

من جهته، قال المحامي نصر بن حمود السناني إن عملية تنفيذ الأحكام تُعد أساسية لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الدائنين، إلا أنَّ الواقع العملي كشف عن تحديات قانونية تُلقي بظلالها السلبية على المدينين، وخاصة من كانت نيتهم حسنة، موضحا أن أبرز هذه التحديات تتمثل في غياب التوازن بين طرفي العلاقة، ما قد يؤدي إلى إفلاس المدين بسبب ديون بسيطة، تُفضي به في بعض الأحيان إلى السجن، رغم أنّ هذا الحبس قد لا يُحقق فائدة فعلية للدائن؛ بل يُفاقم من المشكلة.

وأشار إلى أنَّ العديد من المدينين لا يتهربون من السداد، وإنما تعترضهم صعوبات مالية طارئة، كالإصابة بمرض أو فقدان مصدر الدخل، مما يجعلهم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم، مؤكداً أن المطلوب هو توفير أدوات قانونية تمكّن المدين من السداد دون المساس باستقراره النفسي أو الاجتماعي، وليس تقييد حقوق الدائن.

وبيّن السناني أن من أبرز الثغرات القانونية الاعتماد على وسائل إلكترونية لإبلاغ المدين بوجود تنفيذ ضده، مثل رقم الهاتف أو البريد الإلكتروني، أو حتى النشر في الصحف اليومية، وهي وسائل قد لا تضمن تحقق العلم الفعلي، مما يُؤدي إلى تصعيد الإجراءات دون علمه، وقد يُفاجأ بإلقاء القبض عليه دون سابق إنذار، مضيفا أن القانون وإن كان قد أعفى المدين المعسر من الحبس، إلا أنه وضع شروطًا صارمة لإثبات الإعسار، مما يجعل الوصول إلى هذا الإعفاء أمرًا معقدًا وغير ميسّر للكثيرين.

وفيما يتعلق بتجاوزات بعض الجهات الدائنة أو شركات التحصيل، أوضح السناني أن بعض هذه الجهات تطالب بمبالغ تتجاوز أصل الدين، وتستغل جهل المدين بالقانون عبر تقديم مستندات أو اتفاقات مجحفة، بل قد تلجأ إلى التلاعب بالأرقام، أو تأخير المطالبة عمدًا لزيادة الفوائد المُتراكمة، لافتا إلى أنَّ بعض العقود تتضمن شروطًا تعسفية تُفرض على المدين دون منحه الوقت الكافي لفهم بنودها، مستغلين حاجة المدين أو اضطراره، ما يضعه في موقف تفاوضي ضعيف، كما أنَّ هناك ممارسات أخرى تُخالف القانون بشكل صريح، مثل التهديد بالتشهير أو إفشاء معلومات عن ديون المدين لأطراف خارجية، وهو ما يُعد انتهاكًا للخصوصية، ويُفاقم حالته النفسية ويضر بسمعته.

وقال السناني إن القانون العُماني يوفّر حماية لكرامة المدين وأسرته، مشيرًا إلى أنه لا يجوز التنفيذ على المنزل الذي يسكن فيه المدين مع عائلته، ولا على الحاجات الأساسية كالملابس والفراش، مبينا أن هناك حالات قانونية يمكن أن تُخفف فيها الأحكام إذا توافر ما يُعرف بالظروف المخففة أو «نظرة إلى ميسرة»، والتي تتيح إمهال المدين لفترة زمنية لسداد ما عليه. كما أشار إلى وجود مساحة قانونية للتسوية والصلح في مختلف مراحل المطالبة، سواء كانت ودية أو قضائية أو تنفيذية.

وأكد أن للقضاة دورًا مهمًا في مراعاة ظروف المدين، من خلال السلطة التقديرية التي تُخول لهم تخفيف الأثر القانوني على الطرف الأضعف، خاصة إذا كان سبب العجز ناتجًا عن ظروف قهرية مثل الفصل من العمل أو الإفلاس، مشددا على أن القوانين تحتاج إلى مراجعة دورية لتواكب الواقع المتغير، وأن الغاية من التنفيذ هي استيفاء الحق وليس الحبس أو تقييد الحرية فقط.

نصر بن حمود السناني

حمد بن عبدالله العذالي

حمدة بنت سعيد الشامسية

خميس بن مسلم البوسعيدي

مطالبات بإيجاد حلول ميسرة للسداد والتفرقة بين المتعثرين والمتلاعبين

الشامسية: غياب التخطيط المالي من أبرز أسباب تراكم الديون

العذالي: النظرة المجتمعية السائدة تجاه المدين قاسية وتزيد من أعبائه النفسية

السناني: يجب توفير أدوات قانونية تمكّن المدين من السداد دون تهديد استقراره الاجتماعي والنفسي

من الرقمنة إلى التنمية.. مختصون يطالبون بإيجاد بنية بيانات موحدة لتعزيز المحتوى المحلي

- التأكيد على ضرورة تناغم الأدوار بين الجهات لتفعيل منظومة المحتوى المحلي
- الخضوري: رقمنة بلا مضمون لا تصنع قيمة محلية مضافة
- أهمية تفعيل أدوات رقابة ذكية تساعد في قياس الأداء بدقة
- «قيمة» ترسم ملامح خارطة طريق للمحتوى المحلي في العصر الرقمي

الرؤية- ريم الحامدية

ناقش مختصون في القيمة المحلية المضافة أثر التحول الرقمي على تمكين المحتوى المحلي، مسلطين الضوء على التحديات المُتعلقة بموثوقية البيانات ودقة المؤشرات، إضافة إلى تأثيرات الأتمتة على سوق العمل، وإشكاليات ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل الإمداد الوطنية.

وأشار المشاركون- ضمن مجموعة «قيمة» على تطبيق التراسل الفوري «واتساب»- إلى أنَّ التحول الرقمي لن يُفضي إلى نتائج تنموية ملموسة ما لم يُبنَ على منظومة بيانات مؤسسية، قابلة للتحقق، ومتكاملة بين الجهات. كما ركز النقاش على غياب إطار وطني موحد لرصد مؤشرات المحتوى المحلي، وتفاوت الأنظمة الرقمية المستخدمة بين المؤسسات، مما يُضعف القدرة على قياس الأداء ووضع السياسات الدقيقة.

ورصدت جريدة «الرؤية» المناقشات الموسعة التي شهدتها المجموعة، بحضور عدد من الخبراء والمختصين، من بينهم الدكتورة ريا الحجريّة، والدكتور أحمد الحجري، وخلفان الخصيبي، ومنى الشكيلي، وسعيد السليمي، وناصر الرحبي.

وتركزت أبرز المداخلات حول أهمية البيانات الدقيقة في رسم سياسات فعّالة للمحتوى المحلي، حيث أشار سلطان الخضوري، مؤسس مجموعة «قيمة»، إلى أن القرارات يجب أن تُبنى على مؤشرات وأرقام واضحة، لا على مجاملات أو تصورات غير دقيقة، منتقدًا ما أسماه «الرقمنة الشكلية» التي لا تتجاوز نقل العمليات الورقية إلى واجهات إلكترونية دون إعادة هندسة أو تحول فعلي في نماذج العمل.

وأكد المشاركون أهمية تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعليًا ضمن منظومة التحول الرقمي، لافتين إلى أنَّ بعض الجهات لا تزال تُلزم هذه المؤسسات بتقديم عروض غير عادلة أو مجهدة ماليًا، مما يؤثر على استدامتها، ويفرغ المحتوى المحلي من مضمونه التنموي. كما أشاروا إلى أنَّ غياب التوصيف الموحد للسلع والخدمات يمثل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق أهداف الإحلال المحلي، داعين إلى إصدار دليل وطني شامل يُسهم في ربط البنود الشرائية بالفرص المتاحة للمؤسسات الوطنية.

وتناول النقاش كذلك التغيرات التي تفرضها الأتمتة وتقنيات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل المحلي، مشيرين إلى أنَّ بعض الوظائف مرشحة للاندثار، بينما ستظهر وظائف جديدة تتطلب مهارات عالية في تحليل البيانات وإدارتها، وهو ما يفرض على الجهات المعنية الاستثمار في بناء القدرات الوطنية وتأهيل الكفاءات في هذا المجال.

وفي مداخلة معمقة بعنوان «التحول الرقمي والمحتوى المحلي: نحو فهم مشترك وتأطير مؤسسي»، شدد المشاركون على ضرورة الاتفاق على تعريف وطني موحد لبيانات المحتوى المحلي، يشمل نسب الشراء المحلي، والعقود المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونسب التعمين، وحجم الإنفاق المحلي على التدريب والخدمات والتصنيع، إضافة إلى مؤشرات بيئية واجتماعية ترتبط بالإنتاج المحلي وسلاسل التوريد. وأكدوا أن جزءًا من هذه البيانات يمكن رصده رقميًا عبر أنظمة المشتريات أو أنظمة ERP، بينما يعتمد الجزء الآخر على الإفصاح الذاتي من الشركات، ما يؤدي إلى تفاوت في دقة البيانات وتوقيت صدورها، ويجعل من التحقق منها أمرًا معقدًا.

وأبرز المشاركون عددًا من التحديات في السياق العُماني، منها تعدد مصادر البيانات واختلاف طرق تخزينها، وتفاوت القدرات الرقمية بين المؤسسات، وغياب جهة مركزية مسؤولة عن جمع وتحليل بيانات المحتوى المحلي، فضلًا عن غياب إطار موحد للمؤشرات والمنهجيات المستخدمة في احتساب الأداء المحلي.

وحول الجهات المسؤولة عن البيانات، أوضح المشاركون أن وزارة العمل تتولى مسؤولية بيانات التعمين والتدريب، في حين أن الشركات نفسها تُنتج بيانات الشراء المحلي والموردين، وتتولى هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متابعة العقود المسندة للمؤسسات، وتُعنى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ومدائن وغرفة التجارة والصناعة بمبادرات التصنيع الوطني مثل «صُنع في عمان»، كما تتحمل هيئة البيئة ووزارة الطاقة والمعادن مسؤولية البيانات البيئية المرتبطة بالإنتاج. أما التنسيق الشامل والمتابعة والتكامل المؤسسي، فمن المتوقع أن يكون ضمن اختصاص هيئة المشاريع والمشتريات والمحتوى المحلي التي يُعوَّل عليها في تنظيم هذه المنظومة وضمان حوكمتها.

ودعا المشاركون إلى ضرورة تحديد قائمة وطنية مرجعية لمؤشرات المحتوى المحلي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإجراء تقييم واقعي للأنظمة الرقمية المستخدمة في الجهات الحكومية والشركات الخاصة، ومدى كفاءتها في جمع وتحليل ومشاركة البيانات. كما شددوا على أهمية إشراك المختصين في مجالات أنظمة ERP، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، والمشتريات الرقمية في تصميم حلول وطنية تتناسب مع واقع السلطنة، مع اقتراح خارطة طريق واضحة للرصد والتحقق تتضمن الأدوار المؤسسية وآليات التدقيق والجاهزية الرقمية والتنظيمية.

وأكد المشاركون أن التحول الرقمي لا يمكن أن يحقق أهدافه في دعم المحتوى المحلي ما لم يُبنَ على بنية بيانات دقيقة وشفافة، داعين إلى فتح حوارات منتظمة تضم الفنيين وصناع القرار والتنفيذيين لتجاوز الفجوة بين المفهوم والتنفيذ.

وفي ختام النقاش، خلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: الدعوة إلى إنشاء منصة وطنية موحدة للمحتوى المحلي تربط بين الجهات الحكومية والموردين والمستخدمين النهائيين، والعمل على توحيد قواعد البيانات وتصنيفها بطريقة شفافة وقابلة للتحديث، وتفعيل أدوات رقابة ذكية تساعد في قياس الأداء بدقة، إضافة إلى تطوير أدوات التحفيز وربطها بمؤشرات أداء واضحة تعزز من استدامة المحتوى المحلي.

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

1 فرص وظيفية بالقطارة — راشد بن حميد الراشدي
2 ظفار تنتظرك.. ولكن ليس على نقالة! — أحمد البوسعيدي
3 وداعا أيها الطيب — سلطان بن محمد القاسمي
4 واشنطن تقود الإرهاب في الشرق — محمد بن سالم التوبي

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

ملف الباحثين عن عمل والمسرحين.. حفظت شيئًا وغابت عنك أشياء

د. محمد بن خلفان العاصمي

كثر الحديث عن ملف الباحثين عن عمل والمسرحين من أعمالهم خلال الفترة الماضية، وهو أمر بديهي في ظل ما تشهده البلاد من تحولات اقتصادية واجتماعية، وفي المجتمعات الحية تتسع دائرة الاهتمام بالقضايا وتتخذ أبعادا ذات طابع يعكس مدى الوعي والفهم الذي يتمتع به أفراد المجتمع، وهي ظاهرة اجتماعية صحية بلا شك، ومهما كانت الآراء والأفكار المطروحة والمعتقدات والتوجهات والتجاذبات فهي تمثل حالة من الاستيعاب والوعي والإدراك والانفتاح الفكري الذي يفضي إلى بناء المجتمع فكريًا وثقافيًا، هذا البناء الذي يمثل نموذجًا خاصًا به يميزه عن غيره من المجتمعات.

لا يختلف اثنان حول محورية وأهمية قضية الباحثين عن عمل وقضية المسرحين التي هي ملازمة للقضية الأولى وأحد روافدها العميقة، وبطبيعة الحال من المنطقي أن تشغل هذه القضية الرأي العام، وأن يكون الحديث حولها مطولًا، وهي قضية عالمية شئنا أم أبينا، وحتى لا نسهب في تحليل هذه المشكلة العالمية فإن وضع حل جذري وسحري لها هو ضرب من الخيال، ولكن يمكن التقليل من حدتها والنزول بها إلى أدنى المستويات، وهو ما يعد هدفا استراتيجيا لجميع حكومات العالم، فمساءلة توفير وظيفة لكل فرد في المجتمع عملية غير متحققة واقعيا ولا يمكن الوصول إليها، وحتى لا نعيد اكتشاف العجلة علينا أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، وأن نبدأ بالحديث عن الحلول وليس عن المشكلة.

وحقيقة الأمر أجدني لا أنساق مع فكرة أن هذه المشكلة تقود إلى تصرفات سلبية نحو البلد، فهذا الشعب عرف عنه حبه وإخلاصه وتضحيته في سبيل وطنه، وكان دائمًا حصنًا حصينًا وسدًا لكل من حاول زرع الفتنة واستغلال المواقف لنشر أفكاره المسمومة، والشواهد كثيرة حول تضحيات الإنسان العماني قديمًا وحديثًا، ولذلك من يحمل هذه القيم العظيمة والمبادئ الوطنية الأصيلة لن يكون مصدر إساءة لوطنه، ولن يكون مصدر تهديد وإقلاق لأبناء جلدته، وما هذا التدافع إلا رغبة في خدمة الوطن ومطالبات بالحقوق والتزام بالواجب من أجل المساهمة في بناء الدولة، وهو دليل على أن العماني يعلي قيمة العمل ولا يركن للدعة والراحة وتكفل الدولة بالصرف عليه وهو ما ابتليت به بعض الشعوب التي ركن شبابها للراحة والاتكال وانتشرت فيهم الكثير من المشاكل الاجتماعية الناتجة من الرفاهية المفرطة.

إن الشباب هم ثروة الأمم وهم مصدر قوتها ورفعتها، ولا تفلح الأمم التي تهمش شبابها وتهدر طاقاتهم، وتهمل هذا المورد البشري المهم، وينبغى الحرص على استثمار الإنفاق الذي ينفق على الشباب من تعليم وتدريب وتأهيل وتطوير بالشكل الأمثل، ولن يتم هذا الاستثمار الحقيقي إلا من خلال التخطيط الاستراتيجي المحكم، وتوفير فرص العمل المناسبة للكفاءات الوطنية، مع وجود برامج متكاملة من ريادة الأعمال والمشاريع وتقديم الدعم المادي واللوجستي لمشاريع الشباب، وتبني سياسات تسهم في حصولهم على مصادر دخل تضمن لهم الاستقرار والمساهمة الفاعلة في التنمية، وينبغي أن يتم توفير التمويل المناسب وإنشاء حاضنات لتبني هذه المشاريع ورعايتها، وأن يقوم القطاع الخاص بدوره من خلال الإيمان بقدرات الشباب العماني ومنحه الفرصة للمشاركة والانخراط في سوق العمل واكتساب الخبرات اللازمة.

ومع التوجهات الجديدة بتفعيل دور المحافظات وتمكينها وزيادة صلاحياتها فلا بد من أن تلعب المحافظات دورا محوريا في حل مشكلة الباحثين عن عمل وذلك من خلال خلق فرص عمل للشباب، وعليها أن تتجه نحو استثمار الموارد التي تميزها والتركيز على المشاريع التي يمكن أن تكون ذات مردود اقتصادي يسهم في توفير وظائف مباشرة وغير مباشرة لأبناء المحافظة، والحمد لله فإن كل محافظة من محافظات سلطنة عمان تتميز بميزة خاصة بها وتتنوع مواردها الطبيعية وجغرافيتها وهذه ممكنات يتوجب استغلالها بشكل أمثل، وقد تكون هذه الجهود باب الأمل للشباب العماني المتعطش لخدمة وطنه.

إن المواطنة الحقيقية هي تلك التي تحفز الإنسان نحو رد الجميل لوطنه، فكل فرد يملك القدرة للمساهمة في حل هذه المشكلة عليه أن يبادر، فقضية التعمين ليست قانونا يلزم التقيد به، بل هي مسؤولية وطنية ينبغي القيام بها دون مراوغة وتحايل، كما إن النظر للباحث عن عمل أو المسرح بنظرة مسؤولية اتجاه أسرة وليس فرد هو واجب ينبغي أن يكون حاضرًا لدى أي مسؤول قبل أن يترك حبر قلمه ينساب على الورق، ويصدر قرارات مصيرية تزيد من سوء الوضع دون مبالاة لمآلات هذا القرار، أو مراعاة لعواقبه على الفرد والأسرة والمجتمع، وينبغي أن يتعاون الجميع من أجل صالح الوطن والمواطن.

لا شك أن المتربصين بالوطن كثر، وهم ينتظرون الفرصة في كل حين لتحقيق مآربهم، وفي سبيل ذلك فهم يستغلون كل الظروف، ويلعبون على وتر المشاعر والأحاسيس التي تكون مدخلًا مؤاتيا لتمرير أفكارهم وأجندتهم الخاصة، وخلال الفترة الماضية لاحظنا كيف تم توظيف قضية الباحثين عن عمل والمسرحين لخدمة هذه التوجهات والأجندة المحددة سلفاً، ولكن ولله الحمد ما زال المجتمع يملك الوعي ويملك الإدراك الذي يجعله قادرا على مواجهة هذه الأفكار ومعرفة ما يراد بوطنه من خلال مجموعة جندت نفسها للإساءة والتحريض والتشويه والبحث عن الزلل وانتقاء السلبيات والتركيز عليها وترك الإيجابيات والتغافل عنها.

إن قضية الباحثين عن عمل والمسرحين هي قضايا واقعية وحقيقية ولا مجال للتغافل عنها وتركها دون حل، ويجب أن تبدأ الحلول من السياسات العامة والاستراتيجيات التي ترسم مع وضع هذا المحور الأساسي في الاعتبار، ولا بد من معالجات عاجلة تمنع التسريح خاصة، وحلول لمساءلة الإحلال والتعمين وريادة الأعمال، هذه المحاور الثلاثة هي مفتاح الحل العاجل لقضية الباحثين عن عمل، مع ما ذكرت سابقًا من سياسات واستراتيجيات لإيجاد حلول مستدامة تضمن عدم الوقوع مرة أخرى في هذا المطب الذي يؤرق الجميع، وحتى يظل هذا الوطن شامخًا بإنسانه الذي هو أساس التنمية وغايتها.

ضبابية اللجان المعنية بالتوظيف وغياب الحلول!

د. محمد بن عوض المشيخي*

في الفكر العربي التقليدي، أو ما يُعرف بالحرس القديم من صناع القرار في عالمنا العربي من المحيط إلى الخليج، يُقال دائمًا: إذا أردت قتل موضوع ما، فيجب أن تحيله إلى لجان لدراسته شكلاً. ولكن يكون الهدف الحقيقي هو تهميش تلك القضية أو الموضوع؛ فمن دراسة إلى أخرى دون اتخاذ قرار معين لإنجاز ذلك المشروع المُفترض، ويكون الرهان هنا على الوقت والأيام لنسيان الناس، مع مرور الأيام، للحلول والنتائج التي يُفترض أن تفضي إليها تلك المواضيع الوطنية التي تتعلق -في كثير من الأحيان- بمستقبل المجتمع واحتياجاته الأساسية. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن للناس أن يتجاوزوا تلك الحقوق بمرور الوقت أو بالتقادم؛ بل نجد الكثير من تلك القضايا المعلّقة تظل في الذاكرة، لدى الذين ينتظرون الفرج والوعود التي تصدر من أصحاب الاختصاص، وعلى وجه الخصوص ما تقدمه تلك اللجان ومتابعتها إلى نهاية الطريق؛ لعل وعسى يتذكر المسؤول أنه عليه واجبات تجاه المحتاج، فالمواطن شريك، وله من الحقوق التي يجب أن تُنفّذ، فالوظيفة تكليف وليست تشريفًا.

هذا التوصيف أعلاه ليس بالضرورة أن ينطبق على كل البلدان؛ ففي سلطنتنا الحبيبة -مثلًا- هناك رغبة صادقة من الحكومة الرشيدة، وجهود جبارة تُبذل من الوزارات بمختلف دوائرها لتذليل العقبات والتحديات التي تواجه المجتمع، وخاصة الشباب، الذين هم مستقبل الوطن الواعد، والذين تقع عليهم مسؤولية حمل الراية في المستقبل للارتقاء بعُمان في مختلف المحافل الدولية، لكي ينعم فيها كل فرد بخيرات بلده، وإنجازات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» التي تهدف بالدرجة الأولى إلى نقل السلطنة إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول نهاية تلك الرؤية الطموحة.

لا شك بأن جهودًا جبارة تُبذلها وزارة العمل لتوظيف الباحثين عن عمل على الدوام، وبالفعل هناك إنجازات قد تحققت خلال السنوات الماضية لا ينكرها إلا ظالم، ولكن هناك تحديات عديدة تحتاج إلى سرعة اتخاذ القرار بعيدًا عن البيروقراطية القاتلة التي تعشّش في أروقة ونفوس ضعاف النفوس من الخبراء الذين يدرسون ملفات أكبر من إمكانياتهم، بحيث تكون نهاية تلك المواضيع المطروحة للنقاش -بهدف إيجاد حلول جادة- الحفظ في الأدراج أو النسيان، على الرغم من أهميتها للوطن والمواطن.

من هنا، نطرح سؤالًا مشروعًا يتعلق بالدراسة المتعلقة بملف الباحثين عن عمل، لكونه يُعد واحدًا من العقبات التي تواجه بلدنا الحبيب وبحاجة لحلول عاجلة؛ فالسؤال المطروح هو: أين هي الدراسات التي يُفترض أن تكون قد أُنجزت لكي تُنفّذ بعد استخلاص النتائج العلمية والمتعلقة بإمكانية توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل الشباب الذين لم يُوفَّقوا بالحصول على وظيفة؟ فالقصة تعود لفترة طويلة من ضرب الأخماس في الأسداس من قبل الخبراء المختصين في اللجان الوزارية، التي يمكن وصفها بأن «الداخل إليها من الدراسات مفقود، والخارج منها مولود».

من هنا، وجب بالفعل الإشارة إلى ما أُعلِن عنه من قِبل وكيل وزارة العمل للعمل في ملتقى «معًا نتقدم» في نسخته الثالثة، وتحديدًا في اليوم الثاني بعنوان: (مستقبل سوق الوظائف)، أي قبل نصف سنة من الآن؛ إذ استبشرنا خيرًا بالكشف عن دراستين تُطبخان على نارٍ هادئة في دهاليز الوزارة والمؤسسات الحكومية والأهلية التي لها علاقة مباشرة بذلك الملف المُتشعِّب والصعب.

الدراسة الأولى تتمحور حول إمكانية منح الباحثين عن عمل راتبًا شهريًا مؤقتًا من صندوق الحماية الاجتماعية، أُسوةً بغيرهم من الفئات المُحتاجة التي كفلها قانون الحماية الاجتماعية، لكونهم في أمسّ الحاجة لتلك المساعدة، حتى يحصلوا على الوظيفة. ولم تكن هذه الفكرة بجديدة؛ بل طالبنا -عبر هذه النافذة- غير مرة بعدم تطويف الباحثين عن عمل من الوظيفة والمنفعة معًا؛ فالفقر كُفر، والحرمان ظُلم يقتل الأمل في نفوس المحتاجين، وقد يجعل من بعضهم أدوات في يد أعداء الوطن الذين هم بالمرصاد للعبث بأمن واستقرار هذا البلد العزيز، الذي ينعم بالنهضة المُتجددة، وما تحمله من خيرات وإنجازات شامخة تُعانق عنان السماء.

وقد يقع هؤلاء الشباب، ممن لم يجد وظيفة، ضحية التضليل عبر استخدامه في الإساءة إلى عُمان ورموزها الأجلاء من خلال أساليب دعائية رخيصة، ونشر الفتن عبر المنصات الرقمية، بقصد التقليل من جهود أجهزة الدولة المختلفة. ومن المؤسف حقًّا أننا لم نسمع حتى هذه اللحظة عن نتائج تلك الدراسات التي تُعد مهمة وتشكل عصب الحياة للمنتظرين من الشباب لتلك المنافع من صندوق الحماية الاجتماعية، الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق العديد من الأهداف السامية للإنسان العماني كما أراد له جلالة السلطان هيثم -حفظه الله ورعاه- فهو توفير الحياة الكريمة لكل مواطن في هذه الأرض الطيبة، لكونه المظلة الإنسانية للفقراء، بحيث يُفترض أن يعمل على توسيع نطاق خدماته الاجتماعية لتشمل كافة شرائح المجتمع العماني بلا استثناء؛ وخاصة تلك الشرائح المحتاجة للمساعدة.

وفي الختام، إن إيجاد حلول عملية وجادة لتوظيف أبناء هذا الوطن ليس بالأمر المستحيل؛ فتكليف فريق حكومي مصغّر من أصحاب المعالي المختصين في إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بواقع احتياجات الوزارات والشركات المحلية من الكوادر الوطنية، أصبح من الضروريات في هذه المرحلة. فالهدف الأول من هذا الفريق -الذي نقترح أن تتولى رئاسته الأمانة العامة لمجلس الوزراء باعتبارها العقل المدبر لمختلف أجهزة الدولة- أن تكون بدايته العمل على وضع خريطة طريق عاجلة وواضحة المعالم لتوظيف الشباب توظيفًا مباشرًا، ذلك لكون الأمانة العامة لمجلس الوزراء قد نجحت بامتياز في الوقوف على معظم التحديات التي تواجه ملف التوظيف في هذا البلد، وذلك من خلال النسخ المتكررة لملتقى (معًا نتقدم)، الذي شكّل جسورًا من الحوار الوطني، وجمع مختلف أطراف المجتمع العماني على أرضية صلبة لا تنقصها الصراحة والشفافية، وعلى وجه الخصوص في تشخيص موطن الضعف في هذا الملف الوطني، الذي يُعتبر بمثابة قنبلة موقوتة تنتظر الانفراج والحلول الصادقة من خارج الصندوق؛ لكون ملف التوظيف أكبر من أن تتولاه وزارة واحدة فقط.

***أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهير**

الاقتصاد العماني والذكاء الاصطناعي

خلفان الطوقي

لا يختلف اثنان في العالم، وخاصة العالم المتحضّر، عن أهمية الذكاء الاصطناعي في كل مفاصل الحياة. وبالرغم من الفرص والآفاق التي سوف تنتجها هذه الثورة التكنولوجية، إلا أنه في المقابل، هناك تحديات ليست عادية، بل معقدة ومخيفة، ولا بد من إعداد العدة لها على كافة المستويات: الفردية والمجتمعية، وعلى مستوى مؤسسات القطاع الخاص، وحتى على مستوى الدول.

ولأن الجميع يعلم بأن هناك ثورة جارفة قادمة ليست اعتيادية، فإنه لا بد من الاستعداد لها، والخبر الجميل في الموضوع أن معظمنا يعلم بقدومها ويشعر بها في حياته اليومية، لكن المحزن في ذات الوقت أن الكثير من هذه الفئات المذكورة أعلاه لم يستعد لها بما فيه الكفاية، والبعض الآخر ما زال يُقاومها، ويُقاوم الاعتراف بها أو بآثارها الرهيبة.

في عُمان، بلغت نسبة التحول الرقمي حتى نهاية يوليو من هذا العام ٨٠٪، وهو رقم قياسي وأفضل مما هو مخطط، ولا أحد يُنكر الجهود المتنوعة والمتطورة والمكثفة التي تقوم بها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات منذ عام ٢٠٢١م وما زالت مستمرة، إلا أن التحديات تفوق في مجابهتها جهة واحدة، بل تحتاج إلى جهود متكاملة من كافة الجهات لتتكامل مع جهود الوزارة، وخاصة في جانبي الاتصالات وتقنية المعلومات.

الفرص عظيمة في الذكاء الاصطناعي، ولا بد من تحرك جماعي من المُشرّعين المؤهلين وفريق وطني من جهات مختلفة، فبالإضافة إلى جهة الاختصاص المباشرة ممثلة بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، لا بد أن يكون هناك متخصصون من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزارة العمل، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومجلسي الشورى والدولة، والبنك المركزي العُماني، وهيئة الخدمات المالية، وجامعة السلطان قابوس، وجامعة التقنية والعلوم التطبيقية، والمراكز البحثية والاستراتيجية، والأكاديمية السلطانية للإدارة، وغيرها من الجهات التخصصية التي تستطيع استشراف المستقبل، واكتشاف الفرص الهائلة لهذه الثورة الجارفة، التي يجب التعامل معها بكل جدية.

فإما أن تستفيد عُمان منها، أو أن تُشكّل تحديًا خطيرًا يجعلنا متخلفين عن الركب، وليس هذا فحسب، بل هناك تحديات لا حصر لها في جميع الجوانب: الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية. والحل هو الاستعداد العلمي والعملي المُبكر، الذي سيضمن لنا مقعدًا في الحاضر والمستقبل، وفرصًا لا حصر لها، وأي تأخير سوف يكون مكلفًا، ومخاطره أكثر مما نتصور.

الرُّؤيَة
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطنون/

أفراح بنت محمد بن علي العامرية
أبرار بنت أحمد بن حمود الحارثية
أقدار بنت أحمد بن حمود الحارثية
حمود بن أحمد بن حمود بن ناصر الحارثي

سند ملكية أرضهم السكنية رقم: 1520
الكائنة في ولاية السيب ، بالمربع: المرحلة 3
والبالغ مساحتها: 600 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقدت المواطنتان/

سعيده وأمل ابنتي حمود بن سعيد النظيري

سند ملكية أرضهما السكنية
الكائنة في ولاية صور
بالمربع: الجناه
والبالغ مساحتها: 457 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

عادل بن علي بن سالم الصبحي

سند ملكية أرضه السكنية التجارية رقم: 4346
الكائنة في ولاية السيب
بالمربع: م/3
والبالغ مساحتها: 450 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالسيب
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2023/9101/7013)	الدائرة (تنفيذ شرعي)
الحق المطالب به (بيع العقارات محل تركة المتوفى/ خلفان بن عبدالله بن حميد الحسني بالمزاد العلني والشركاء أولى بالشراء من غيرهم لشراكتهم وقسمتها بين الورثة حسب الأنصبة الشرعية؛ وبعدم اختصاصها بنظر الطلب المدني وإحالته بحالته للدائرة المدنية الفردية المختصة بالمحكمة الابتدائية ببركاء لتنظره بإحدى جلساتها بشهر إبريل 2022م وإلزام التركة بمصاريف الدعوى).	

أسماء الأطراف	الصفة
ورثة خلفان بن عبدالله بن حمد الحسني	طالب التنفيذ
ظنينه بنت أحمد بن حمد الحسني	طالب التنفيذ
عزة ونادية وباسمة وسمية وأيوب وإبراهيم ويحيى ويونس أبناء خلفان بن عبدالله الحسني	طالب التنفيذ

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الخميس الموافق 2025/9/4م للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
سكني	ولاية السيب - الخوض	760/1	SW22	524 م2

ويقدر بسعر أساسي وقدره (103500 ر.ع) مائة وثلاثة آلاف وخمسمائة ريال عماني، فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الموضح أدناه:

الاسم	المكتب	الهاتف	العنوان
ربيع بن راشد العيدي	صحم للخدمات العقارية	99312029	شمال الباطنة - صحم

لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بجعلان بني بو علي
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2024/9103/168)	الدائرة (تنفيذ تجاري)
الحق المطالب به (إلزام المنفذ ضده مبلغ وقدره (62.060 ر.ع)).	

أسماء الأطراف	الصفة
زايد يحيى خنفور الشيباني	طالب التنفيذ
راشد بن خميس بن عبدالله الحربي	المنفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة (9:00) صباحا من يوم (الثلاثاء) الموافق: 2025/8/12م للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
سكني	جعلان بني بو علي/ السويح	6-15-022-01-197	السويح	1529,00

ويقدر بسعر أساسي وقدره (29196,450 ر.ع). فعلى راغبي الشراء التواصل مع المثمن عمر بن ناصر المسروري رقم الهاتف (95764990) لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بعبري
إعلان قضائي بالتنبيه العقاري

رقم التنفيذ: (2025/9103/40)	الدائرة (تنفيذ تجاري)
الحق المطالب به (حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعي مبلغاً وقدره (1777,294 ر.ع) ألف وسبعمائة وسبعة وسبعون ريال ومئتان وأربعة وتسعون بيسة، والمصاريف ومبلغ (150 ر.ع) مائة وخمسون ريال عماني مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من طلبات).	

أسماء الأطراف	الصفة
بنك مسقط ش م ع ع	طالب التنفيذ

وقد تعذر إعلان المنفذ ضده بالتنبيه العقاري بالطرق العادية، وعليه يعتبر هذا النشر إعلانا له متضمناً إنذاره بسداد الحق المطالب به المذكور أعلاه خلال شهر من تاريخ هذا النشر وإلا بيع العقار المبين أدناه جبراً.

م	النوع	المكان	رقم	المربع	المساحة
1	5-13-273-01-155 زراعي	عبري	155	الحومانيه	6184,00
2	5-13-273-01-148 زراعي	عبري	148	الحومانيه	5173,00

أمانة سر المحكمة

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة شروق الواسط للتجارة (ش.ش.و)** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1174668** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **250,000.000** إلى **50,000.000 ريال عماني.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **الشركة المتكاملة لإدارة المنشآت (ش.م.م)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1283443)** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **150,000.000 ريال عماني** إلى **60,000.000 ريال عماني.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن مؤسسة/ **شمال مسقط الوطنية** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت الرقم **(1334868)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(مؤسسة تاجر فرد)** إلى **(محدودة المسؤولية).**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **المؤسسة المتطورة للخدمات والفحص** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1315434)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة نهر العافيه للإستثمارات** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1575414)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة حسن بن علي بن حسن البلوشي للتجارة** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1545008)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان اندماج

تعلن **شركة عقارات الجودة (ش.م.م)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم: **(1572929)** و**شركة التشييد المعماري (ش.م.م)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم: **(1567910)** بالمديرية العامة للتجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمحافظة جنوب الباطنة أنها بصدد الحل والاندماج عن طريق الضم إلى **شركة بيربا الحديثة للتجارة والمقاولات (تضامنية)** المقيدة بالسجل التجاري رقم: **(1183801)** بموجب اقرار الشركاء المؤرخ في تاريخ 2025/7/30 والاتفاق الجاري بين الشركاء، وكل من له اعتراض على هذا الاندماج عليه أن يتقدم باعتراضه مشفوعاً بالمستندات المؤيدة لذلك على العنوان التالي:

ص.ب : 223 الرمز البريدي : 211 رقم هاتف : 99812455

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٨٦٩٢
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
التموين بالعطام والشراب، خدمات المقاهي، خدمات الكافتيريات، خدمات المطاعم، خدمات مطاعم تقديم الوجبات الخفيفة، خدمات مطاعم واشوكو، خدمات مطاعم معكرونة أودون وسوبا.
باســـم : واحة مجان للاستثمار
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١١١ ص.ب: ٢٣٢٠، مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٦/٢٣

هويلوو HOWELOO

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٧٥١٧
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
التموين بالعطام والشراب، خدمات المقاهي، خدمات الكافتيريات، خدمات المطاعم المؤقتة أو المتنقلة الكانتينات، خدمات المطاعم، خدمات مطاعم تقديم الوجبات الخفيفة، تزيين الطعام، تزيين الكيك (الكاتو).
باســـم : شركة باكثير الكندي للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١٣٦ ص.ب: ٢١١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٥/١٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٧٠٠٢
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
ملابس، عباءات نسائية.
باســـم : صفيه ناصر للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٥/٢١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٧٢٦٥
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
عرض السلع، البيع بالمزاد العلني، دعاية وإعلان، خدمات عرض عامة، ترويج المبيعات للآخرين، عرض سلع على وسائل الإعلان لغايات البيع بالتجزئة، تسويق، التسويق الاستهدافي..
باســـم : مشاريع الداخلية الواعدة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : الخوير الجنوبية، ولاية بوشر، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٥/٨
اسم الوكيـــل : شوامخ العز للتجارة
العنـــوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩، ولاية بوشر، محافظة مسقط، سلطنة عمان

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٧٢٦٩
في الفئة ٣٠ من أجل السلع / الخدمات:
قهوة، شاي، شوكولاتة، حلويات، بوظة، فطائر محلاة بانكيك، سكر، عوامل تماسك المثلجات الصالحة للأكل، ثلج طبيعي أو صناعي، ثلج للمركبات المنعشة، مشروبات كاكاو بالحليب، مشروبات قهوة بالحليب، مشروبات شوكولاتة بالحليب، فطائر، سندويشات بسكويت بالزبدة، شربات مثلجات.
باســـم : ابتكار للابداع للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ولاية سمائل، محافظة الداخلية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٥/١٠
اسم الوكيـــل : شوامخ العز للتجارة
العنـــوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩، ولاية بوشر، محافظة مسقط، سلطنة عمان

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٦٤٨٠
في الفئة ٣ من أجل السلع / الخدمات:
صابون، مستحضرات تجميلية للاستحمام، أقنعة تجميلية، كريمات تبييض البشرة، غسول لوشن، للشعر، أطقم تجميل، مستحضرات تجميل، كريمات تجميلية، زيوت لغايات التجميل، غسولات لوشن، لأغراض التجميل، مستحضرات تجميل للعناية بالبشرة، مراهم لأغراض التجميل..
باســـم : شركة محمد أحمد عبدالله الشريف للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ٢٢٢ ر.ب: ١١١، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٤/١٦
اسم الوكيـــل : شوامخ العز للتجارة
العنـــوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩، ولاية بوشر، محافظة مسقط، سلطنة عمان

طبيعة بيور NATURE PURE

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٧٠٣٠١
في الفئة ٣٠ من أجل السلع / الخدمات:
خلاصات للمواد الغذائية عدا الخلاصات الأثيرية والزيوت العطرية، أعشاب بحرية توابل، باستا، عجينة لوز، يانسون، ياسنون نجمي، حلويات لتزيين أشجار عيد الميلاد، منقوعات غير طبية، منكهات للقهوة..
باســـم : الأمير المميز للأعمال
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ٩٥ ر.ب: ٣٢٤، الغريفة، ولاية شناص، محافظة شمال الباطنة، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٥/١١
اسم الوكيـــل : شوامخ العز للتجارة
العنـــوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩، ولاية بوشر، محافظة مسقط، سلطنة عمان

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٧٣٠٢
في الفئة ٣٢ من أجل السلع / الخدمات:
خلاصات فواكه غير كحولية، بيرة، جعة زنجبيل، بيرة شعير منبت ملت، ماء الشعير، مشروبات عصير فواكه غير كحولية، مشروبات مصل اللبن، مستحضرات بدون كحول لتحضير المشروبات..
باســـم : الأمير المميز للأعمال
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ٩٥ ر.ب: ٣٢٤، الغريفة، ولاية شناص، محافظة شمال الباطنة، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٥/١١
اسم الوكيـــل : شوامخ العز للتجارة
العنـــوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩، ولاية بوشر، محافظة مسقط، سلطنة عمان

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٧٦٤٩
في الفئة ٣٢ من أجل السلع / الخدمات:
خلاصات فواكه غير كحولية، ماء الشعير، مشروبات عصير فواكه غير كحولية، مشروبات مصل اللبن، مستحضرات بدون كحول لتحضير المشروبات، خلاصات لتحضير المشروبات، عصائر فواكه، أشربة لتحضير المشروبات، مياه شرب مشروبات، ماء الليثيا..
باســـم : الأمير المميز للأعمال
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ٩٥ ر.ب: ٣٢٤، الغريفة، ولاية شناص، محافظة شمال الباطنة، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٥/٢٠
اسم الوكيـــل : شوامخ العز للتجارة
العنـــوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩، ولاية بوشر، محافظة مسقط، سلطنة عمان

TORINO ITALIAN TASTE

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٦٨٥٠
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
عرض السلع (بيع الملابس والعبايات والأحذية والعطور والاكسسوارات ومستحضرات التجميل والبخور والحقائب ومنتجات العناية والهدايا والساعات)، خدمات عرض عامة، عرض سلع على وسائل الإعلام لغايات البيع بالتجزئة، تسويق (بيع الملابس والعبايا والأحذية والعطور..
باســـم : نوف بنت سعيد بن خميس العيسيائية
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : مسقط ر.ب: ٥١٢ ص.ب: ٥١٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٤/٢٨
اسم الوكيـــل : شوامخ العز للتجارة
العنـــوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩، سلطنة عمان

Nuvéra

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٧٥٠٤
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
توزيع العينات، تسويق، التسويق الاستهدافي، الإعلان في الهواء الطلق، البيع بالمزاد العلني، خدمات عرض عامة، عرض السلع، ترويج المبيعات للآخرين، عرض سلع على وسائل الإعلام لغايات البيع بالتجزئة، تنميط المستهلك لأغراض تجارية أو تسويقية.
باســـم : أسام حمود للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ٢٤ ر.ب: ١٣٤، الخوض، ولاية السيب، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٥/١٧
اسم الوكيـــل : شوامخ العز للتجارة
العنـــوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩، ولاية بوشر، محافظة مسقط، سلطنة عمان

تبراز TEBRAZ

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٤٧٩٥
في الفئة ٤٤ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات تسريح الشعر، خدمات صالونات التجميل (العناية بالبشرة والجمال).
باســـم : الجود للمشاريع البرونزية
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ٥٧٧ ر.ب: ١١٧ محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٢/١٩
اسم الوكيـــل : شوامخ العز للتجارة
العنـــوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩، ولاية بوشر، محافظة مسقط، سلطنة عمان

SKINDOSE PROFESSIONAL COSMETICS

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٧٤٤٩٤
في الفئة ٣١ من أجل السلع / الخدمات:
حمضيات طازجة، توت، فواكه طازجة، خضراوات طازجة، فواكه طازجة.
باســـم : شركة محمد أحمد عبدالله الشريف للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ٢٢٢ ر.ب: ١١١ محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٥/١٥
اسم الوكيـــل : شوامخ العز للتجارة
العنـــوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩، ولاية بوشر، محافظة مسقط، سلطنة عمان

ديفكو فروت Devco Fruits

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٧٤٩٦
في الفئة ٣٠ من أجل السلع / الخدمات:
أرز.
باســـم : كسرس ايكسبورت برايفت ليمتد
الجنسيـــة : هندية
العنـــوان : الهند
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٥/١٥
اسم الوكيـــل : شوامخ العز للتجارة
العنـــوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩، ولاية بوشر، محافظة مسقط، سلطنة عمان

FLYING HORSE

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٦١١٦
في الفئة ٣ من أجل السلع / الخدمات:
محاليل جلي، مزيلات شمع الأرضيات مستحضرات جلي، ملمع للأثاث والأرضيات، سوائل لتنظيف زجاج السيارات.
باســـم : شركة العنقاء للصناعات الكيماوية والتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١٢٣ ص.ب: ٣٢١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٤/٨

Veni غيني

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٥٣٠٥٩
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المطاعم.
باســـم : شرجة الإبراهيمية للتجارة والمقاولات
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ١٢٣ ر.ب: ١٨٠، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٢/٢/٢٨

الجامع للبخاري BUKHARII ALJAMIE

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٥١٤٢٣
في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات:
ترتيب تأشيرات السفر ووثائق السفر للأشخاص المسافرين إلى الخارج، (إدارة المشاريع السياحية).
باســـم : سميرة للخدمات والأعمال
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢١/١٢/٢٩

LAM لام للسفر والسياحة LAM TRAVEL & TOURS

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٤٤٩٧
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
المقاهي التي تقدم مشروبات بشكل أساسي.
باســـم : الصاروج المتحدة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب : ٩٠٢ ر.ب : ١١، الغبرة الشمالية، ولاية بوشر، محافظة مسقط
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٢/٩

The HOTDOG LAB

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٦٦٦٦
في الفئة ٣٧ من أجل السلع / الخدمات:
عزل المباني والبناء.
باســـم : السعيد وشريكه للتجارة والمقاولات العامة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١٢٢ ص.ب: ١١١، الشارع الرئيسي، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٤/٢٢

eco Techno

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٦٨٥٤
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي.
باســـم : عارف الداودي للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ٤١١ ص.ب: ٤١١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٤/٢٨

الساحل الشرقي East coast

ارتفاع تداولات بورصة مسقط إلى 29.1 مليار ريال.. و311 مليون مكاسب الأسبوع الماضي

مسقط- العُمانية

سجلت بورصة مسقط الأسبوع الماضي مكاسب في قيمتها السوقية بـ ٣١١ مليون ريال عُماني لتصعد بنهاية تداولات الخميس إلى ٢٩,١ مليار ريال عُماني مستفيدة من ارتفاع أسعار الأسهم وإدراج الإصدار الـ ٧٥ من سندات التنمية الحكومية وارتفاع القيمة السوقية للشركات المغلقة.

وبلغت القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة في ختام التداولات الأسبوعية ١٣,٥ مليار ريال عُماني مشكلة ٤٦,٥ بالمائة من إجمالي القيمة السوقية لبورصة مسقط، فيما بلغت القيمة السوقية لسوق السندات والصكوك ٤,٦ مليار ريال عُماني، وبلغت القيمة السوقية للسوق المغلقة ١٠,٩ مليار ريال عُماني.

وقامت بورصة مسقط الأسبوع الماضي بإدراج الإصدار الـ ٧٥ من سندات التنمية الحكومية بحجم ٧٢,٧ مليون ريال عُماني مقسمة إلى ٧٢٧ ألف سند بقيمة ١٠٠ ريال عُماني للسند وبفائدة سنوية قدرها ٤,٣ بالمائة. وشهدت بورصة مسقط الأسبوع الماضي أداءً إيجابيًا ليواصل المؤشر الرئيس للبورصة صعوده مرتفعًا ٦٢ نقطة، وأغلق على ٤٧٨٠ نقطة، وارتفع مؤشر القطاع المالي ٤٦ نقطة، وسجل مؤشر قطاع الصناعة ارتفاعا بـ ٥٥ نقطة، وأضاف مؤشر قطاع الخدمات إلى رصيده ٧ نقاط جديدة مرتفعًا إلى نحو ١٨٠٨ نقاط، وسجل المؤشر الشرعي ارتفاعًا بـ ٩ نقاط وأغلق على ٤٦٦ نقطة.

وحافظت بورصة مسقط الأسبوع الماضي على مستويات مرتفعة من التداولات عند نحو ٩٨,٩ مليون ريال عُماني مع تنفيذ أكثر من ١٠ آلاف و٣٨٠ صفقة.

واستقطب سهم بنك صحار الدولي المستثمرين ليشهد تداولات بقيمة ٢٥ مليون ريال عُماني تمثل ٢٥,٣ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، وجاء سهم أوكيو للصناعات الأساسية ثانيًا بتداولات عند نحو ٢١,٣ مليون ريال عُماني، وحل بنك مسقط ثالثًا بـ ١٦,٨ مليون ريال عُماني، فيما جاء سهم أوكيو لشبكات الغاز في المرتبة الرابعة بتداولات عند ١٢,١ مليون ريال عُماني، وحل سهم أسياد للنقل البحري في المرتبة الخامسة بعد أن شهد تداولات بنحو ٨,٩ مليون ريال عُماني تمثل ٨,٩ بالمائة من إجمالي قيمة التداول.

وشهد الأسبوع الماضي ارتفاع أسعار ٣٧ ورقة مالية مقابل ٣٧ ورقة مالية أخرى تراجعت أسعارها، فيما حافظت ١٨ ورقة مالية على مستوياتها السابقة، وجاء سهم سيمبكورب صلالة في مقدمة الأسهم الرابحة مرتفعًا بنسبة ١٣,٥ بالمائة وأغلق على ١٥٩ بيسة، وارتفع سهم المها للسيراميك إلى ٣٢٢ بيسة مسجلًا صعودًا بنسبة ٥,٥ بالمائة، وارتفع سهم الأنوار لبلاط السيراميك بنسبة ٥,١ بالمائة وأغلق على ١٨٣ بيسة.

وتصدر سهم صناعة مواد البناء الأسهم الخاسرة متراجعًا بنسبة ١٥,١ بالمائة وأغلق على ٦٧ بيسة، وتراجع سهم العنقاء للطاقة إلى ٨٨ بيسة مسجلًا تراجعًا بنسبة ١٢ بالمائة، وهبط سهم اسمنت عُمان إلى ٤٥٠ بيسة مسجلًا تراجعًا بنسبة ١٠ بالمائة.

استقبال شحنة كبيرة من السكر الخام استعدادا للإنتاج التجاري

صحار- العُمانية

استقبلت أول مصفاة سكر في سلطنة عُمان شحنة كبيرة من السكر الخام في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي ودعم جهود تنويع الاقتصاد الوطني.

وتمثل هذه الشحنة بداية مرحلة جديدة من التوسع في عمليات التصنيع الغذائي التي ستسهم في توفير فرص واعدة في مجالات التدريب والتوظيف، لا سيما للخريجين الجدد والكوادر الفنية المحلية، إلى جانب دعم سلسلة الإمداد المحلي وتطوير المهارات الصناعية.

وقال ناصر بن علي الحوسني رئيس مجلس إدارة مصفاة السكر إن المصفاة تعد الأولى من نوعها في الشرق الأوسط ومساحتها تبلغ ١٨٠ ألف متر مربع في ميناء صحار الصناعي، وتم تجهيزها بأحدث التقنيات وبقدرة إنتاجية تصل إلى مليون طن من السكر الأبيض المكرر عالي الجودة سنويًا، وسيخدم الإنتاج الأسواق المحلية والإقليمية وأسواق التصدير.

وأضاف أنه يتم حاليًا تفريغ الشحنة الأولى من البرازيل والتي يبلغ إجمالي وزنها أكثر من ٩٠ ألف طن متري مباشرة في مستودعات المصفاة باستخدام رافعات آلية متحركة وأنظمة وزن ونقل عالية السرعة.

وأشار إلى أن السعة التخزينية للمستودعات تبلغ أكثر من ٥٠٠ ألف طن متري من السكر الخام و٧٠ ألف طن متري من السكر الأبيض المكرر في منشأة تخزين آلية متكاملة.

وأكد على أن المصفاة تمكنت بعد اكتمال أعمال البناء من ربط إمدادات الغاز الخاصة بها من مجموعة أوكيو، ما أتاح بدء التشغيل ويُعد هذا الإنجاز خطوة محورية في مرحلة التشغيل التجريبي.

ووضح أنه من المقرر أن تبدأ عمليات صهر السكر في شهر أغسطس الجاري تمهيدًا لانطلاق الإنتاج التجاري للسكر الأبيض في سبتمبر المقبل.

وأكد رئيس مجلس إدارة مصفاة السكر على أن استقبال أول شحنة من السكر الخام يأتي في إطار تعزيز الاكتفاء الذاتي والاعتماد على موارد متجدّدة وتقنيات متطورة، إسهامًا بذلك في دعم الأمن الغذائي.

تنفيذ مشروع خط أنابيب غاز جديد في صحار وعبري

مسقط- العُمانية

أعلنت شركة الغاز المتكاملة عن موافقتها على تنفيذ مشروع رئيس جديد لخط أنابيب الغاز لتلبية الطلب الصناعي المتزايد في ميناء صُحار وولاية عبري.

ويتضمن المشروع إنشاء خط أنابيب بقطر ٤٢ بوصة وطول ١٩٣ كيلومترًا يمتد من منطقة فهود بولاية عبري بمحافظة الظاهرة إلى ولاية صُحار بمحافظة شمال الباطنة، مع وصلة جانبية إضافية تخدم المنطقة الصناعية في ولاية عبري.

وسيعزّز هذا الخط الجديد من موثوقية وتوافر إمدادات الغاز الطبيعي في المناطق الاقتصادية الحيوية، ما يُمكن من تحقيق نمو صناعي مستدام في الحاضر والمستقبل.

ومنحت شركة الغاز المتكاملة الموافقة الكاملة على تنفيذ المشروع بصفتها الجهة الحصرية المسؤولة عن إصدار أوامر نقل الغاز في سلطنة عُمان، وأسندت مهمة التنفيذ إلى شركة أوكيو لشبكات الغاز المالكة والمشغّلة للبنية الأساسية لنقل الغاز بموجب اختصاصها.

وعقب عملية مناقصة تنافسية، أرست شركة أوكيو لشبكات الغاز عقدًا بقيمة ١٠٥ ملايين ريال عُماني لتنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء على شركة «بتروجيت وشركاؤها»، كما تم إسناد عقد توريد الأنابيب إلى شركة «جيندال ساو ليمتد» ومن المتوقع الانتهاء من المشروع خلال ٢٤ شهرًا.

وسيُسهم المشروع في زيادة طول شبكة الغاز الوطنية بنسبة ٤,٥ بالمائة، ويمثل ما يقارب ٩,٥ بالمائة من القيمة الأساسية للأصول الخاضعة للتنظيم، ما يعكس أهميته ضمن البنية الأساسية للطاقة في سلطنة عُمان.

وقال عبد الرحمن بن حميد اليحيائي الرئيس التنفيذي لشركة الغاز المتكاملة إن هذا المشروع الاستراتيجي يمثل محطة بارزة ضمن رؤية الشركة طويلة الأمد لتطوير شبكة وطنية للغاز تتميز بالكفاءة والمرونة والاستعداد لتلبية متطلبات المستقبل، موضحًا أن المشروع يعزّز قدرة سلطنة عُمان على تلبية احتياجاتها المتنامية من الطاقة الصناعية، ويُسهم في ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للطاقة.

وأضاف أن هذا المشروع يُجسّد دور شركة الغاز المتكاملة في بناء منظومة طاقة موثوقة تدعم الطموحات الصناعية والاقتصادية لسلطنة عُمان مما يعزز الاستثمار والمحتوى المحلي وفرص العمل والتحول إلى الطاقة النظيفة. ووضح أن مشروع خط أنابيب الغاز سيغذّي ميناء صُحار الصناعي بنحو ١٣ مليون متر مكعب من الغاز يوميًا لتلبية احتياجات المشروعات الصناعية المتوقع إقامتها خلال المرحلة القادمة، فيما سيغذي خط مدينة عبري الصناعية جزءًا من هذه الكميات لتغطية المشروعات التي ستقام بالمدينة الصناعية.

حافة السؤال

حمد الصبحي

«العلاوة الدورية ليست مجرد رقم في خزانة السنة».. « العمل هو الملجأ الذي نحتمي به من قلق الحياة».
ألبير كامو

العمل، قداسة، قداسة الوقت إذا مرّ منه النور، وما أجمل الحياة به حين ينضح بالأمل، حتى وإن كنت في بيتك، تزهو الروح وينشغل العقل به، ولا مناص من العمل وإن كنت تحت شجرة، عليك أن تعمل، وفي بلادنا كما هو العالم، الكل يعمل، في القطاعين الحكومي والخاص وما بينهما في الأعمال الحرة.

وفى القطاع الخاص تتكرس قيمة العمل وتدعم من جهات الاختصاص المسؤولة عن الموظف، تدعم بقوانينها لتضمن الاستمرارية والاستدامة وتحقق الغاية والهدف في بيئة عمل لائقة تجذب ولا تطرد، تأخذ بالموظف إلى مقام أرحب، تشد على يديه ليعمل بجدارة وتفان، يبدع ويبتكر، يتقدم ويتجاوز، يتجاوز التحديات ورياح الحياة وعصفها، لذلك جاء قرار وزارة العمل في شأن تحديد الأدنى للعلاوة الدورية وتنظيم صرفها للعمانيين في القطاع الخاص.

يخال لي بأن من ينظر إلى هذه العلاوة الدورية في راتبه كرقم سيتوقف عند أسئلة كثيرة، تعطله على الإنتاج، عن الإبداع، عن الابتكار، عن التميز، فالعلاوة جاءت كتقدير واعتراف وإيمان بعمل الموظف، فرمزيتها تعادل قيمتها المادية، تتشرق بروح الصباح الجديد ومياه الضوء، العلاوة الدورية في حقيقتها ليست مجرد رقم في خزانة السنة.

العلاوة تكريم وتقدير وتفعيل دور الموظف، العلاوة الدورية بهجة في قلب كل بيت، والإجابة على سؤال الطفل لأبيه، والزيادة ٥٪، بعد أن كانت ٣٪ هي إضافة جديدة تعاطيًا مع الظروف والمتغيرات، وتعطي أهمية كبرى فيما يتعلق بترسيخ ثقافة العمل في القطاع الخاص الذي يشهد تحولات اقتصادية على الصعيدي المحلي والدولي.

إن هذه العلاوة هي خطوة في المسار الجديد نحو ترسيخ العدالة الوظيفية، و٥٪ ليس مجرد رقم، بل معنى في القيمة الحقيقة كما أسلفنا، ومعنى للأمل حين ينجو من السؤال الجائر عن حقوق العاملين في القطاع الخاص، والرقم الصغير يكبر كلما كبر الإنتاج والإبداع، في وطنٍ يطمح إلى صناعة المستقبل الجديد ويكرس العمل في هذا القطاع المعوّل عليه لخلق التوازنات في سوق العمل، وحفظ حقوق العامل، وقد جاء القرار الصادر عن وزارة العمل ليُعيد وجه الاعتبار للموظف في القطاع الخاص وإنصافه وتحقيق العدالة لمثابرته وجهده، وقطرات عرقه.

ورغم أن هذا المبلغ قد يبدو رمزًا، لكن حجمه أكبر من الرقم، ضاربًا بالقيمة في فهمها الواسع والعريض التي تتجاوز المال، إذ يُعد اعترافًا رسميًا بقيمة ما وصل إليه الموظف في مساره العملي، وتعطي هذه العلاوة إشارة واضحة بأن وزارة العمل تراقب عن كثب، وتسعى لحماية العامل العُماني من التجميد الوظيفي والإجحاف المالي ويضفي عليه شرعية الإبداع والابتكار والتميز وضمان الجودة.

وعلى القطاع الخاص الآن أن يتفهم بأن العامل فيه، هو جزء لا يتجزأ منه، بل هو الكيان الحقيقي في نهضته، لذا يحذونا الأمل ليكون هذا القطاع المهم في صيرورته الزمنية في أن يكون أكثر عدلًا وكرمًا، فالعلاوة المحددة ما هي إلا حدّ أدنى، وليس سقفًا أعلى. ويظل من حق كل منشأة، أي منشأة أن تضع تقديراتها نصب العين، وأن تتفهم حق العامل، وعليها أن تبتكر آلياتها وضخها في صالح العاملين، وأن تتقيّد بالشرط الأخلاقي في نظم المكافأة بما يتناسب مع أدائها وقدرتها المالية، والقرار ليس وثيقة أو ورقة رسمية، بقدر ما هو شراكة وطنية، بين طرفي الإنتاج وليس بمعزل عن الرؤية الوطنية لعمان القائمة على بيئة عمل متكاملة الأركان في الهدف والغاية.

قد تكون العلاوة الدورية رقمًا صغيرًا في كشف الراتب، لكنها مؤشرًا في الزيادة التي تعتمد على الكفاءة ونبذ موت الضوء، العلاوة الدورية تحدث انقلابًا في المعنى ومستقبله، هذا إذا تقبلناها من الجانب الابتكاري والإبداعي الراسخ في المبدأ والقيمة واحترام الوقت في زمنه المتسارع، وعلى أمل أن تكون هذه العلاوة الدورية التي حددت وفق القانون الجديد في أن تكون محل تقدير الموظف، وعلى المؤسسة أن تطور آليات عملها لضخ الإنتاج كون أن القطاع الخاص مطالب اليوم بالمزيد من العطاء والكفاءة أكثر من أي زمن مضى، وما تعمل عليه وزارة العمل يدخل في صميم العمل الوطني لصناعة المستقبل الجديد.

وعلينا أن نجدد الأمل كل صباح دون النظر إلى الأرقام التي تخزنها السنة، وعلينا أن نقف عند كل خطوة وبداية، وأن نجرح الوقت ونشغله بدقاته، الوقت وحده من يدفعنا إلى الغد الجديد الذي نريده ونطمح إليه، والزمن الذي نحتمي به لتبدأ قصة حياتنا في كل فصولها، ونصل إلى ما نصبوا إليه بحجم الحب الذي يتشرق في عينينا، العمل هو الحب في خلاصه وقداسته، والحب عمل في صيرورته التاريخية المقدسة، وهو النهار في لذّته، وهو شهوة الضوء عند انكسار الشمس وانحسارها عن العين والجسد، هو كل الضوء في حدائق الروح وحرائق السؤال.

وعلينا أن نبذر الحلم في كل خطوة، ونقول صباح الخير أيها العمل، أن ننظر إلى الأمام ونترك السؤال خلفنا، ووحدهم الحالمون من ينظر إلى الصباح الوليد بأنه نقطة بداية، ووحدهم المحبطون من يرى غير ذلك، فالعمل يقوم على الحركة، لذا جاءت هذه العلاوة الدورية انطلاقا من مبدأ التحفيز والأداء الوظيفي في القطاع الخاص بكافة قطاعاته، كجزء له الأثر في استدامة العمل واستقراره وبيئته، كونها تدعم الموظف للمزيد من الإنتاج والعطاء والإبداع وجَودة العمل بكل أشكاله.

وبعيداً عن التشكيك في مفاهيم ومفاصل العمل، فإن وزارة العمل ملتزمة أمام الجميع وباستمرار على متابعة أوضاع العاملين في القطاع الخاص وحث مؤسساته على وجود بيئة عمل مستقرة، وتتابع بشكل دائم ومستمر وضع العلاوة الدورية وصرفها باستمرار وفي موعدها، وأثرها على الأداء والتحفيز الوظيفي، كون هذه العلاوة الدورية حقا قانونيا لا يمكن المساس به، وتقوم بمتابعة تطبيق هذه الالتزامات من خلال الزيارات التفتيشية، واستقبال الشكاوى من العاملين، والتدقيق في أنظمة الموارد البشرية لدى الشركات متى استدعت الحاجة.

وعلى أصحاب العمل بموجب قانون العمل وضع نظام لتقييم الأداء، وتُصرف العلاوة الدورية بناءً على نتائج هذا التقييم، وذلك وفقا لأحكام القرار الوزاري المتعلق بالعلاوة الدورية، وما نصت عليه عقود العمل أو لوائحه المعتمدة في المنشآت.

وفى نظرة قانونية تعمل على آلية العمل وتنظيمه، فإن في حال ثبوت امتناع غير مبرر عن صرف العلاوة المستحقة، تتدرج الوزارة في إجراءاتها حسب ما نص عليه القانون، بدءًا من توجيه المخالفات والإنذارات، ووصولًا إلى الإحالة إلى الجهات القضائية عند الاقتضاء. ويُراعى في ذلك تقييم مدى التزام المنشأة بتطبيق نظام تقييم الأداء بطريقة شفافة.

والعامل الذي يرى أن تقييمه غير عادل، يحق له التظلم من تقرير الأداء وفق نظام الشكاوى والتظلمات المقرر في المنشأة والمعتمد من وزارة العمل، وفي حال رفض التظلم أو عدم الرد عليه خلال المدة المحددة بموجب القرار الوزاري، يمكن للعامل اللجوء إلى الوزارة لتقديم شكوى.

وتقوم الوزارة كعادتها بدراسة الشكوى، وقد تطلب من المنشأة تبرير آلية التقييم المعتمدة، وإذا ثبت وجود تعسف أو تحايل، تُتخذ الإجراءات اللازمة لحماية حق العامل وضمان الإنصاف.

وما أجمل في أن تشمل هذه العلاوات العقود المؤقتة، طالما أن مدة العقد تجاوزت السنة، إذ لا يُستثنى العامل من العلاوة لمجرد أن عقده محدد المدة، بل يُنظر إلى مدة خدمته، وتقييم أدائه، ومن هذا المنطلق تسعى الوزارة إلى رفع وعي العاملين وأصحاب العمل بأحكام قانون العمل الجديد من خلال الندوات التعريفية والمنشورات الإلكترونية والورش التدريبية. كما تشمل حملات التفتيش التحقق من التزام الشركات بتطبيق نظم الموارد البشرية، ومنها ما يتعلق بالعلاوات الدورية، خاصة عند ورود ملاحظات أو شكاوى محددة.

ووزارة العمل تراجع بشكل مستمر الأثر العملي للتشريعات الجديدة، ومدى تفاعل سوق العمل معها، وفي حال ظهور مؤشرات تستدعي إعادة تقييم آليات صرف العلاوة أو ضبطها بمعايير إضافية، فإن الوزارة لا تتردد في طرح التعديلات المناسبة، بما يضمن توازن العلاقة بين أطراف العمل، ويعزز استقرار القوى العاملة الوطنية، كونها البيت لكل حالم في مستقبل آخر يضفي معنى الأمل في حياته.

إذن علينا إثبات المكانة الرفيعة لننتج ونبدع، هذا إذا أردنا أن نقول، نحن في خضم المستقبل، وهي إشارة اعتراف بأن الكل يعمل في مجاله لنصل إلى الغاية والهدف، وفي النجاح ملاذ الروح.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة شروق الواسط للتجارة (ش.ش.و)** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1174668** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **250,000.000** إلى **50,000.000 ريال عماني.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة زهير شيرازي وشريكه للتجارة والأعمال (ش.ش.و)** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1490724** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **45,000.000** إلى **5,000.000 ريال عماني.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **الشركة المتكاملة لإدارة المنشآت (ش.م.م)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1283443)** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **150,000.000 ريال عماني** إلى **60,000.000 ريال عماني.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن مؤسسة/ **شمال مسقط الوطنية** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت الرقم **(1334868)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(مؤسسة تاجر فرد)** إلى **(محدودة المسؤولية).**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

بمشاركة 30 ممثلا عن مجتمع الأعمال بالبلدين

عهد مُتجدد من الشراكة العُمانية الصينية يستمد قوته من «ملتقـــــى الصداقة والتعاون».. و«الرُؤيَة» جسر داعم لازدهار العلاقات

الرؤية-فيصل السعدي- ريم الحامدية

رعى صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار، الخميس، أعمال الدورة الثالثة من ملتقى الصداقة والتَّعاون العُماني الصيني، والذي أقيم تحت عنوان «التحديثُ الصيني النمـط ورؤية عُمان ٢٠٤٠.. أعمالنا ومقترحاتنا»، وذلك بمنتجع ميلينيوم صلالة.

وهـدف الملتقـى في دورتـه الحاليـة إلى استكشاف الفرص واقتراح المبادرات وتوسيع مسـاحات التعاون بين بلدين صديقين يرفع كل منـهما راية الاسـتعداد للمسـتقبل، في ضوء مـا تتضمنه رؤيـة «عمان ٢٠٤٠» من طموحات تنموية عميقة الجذور، وما يتيحه التحديث الصيني النمطي من نماذج ملهمة في النهضة الاقتصادية والاجتماعية.

وشهد الملتقى حضورا مميزا، حيث شارك أكثر من ٣٠ من رجـال الأعمال وممثلي الشركات العمانية والصينية، إلى جانب حضور لافت من الجانـب الصيني تمثل في مشـاركة أكثر من ١٦ شركة صينية، مما أضفى على الملتقى طابعاً دولياً يُعزز آفـاق التعاون والشراكات المستقبلية بين البلدين.

وقـال حاتم بن حمـد الطـائي الأمين العام للملتقى تسير تحريـر جريـدة «الرؤية» في كلمته يسـتهل أعمال الملتقى، إنَّ العلاقات العُمانية الصينية لم تكُن يومًا رهينةَ اللحظة أو أسيرةَ الماضي، بـل كانتْ ولا تزال مشروعًا حيًّـا يتجـدَّدُ مـع كلِّ مرحلة، ويستجيبُ لتحديات العصر، مُستندةً إلى عُمقٍ حضاريٍّ يضربُ بجذوره في أعماق التاريخ، موضحًا أنه في الوقت الذي تلتقي فيـه الرؤية العُمانية مع الطموح الصيني، يظهر مساران طموحان يشقان طريقهما بثقة واقتدار نحو المستقبل: فمـن جهةٍ، يظهرُ حُلم عُمان الكبير ممثلًا في رؤيـة «عمان ٢٠٤٠» بآفاقها المتكاملة لبناءِ اقتصادٍ متنوّعٍ ومُستدام، ومُجتمعٍ يُعلي من قيمةِ الإنسـان، ويستثمرُ في المعرفةِ، ويرتبطُ بالعالم مِن مَوْقعِ المبـادرة لا التَّبعية، ومِنْ أرضيةِ الأصالةِ لا القطيعة مع الحداثة.

وأضاف أنه من جهةٍ أخرى، يبرز «التحديثُ الصينيُّ النمطيُّ»، الذي يُعيدُ رسـمَ معالمِ النمـوذجِ التنموي الصيني، ويُجسِّـد تجربةً فريـدةً في المُواءمةِ بين التنميـةِ الاقتصاديةِ، والحفـاظ على الخصوصيَّـةِ الحضاريَّـةِ والثقافيَّـة، مشيرا إلى أن المسـارين يلتقيان في الجوهـرِ والرؤيةِ والهـدف، رغم اختلاف سـياقات انطلاق كلٍّ منـهما، فكلاهما يؤمِنُ بالتخطيط الإستراتيجيِّ طويل المدى، ويُعلي من شـأن الابتكار والرقمنة والطاقة النظيفة والاستدامة، كما يسعيان لتعظيم القيمةِ من الموارِدِ البشريَّة، وتوسـيع الشراكات الدولية، وبناءِ اقتصادٍ يقومُ على الإنتاجيَّةِ والتنافسيَّة، ويبثُ الطـاقَ أن فهـم طبيعـة العلاقات بين البلديـن يمكـن تصـوُّره من مشـهدٍ رأسيٍّ، وراعيٍّ الأبعاد؛ يجمعُ بين: البُعدِ الإستراتيجي، والبُعدِ الاقتصادي، والبُعدِ الحضاري الثقافي، والبُعـدِ المُسـتقبلي، مبينًا أنَّه على مسـتوى البُعد الاستراتيجـي، تقوم العلاقاتُ العُمانية الصينيـة على قاعـدةٍ صلبـةٍ من الاحترام المتبادَل وعـدمِ التدخُّـل؛ مِمَّا يمْنحها عُمقًا واستقرارًا بعيدًا عن التقلباتِ الجيوسياسيَّة، كما تُعدُّ عُمان شريكًا مَوثوقًا للصين في منطقة الخليج العربيِّ، بينما ترى عُمان في الصِّين قوةً اقتصاديةً تُسـهمُ في تحقيق التوازن العالميِّ وتفتـحُ آفاقًا جديدةً للتنميـة، فضلًا عن أنَّ التكامـلَ بين مُبـادرة «الحـزام والطريـق» وموقع عُمان الجغرافيِّ، يضعُ البلدين في قلب مشهدٍ جيواقتصاديٍّ واعد.

وأشـار إلى أن البُعد الاقتصادي يُترجم واقعًا من خلال النمو المتزايـد في التبادل التجاري بين البلدين، والذي وصل بنهاية العام الماضي إلى ٣٦,٧٣ مليـار دولار؛ حيـثُ تُعـدُّ الصين مـن أكبر الشركاء التجـاريين لـعُمان، فضلًا عن الاسـتثماراتِ الصينيَّةِ القائمةِ في مُختلفِ المناطـقِ الاقتصاديـةِ والحرة في السـلطنة، والتي تشـملُ مشـاريعَ الطاقةِ، والصناعاتِ الثقيلـة والبنيـة الأساسـية، مـع إمكاناتٍ غير مُستغلة بعـد في الطاقـة المتجـدِّدة، والتكنولوجيـا، والزراعةِ الذَّكية، والسـياحة، مؤكـدا أن البُعد الحضـاري والثقـافي يُمثِّل أحـد أهم أوجه العلاقـة بين البلدين، حيث تتشـارك الحضارتان العُمانيُّ والصينيُّ تاريخًا طويلًا من التجارة البحريـةِ والتبادلِ الثقافيِّ عبر طريق الحريـر البحري، أوجـدتْ نوعًا من التقاطعـاتِ في القيم المشتركةِ والانفتاحِ المـدروس، كما أنَّ مسـتوياتِ التقـاربِ والتفاعلِ بين الشعبيْن في ازديادٍ عبر التعليمِ، والترجمـة، والمعـارض، والبعثـاتِ الطلابية، والمراكزِ الثقافية.

وأوضـح الأمين العـام للملتقـى أن البُعـد المستقبلي يحظى باهتمام خاص، حيثُ تضع رؤيـة «عُمان ٢٠٤٠» و«التحديـثُ الصيني النمطـي» الابتـكارَ والتنميـةَ المسـتدامة والرقمنـةَ في قلبِ التوجُّـهاتِ الوطنيَّة، ممَّا يُوْجِدُ أرضيَّةً خصبةً للشراكة؛ مع طموحٍ واسعٍ من الفرص الواعدة لبنـاءِ شراكاتٍ أعمق في مجالات مثل: الهيـدروجين الأخضَرِ والطاقةِ المتجددة، والمـدنِ الذكيةِ والبنيـةِ الرقمية، والصنـاعـاتِ التحويليةِ المتقدمة، وسلاسـلِ الإمـدادِ الذكيـة وربطِ الأسـواق، مؤكدا أنَّ السنواتُ الأخيرة أثبتَتْ أنَّ البلدين قادران على تطويـرِ علاقتـهما بمـا يتجـاوزُ الأطـرَ التقليديَّـةَ نحوَ مجالاتِ المسـتقبل؛ انطلاقًا مـن كون نجاحِ أي شراكـةٍ لا يُقاسُ فقط بما تُحقِّقـه من أرقـامٍ، بل بمـا تُؤجِّـدهُ من فَهْمٍ مُتبادلٍ، وثقةٍ راسـخةٍ، واستثمارٍ في الإنسان، وهو واقعٌ ملموس يعكسُهُ هذا التنوُّعُ الثريُّ في حُضُـورِ وقائعِ أعمالِ هـذا الملتقى، الذي يضمُّ كوكبةً من المسؤولين والخبراء والمهتمين والمهتمين، في تجسِيدٍ حيٍّ للثقةِ الإستراتيجيَّةِ المتبادَلـة بين البلدين الصديقين. وبيَّن الأمين العام للملتقى أن انعقاد اللقاء الثالث تحتَ مظلةِ هـذا الملتقى يُمثل محطةً نحو تعميقِ حوارٍ، وترسيخ المُتبادلة، والبحثِ عن خارطـةِ طريقٍ تفتحُ آفاقًا أرحب من الفُرَص أمامَ ما تملكهُ عُمان والصين من إمكانات، وما تحملانـه من تطلعاتٍ مُشتركـة، معربا عن أملـه في أن تتوصَّلَ النقاشـاتُ إلى توصياتٍ عمليَّـة مُبتكرةٍ قابلـةٍ للتنفيـذ، ومبادراتٍ نوعيَّةٍ تُسـهمُ في بنـاءِ جسـورٍ جديدةٍ بين المؤسَّسـات والشرِّكات والجامعـات ومراكزِ الأبحاث، في ظـلِّ إرادةٍ سياسـيَّةٍ تُدرِكُ بأنَّ التقدُّمَ مسـارٌ يُبنَى بإرادةِ الشعوب، ويُصاغُ بتعـاون الأصدقاء، ويترسَّـخُ بالانفتاحِ الذكيِّ على العالم.

وفي الكلمة الرئيسـية للجانب الصيني، قال سـعادة ليو جيان سـفير جمهوريـة الصين الشعبية لدى سـلطنة عمان: «يسعدني جدًا في موسـم الخريـف الماليِ بالحيويـة، أن أجتمع مع أصدقـاء جدد وقدامى في مدينة صلالة الجميلة عاصمة اللبان، لنناقـش معًا منتدى الصداقة والتعـاون الصيني العماني، فمنذ تولي مهامي في عمان قبل سبعة أشهر، تركت هذه الأرض العريقة المفعمة بالحيوية انطباعًـا رائعًا لـديّ، لقد تشرفـتُ بتقديم أوراق اعتمادي إلى صاحب الجلالة السلطان هيثـم بن طارق المعظم، حيث استشـعرتُ عميق اهـتمام جلالتـه وتطلعـه الكبيرين لتعزيـز العلاقـات الثنائيـة، ولقـد زرتُ مؤسـسات الحكومة العمانيـة والجامعات والمتاحف وجامع السـلطان قابوس العظيم، وزرتُ قلعة نزوى ومنطقة الدقم الاقتصادية الخاصـة، كما احتفلـتُ مـع أهـل منطقة جنـوب الباطنـة بمهرجـان الرطـب الأول، وعندمـا توجـه إليَّ الشـباب العمانيون في الفعاليات الثقافية قائلين (مرحبًا بالصينية، وعندما رأيت السـيارات الكهربائية الصينية تتنقل بلا توقف في الشـوارع، شعرت بعمق أن الصداقة بين الصين وعمان تشـهد تجددًا وحيوية في هذا العصر الجديد».

وأضـاف: «خلال عملية التحـضير للمنتدى، سـواء كان ذلـك في التواصل مـع الأصدقاء العمانيـين أو مـع الشركات الصينيـة، كان تعميـق التعاون العـملي دائمًا هـو رغبتنا المشتركة، بناءً على المنتدى الودي القائم قمنا بإضافة كلمة «التعاون» إلى مسمى الملتقى، وذلك بهدف تحويلـه إلى منصة للحوار بين الشركات وصنـاع السياسـات، ودفـع عجلة التعاون بين البلديـن إلى الأمام بسرعة أكبر، ويأتي منتدى اليوم تحت عنوان (التحديث الصيني النمط ورؤية عُمان ٢٠٤٠: إجراءاتنا ومقترحاتنا)، مما يعكس رؤية مسـتقبلية ثاقبة، وإنني أتطلع إلى تبادل آرائكم القيّمة ووضع الحلول المبتكرة معًا، لتعزيز الصداقة العُمانيـة الصينيـة المتجذرة بدفـع جديد وقوي".

وأشـار سـعادته إلى أنَّ التحديـث الصيني المـوجه فرصة لتطـور سـلطنة عمان، ففـي عـام ٢٠٢٢، اقترح الرئيـس شي جين بينـغ دفع نهضة الأمـة الصينيـة العظيمة من خلال التحديث الصينـي، وهذا الطرح يحمـل معاني عميقـة وأبعـاداً عالمية، وإنه طريق حديـث يتميز بحجم سـكاني هائل، رفاهيـة مشتركة لجميع المواطنـين، التوازن بين الحضـارة المادِيـة والروحيـة، التعايش المتناغم بين الإنسـان والطبيعـة، والسير في طريق التنمية السلمية، مضيفا: «في مواجهة التحولات المتسـارعة في العالمِ والاضطرابات المتداخلة في السـاحة الدولية، تواصل الصين إصرارهـا على السـير في طريقها الخاص، والتمسك بالتنمية السلمية، وتعزيز التعاون والمصلحـة المشتركة، وعلى مـدار عقود من الكفاح، راكمت الصين قوة هائلة في مجالات بنـاء البنية التحتيـة الاقتصاديـة، والابتكار التكنولوجي، ونظام التصنيع، وحجم السوق، وقمتلك الصين أكثر أنظمة الصناعة تكاملاً في العـالم، وتتصدر العالم بعـدد مصانع المنارة البالغ ٧٨ مصنعًـا، وهي رمز للتصنيع الذكي، وفي مجال تطوير نماذج الـذكاء الاصطناعي الأساسية، تمثل براءات الاختراع الصينية نحو ٧٠٪ من الإجمالي العالمي، وتُشـكل إعلانات بـراءات الاختراع الأساسـية لمعـايير الجيل الخامس (5G) من الصين أكثر من ٤٢٪ على مستوى العالم".

وتابع سـعادته قـائلا: «وفي الوقت نفسـه، دخلت الصين مرحلة تسـارع في التحول نحو الطاقة الخضراء، حيث وصلت نسبة القدرة المركبة من مصـادر الطاقـة غير الأحفورية إلى نحو ٦٠٪، وقد قال شـتاين، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن الصين هي الاقتصاد الرئيسـي الوحيـد في العالم الـذي تمكن من تحقيق نمو اقتصادي سريع مع خفض كبير في الانبعاثـات، ونحـن الصينيون نُطلق على نهر هوانغخه اسم نهر الأم، فهو رمز أمتنا، وإن التحديث الصيني يشبه ذوبان الثلوج في جبال تيان شان، حيث يضخ حياة جديدة في هذا النهر العريـق، ومهما كانت التضاريس وعرة، أو المناخ قاسـيًا، فإن نهـر هوانغخه يواصـل جريانه المتدفـق إلى الأمام ويغذي أبنـاء الأمة الصينية، ويجلـب أيضًا الحيوية والأمل للعالم بأسره".

وأكد سـعادة السـفير الصيني: «تعد الصين وسـلطنة عمان صديقين وشريكين حقيقيين، وتعود جـذور صداقتنـا إلى أكثر من ١٢٠٠ عام، ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسـية عام ١٩٧٨، التزمنا بقيم أخلاقية مشتركة، وعاملنا بعضنا البعض بالاحترام المتبادل، وسـعينا إلى تعاون مربح للطرفين، مما حافظ على مستوى عـال من الثقة السياسـية المتبادلة، وفي عام ٢٠١٨، أقامت الصين وسـلطنة عمان شراكة استراتيجيـة، ووقعتـا مذكرة تفاهم بشـأن التعاون في بناء مبادرة الحزام والطريق، وفي عـام ٢٠٢٢، أعلنت القمـة الصينية العربية الأولى والقمـة الصينية الخليجيـة عن بناء مجتمـع مصير مشـترك بين الصين والدول العربية في العصر الجديد، وشراكة استراتيجية بين الصين ودول الخليج، مما صنع زخمًا قويًا في تطور العلاقات الثنائية بين الصين وعمان، كما تعمل الدول بنشاط على تنفيذ مخرجات القمم، وتدفع التعاون العملي بخطى ثابتة، وفي عـام ٢٠٢٤، بلغ حجم التجارة بين الصين ودول مجلس التعـاون الخليجي ٣٨٨ مليار دولار أمـريكي، مما حافظ على مكانة الصين كأكبر شريـك تجاري للمجلـس، كما تواصل الاستثمارات الصينية في دول مجلس التعاون الخليجي نموها القـوي، حيث تجاوز معدل النمو في النصف الأول من عام ٢٠٢٥ نسـبة ٣٠٪، وكان النمو في مجالي الطاقة والاقتصاد الرقمي بارزًا بشكل خاص، متفوقًا بفارق كبير على معدل النمو العام للاسـتثمار في مبادرة «الحزام والطريق»، الذي بلغ ٢٠,٧٪".

وذكر سـعادته: «تحتل الصين اليوم مكانة الشريـك التجـاري الأول لسـلطنة عمان، حيـث بلغ حجم التجارة الثنائية ٣٦,٧ مليار دولار أمـريكي في عام ٢٠٢٤، كما تُعد الصين ثالـث أكبر مصدر للاسـتثمار في عمان، وقد أثمر التعـاون بين الجانبين عـن العديد من الإنجازات البارزة: في نوفمبر ٢٠٢٤، أُطلقت بنجـاح أول قمـر صناعـي عُماني بواسـطة صـاروخ صيني؛ البنيـة التحتية الاسـتراتيجية للطاقـة، مِمـا في ذلـك أكبر مشروع لنقـل الكهرباء في عُمان، يسـاهم مشروع «منح» للطاقة الشمسـية في تقليـل مليون طن من انبعاثات الغازات الدفيئة سنويًا؛ ومن خلال برامج التدريب التـي نظمتها وزارة التجارة الصينيـة وشركات مثـل هـواوي، تم حتى الآن تأهيل أكثر من ١٢٠٠ مسـؤول حكومي ومدير تنفيذي وفني عُماني".

وقال سـعادة ليو جيان: «لقـد وضع جلالة السـلطان هيثـم بـن طـارق رؤيـة عمان ٢٠٤٠ لتكـون بوصلةً ترشـد مسـار التنمية المسـتقبلية للبلاد، وبالنسـبة للصين، تمتد المزايا الاستراتيجية لعُمان إلى ما بعد موقعها الفريـد وبيئتها المسـتقرة لتشـمل المناطق الاقتصاديـة النابضة بالحيـاة وأصول أخرى، وتتقاطع رؤى الصين ورؤية عمان في العديد من الجوانـب، فكلا البلدين يقـدّران تقاليدهما العريقـة، ويعـملان على دمـج الحوكمـة الصينيـة الحديثـة مع إرثـهما الحضاري، ويضعان التنمية المستدامة والتحول الأخضر في صلب استراتيجياتـهما الوطنية، ويدعوان إلى الحـوار بين الحضارات، وإن هذا التوافق الاستراتيجي يجعل من الصين شريكًا طبيعيًا لـعمان في تحقيق رؤيـة ٢٠٤٠، كما أن لدى عمان كل الإمكانـات، بل ويُفترض أن تلعب دورًا أكثر أهميـة في التعـاون ضمن مبادرة الحزام والطريق".

ولفت سـعادته إلى أن الصين وسلطنة عمان تسيران معًا في طريق التنمية، وهما شريكان حقيقيـان، إذ يـولي الرئيـس شي جين بينغ وجلالـة السـلطان هيثم بن طـارق أهمية كبيرة لتطوير العلاقـات الثنائية، وقد تبادلا الرسـائل عدة مرات منذ بدايـة هذا العام، وشـهدا تـواصلاً وثيقًـا ومسـتمرًا، وفي ظل التوجيـه الاسـتراتيجي لقائـدي البلدين، فإن التعـاون القائم على المنفعة المتبادلة من أجل تحقيق رؤى التنمية في كلا البلدين هو الخيـار الأمثل والمشترك لنا جميعًا، ومن أجل تنفيذ مجلس التعاون الخليجي، علينا أن نكـون من أصحاب الأفعـال، وأن نعمل بإخلاص وبخطى ثابتـة، وكما تقول الحكمة العربية: (الوقت من ذهب) وهذه الكلمات تحفّزنا على المثابرة والتقدم المسـتمر، ومن المقرر أن تُعقد القمة الصينية العربية الثانية في الصين العام المقبل، وعلينا أن نغتنم هذه الندوة كمنصـة لتعزيز التلاقي بين الشركات الصينيـة والعُمانية، وتسريـع وتيرة التعاون العملي بين الجانبين".

وحول المقترحات العملية، قال سعادته: «أود أن أطـرح بعـض المقترحات العمليـة: أولاً، تسريع التواصل في السياسـات، إذ ينبغي لنا في المرحلة الحالية أن نعمل معًا على الإسراع في اسـتكمال مفاوضـات اتفاقيـة التجـارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي، والمصادقـة عليها وتنفيذهـا في أقرب وقت ممكـن، مما يخلـق بيئـة تجارة واسـتثمار أكثر حرية وسـهولة وقابليـة للتنبؤ لشركات الجانبـين، وفي الوقـت نفسـه، يجب تعزيز الاعتراف المتبادل والتنسيق في مجالات معايير جودة المنتجات، واللوائح التقنية، وإجراءات تقييـم المطابقة، بهدف إزالـة الحواجز غير الجمركية، وثانيًا: تسريع التنسـيق في مجال الابتكار، فعلينا توسـيع التعـاون في البحث والتطويـر والتصنيـع المشترك في مجالات الطاقة الجديـدة، وتكنولوجيـا المعلومات، والذكاء الاصطناعـي، والتكنولوجيا الفضائية وغيرهـا مـن المجـالات المتقدمـة، وتُعرب الصين عن اسـتعدادها لمواصلة دعم وتعزيز التعاون مع الجهـات الحكومية العمانية في مجالات الإدارة والتدريب المهني، بما يسـهم في تأهيـل المزيد من الكـوادر المحلية لدفع عمليـة التصنيـع في عمان، وثالثًـا، تسريع التعـاون في التمويـل الأخضر، إذ نوصي بأن تستكشـف المؤسسـات الماليـة في البلدين إمكانيـة فتـح فـروع في أسـواق بعضهما البعض، مع تشجيع ودعم التعاون بين هذه المؤسسات، بهدف تقديم تمويل واستثمارات خضراء متنوعة ومستدامة للمشاريع الكبرى في مجالات الطاقـة النظيفة، والبنية التحتية الخضراء، وكفاءة الطاقة، وخفض الانبعاثات، لدعـم التحـول الأخضر في سـلطنة عمان، وبالتالي، تسريع التحول الرقمي: إن نقترح أن توقع الجهات الحكومية في البلدين اتفاقيات إطـار للتعاون في مجـالات الاقتصاد الرقمي والتجارة المسـتقرة لتشـمل المناطق الاقتصاديـة النابضة بالحيـاة وأصول أخرى، وتتقاطع رؤى الصين ورؤية عمان في العديد من الجوانـب، فكلا البلدين يقـدّران تقاليدهما العريقـة، ويعـملان على دمـج الحوكمـة الصينيـة الحديثـة مع إرثـهما الحضاري، ويضعان التنمية المستدامة والتحول الأخضر في صلب استراتيجياتـهما الوطنية، ويدعوان إلى الحـوار بين الحضارات، وإن هذا التوافق الاستراتيجي يجعل من الصين شريكًا طبيعيًا لـعمان في تحقيق رؤيـة ٢٠٤٠، كما أن لدى عمان كل الإمكانـات، بل ويُفترض أن تلعب دورًا أكثر أهميـة في التعـاون ضمن مبادرة الحزام والطريق".

تسيران معًا في طريق التنمية، وهما شريكان حقيقيـان، إذ يـولي الرئيـس شي جين بينغ وجلالـة السـلطان هيثم بن طـارق أهمية كبيرة لتطوير العلاقـات الثنائية، وقد تبادلا الرسـائل عدة مرات منذ بدايـة هذا العام، وشـهدا تـواصلاً وثيقًـا ومسـتمرًا، وفي ظل التوجيـه الاسـتراتيجي لقائـدي البلدين، فإن التعـاون القائم على المنفعة المتبادلة من أجل تحقيق رؤى التنمية في كلا البلدين هو الخيـار الأمثل والمشترك لنا جميعًا، ومن أجل تنفيذ مجلس التعاون الخليجي، علينا أن نكـون من أصحاب الأفعـال، وأن نعمل بإخلاص وبخطى ثابتـة، وكما تقول الحكمة العربية: (الوقت من ذهب) وهذه الكلمات تحفّزنا على المثابرة والتقدم المسـتمر، ومن المقرر أن تُعقد القمة الصينية العربية الثانية في الصين العام المقبل، وعلينا أن نغتنم هذه الندوة كمنصـة لتعزيز التلاقي بين الشركات الصينيـة والعُمانية، وتسريـع وتيرة التعاون العملي بين الجانبين".

وحول المقترحات العملية، قال سعادته: «أود أن أطـرح بعـض المقترحات العمليـة: أولاً، تسريع التواصل في السياسـات، إذ ينبغي لنا في المرحلة الحالية أن نعمل معًا على الإسراع في اسـتكمال مفاوضـات اتفاقيـة التجـارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي، والمصادقـة عليها وتنفيذهـا في أقرب وقت ممكـن، مما يخلـق بيئـة تجارة واسـتثمار أكثر حرية وسـهولة وقابليـة للتنبؤ لشركات الجانبـين، وفي الوقـت نفسـه، يجب تعزيز

> **ثلاثية الطاقة والابتكار والتكنولوجيا تقود دفة النقاشات بالملتقى**

> **مشاركة 16 شركة صينية و30 من رجال الأعمال في البلدين**

> **جلسات نقاشية حول تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا**

> **استعراض أولويات الابتكار والتنمية المستدامة والرقمنة بالرُؤيتين العمانية والصينية**

> **التركيز على استكشاف الفرص واقتراح المبادرات وتوسيع مساحات التعاون**

حاتم الطائي

سعادة ليو جيان

د.صالح سعيد مسن

خالد السعيدي

نايف حامد فاضل

> **الطائي: العلاقات العُمانية الصينية مشروع حي يتجدَّد مع كلِّ مرحلة ويستجيبُ لتحديات العصر**

> **السفير الصيني: عُمان والصين تسيران معا في طريق التنمية المستدامة**

> **السعيدي: جمعية الصداقة العُمانية الصينية تحرص على توسيع دائرة التعاون**

> **مسن: عُمان تتمتع ببيئة استثمارية موثوقة وآمنة**

> **فاضل: العلاقات بين البلدين تتجه نحو آفاق أوسع من الشراكات الاقتصادية**

الاثالثة من ملتقـى الصداقة العُمانِي الصينِي يُعـد محطةً مهمة لتعميـق أواصر التعاون بين سلطنة عُمان وجمهورية الشعبية الصديقة، وتوسـيع آفاق الشراكة في مختلف المجالات ذات البُعـد الاستراتيجي، بما يخدم مصالح البلدين تطعـات التنميـة الاقتصاديـة المسـتدامة في البلديـن، موضحا أن العلاقـات العُمانية الصينيـة شـكلت عبر التاريـخ نموذجًا رائدًا في التفاهـم الحضاري، والتكامـل التجاري، والانفتـاح المتبادل، وأن هذه العلاقات تتجه اليـوم بخطى واثقـة نحو آفاق أوسـع من الشراكات الاقتصاديـة المسـتدة إلى رؤى تنموية واضحة، مضيفا أن الملتقى يمثل منصة حيوية لتعزيز التقارب بين مجتمعَي الأعمال في البلديـن الصديقين، وتمكين الاسـتثمارات الثنائية في قطاعات واعدة تشـمل: الطاقة، الصناعـة، التكنولوجيا المتقدمـة، الاقتصاد الأخضر، والخدمات اللوجستية والسياحية.

وأشار رئيس الغرفة إلى أن رؤية «عُمان ٢٠٤٠» تُشـكل الإطار الوطني الطموح الذي ترتكز عليه جهود السـلطنة في التنويع الاقتصادي والتحـول نحـو اقتصـاد معـرفي وتنمـوي مسـتدام، مؤكدًا أن هذه الرؤية تتقاطع مع مبادرة «الحـزام والطريـق» الصينية، التي وصفهـا بأنها منصة عالمية واعـدة للتكامل الإقليمي والدولي، ترتكز على البنية الأساسية والشراكة الاستراتيجية الفاعلة. وبين أن غرفة تجارة وصناعـة عُمان تضع تعزيز الشراكات النوعية وجذب الاستثمارات عالية القيمة في مقدمة أولوياتها، وتسـعى إلى تطوير قنوات الاتصال بين أصحاب الأعمال والمسـتثمرين من الجانبين، وتهيئة بيئة ممكنة للاسـتثمار تسـهم في خلـق فـرص اقتصاديـة مبتكرة ومستدامة.

وتواصلـت فعاليات الملتقى وسـط حضور ملفـت، حيـث انطلق المحـور الأول تحت عنوان «التحديث الصيني النمط ورؤية عمان ٢٠٤٠» في إطار جلسة نقاشية أدارها الدكتور أحمد سعيد كشـوب، رئيس مركز المؤشرات العمانية الاقتصادية. شـارك في الجلسـة من الجانـب العماني: محمد الزدجـالي، إخصائي ترويج الاسـتثمار بهيئة المناطق الاقتصادية الخاصـة والمناطق الحرة، والدكتور يوسـف البلوشي، الخبير الاقتصادي ومؤسـس البوابة الذكيـة للاسـتشارات والاسـتثمارات. ومن الجانب الصيني، حضرت المستشـارة شـيه تشونغ هي، المستشارة الاقتصادية والتجارية في سفارة جمهورية الصين الشعبية، وجاينغ بنغ جينغ، المسؤول التنفيذي في شركة Solar JA، وون تنغي، مساعد رئيس شركةElectric ZhongkeHunan، وليانغ تشاو، المدير العام لشركة مجموعة تشاينا إيزجي الدولية المحدودة فرع سلطنة عمان.

تلا ذلـك انـطلاق المحـور الثـاني بعنـوان «التعـاون في مجال الطاقة»، وأدار الجلسـة الدكتور يوسـف بن حمد البلـوشي، الخبير الاقتصادي ومؤسـس البوابـة الذكيـة للاستشارات والاسـتثمارات. شارك في الحوار كل من: المهندس سـالم بـن بخيت الكثيري، رئيـس دائرة المعادن بصلالة وبنـاء الطاقة والمعـادن، وقوان شـو، نائب المديـر العام للشركة الصينية الوطنية للبترول فرع سلطنة عمان، ووانغ وينجون، نائب الممثل الإقليمي الرئيـسي لشركة باور تشـاينا، ويـون يانغ، مديـر عام شركـة الصين الثالثة لإنشـاءات الكيميائيـة. وفي الجلسـة الختاميـة التـي جـاءت تحت عنـوان «التعـاون في الابتكار والتكنولوجيا»، أدار الدكتور يوسف بن حمد البلوشي النقاش بمشـاركة نخبة من الخبراء، منهم: الدكتور أحمد سـعيد كشوب، الخبير الاقتصادي، ودبيفيد هوي، الرئيس التنفيذي لمكتب هـاوي بسـلطنة عمان، والمهندس عبدالله البوسـعيدي، مدير عام مركز عمان للوجستيات، ووانغ شينغ لي، الممثل الرئيسي لشركة شـبكة الدولة الصينية بسلطنة عمان والرئيس التنفيذي للشؤون التنظيمية بشركة عمان لنقـل الكهربـاء، ودينـغ نـان، مدير العلاقـات العامـة الإقليمـي لمنطقة الشرق الأوسط بشركة Solar JA، والدكتور ناصر بن محمد البلوشي، محـاضر بجامعة ظفار، وعلي شاه، الرئيس التنفيذي لشركة عدسة عمان. كما عقدت سـلسـلة من اللقـاءات الثنائية (B2B) التـي جمعت ممثـلين عن مجتمع الأعمال العـماني والصينـي، مما فتـح آفاقًا جديدة للتعاون والشراكات المستقبلية.

الصديقين، مشيرا إلى أن سلطنة عُمان شهدت خلال السـنوات الأخيرة تحـولات اقتصادية وهيكليـة واسـعة النطـاق، في ظـل رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، التـي تمثـل خارطـة طريق نحـو تنمية اقتصادية عادلة ومتوازنة، حيث تم التركيز على تنويع مصادر الدخل، وتمكين القطـاع الخاص، ورفع مسـاهمة القطاعات غير النفطيـة في الناتـج المحـلي، بما في ذلك الصناعة، والتعدين، والسـياحة، والخدمات اللوجستية، والاقتصاد الأخضر.

وأضاف سعادته أن السـلطنة وفرت حوافز تنافسـية تشـمل الإعفـاءات الضريبـية والجمركيـة، وتسـهيل الإجـراءات الإداريـة، وتقديم خدمات التطويـر في المناطق الحرة والاقتصاديـة المتخصصـة، مؤكـدًا أن هذه الجهـود تجعل مـن عُمان بيئة اسـتثمارية موثوقـة وآمنـة، لافتا إلى أن سـلطنة عُمان تتمتع باسـتقرار سـياسي واقتصادي، وبنية تحتيـة متطورة تشـمل الموانـئ والمطارات الحديثـة، وربطًا رقميًا عـالي الكفاءة، فضلًا عن قوى عاملة مؤهلـة، مما يجعلها وجهة مثالية للمستثمرين من مختلف دول العالم، وفي مقدمتهم المسـتثمرون من جمهورية الصين الشـعبية، مؤكدا أن السـلطنة تنظر إلى مبـادرة «الحزام والطريق» التي أطلقتها الصين، كإحدى أهم المبادرات العالمية لتعزيز التكامـل التجـاري واللوجسـتي والثقـافي، مضيفًا أن موقـع سـلطنة عُمان الجغرافي، المطـل على المحيط الهندي وبحر العرب، يجعل منهـا حلقة محورية في هذه المبادرة، وبوابة رئيسية للربط بين الشرق والغرب.

وأوضـح سـعادته أن المبادرة أسفرت بالفعل عـن خطوات عمليـة تمثلت في اسـتقطاب اسـتثمارات مبـاشرة بعـدد مـن المناطـق الاقتصادية، أبرزها المدينة الصناعية العُمانية الصينية في الدقم، ومشاريع صناعات تقنيات الطاقة المتجـددة في منطقة صحـار الحرة، التي تُعـد نموذجًا ناجحًا للشراكة الصناعية بين البلديـن، مشـيرا إلى أن هذه المشـاريع تمثـل تكاملًا فعّالًا بين الاستراتيجية الصناعية العُمانية ٢٠٤٠ ومبـادرة «الحزام والطريق» الصينيـة، وتفتح آفاقًا مستقبلية واعدة في مجـالات الصينية التحتية للطاقة المتجددة والتقنيات المتقدمة.

وفي الكلمة الرئيسـية، قال الشيخ نايف بن حامد فاضل رئيـس غرفة تجـارة وصناعة عمان -فـرع ظفـار- إن اللقـاء في الـدورة الثالثة من ملتقـى الصداقة العُمانِي الصينِي يُعـد محطةً مهمة لتعميـق أواصر التعاون بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية، وهي علاقات تقـوم على التاريخ العريق، والثقة المتبادلة، والتعاون المسـتمر في مختلف المجالات.

وأوضح سعادته أن الملتقى يُعد منصة فعّالة لتعزيز التعاون، وتبادل الخبرات، واكتشـاف الفـرص الاسـتثمارية في القطاعـات ذات الاهتمام المشترك، بمـا يخدم مصالح البلدين العابـرة للمصالـح الظرفيـة نحـو القيـم المسـتدامة، مؤكدًا التزام الجمعية بأن تظل جسرًا نابضًا يـعبر عليه التعـاون، وتتقاطع فيه الأفكار، وتُزهر فيه المبادرات التي تخدم البلدين والشعبين الصديقين.

وبيَّن السـعيدي أن رؤيـة عُمان ٢٠٤٠ التي تحمل في جوهرها انفتاحًا على العالم تُشكّل أرضية خصبة لهذا النـوع من المبادرات، في حين يُعـد «التحديـث الصينـي النمطي» تشـكيل دور الصين كشريـك دولي فاعل في بناء نظام عالمي أكثر توازنًا وإنسانية وشمولًا، مشيرًا إلى أن هذين المسـارين يفتحان أمام مؤسـسات المجتمـع المـدني فضاءً واسـعًا للعمل والتفاعل والمبادرة، مؤكدا أن جمعية الصداقة العُمانيـة الصينية تُج

بنك نزوى
Bank Nizwa

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

معدل النمو السنوي

- النمو في الاصول ١٧٪
- النمو في التمويلات ١٣٪
- النمو في الودائع ١٧٪
- نمو صافي للارباح ١٥٪

المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد اختتمنا بفضل الله فصلا آخرا مثمرًا بالنجاح من رحلتنا لتعزيز الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السلطنة.

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع يسعدني أن أضع بين أيديكم البيانات المالية لفترة الستة أشهر الأولى من السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، وذلك استنادًا على البيانات المالية غير المدققة.

لقد اتسم النمو العالمي في مطلع العام ٢٠٢٥ بكونه معتدلاً، نظرا لتوجه البنوك المركزية بالموازنة بين احتواء التضخم ودعم النشاطات الاقتصادية. وقد شهدت الأسواق العالمية تقلبات متجددة بسبب مخاوف تتعلق بالإمدادات والرسوم الجمركية، مما أثر بشكل خاص على سلاسل التوريد وقرارات الاستثمار. كما شهدت أسواق النفط أيضا تقلبات متجددة بسبب مخاوف العرض والرسوم الجمركية. وعلى الرغم من هذه التحديات، يتوقع صندوق النقد الدولي تحسناً في النمو الإقليمي، مما يعكس التيسير النقدي التدريجي وجهود التنويع الاقتصادي.

لا يزال الاقتصاد العُماني يواصل مسيرته بثبات، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٣٪ في عام ٢٠٢٥،مدعومًا بتطور الأنشطة النفطية وغير النفطية، لا سيما في قطاعات التصنيع والخدمات اللوجستية والسياحة، التي تستفيد بشكل متزايد من مبادرات الحكومة لتنويع الاقتصاد.

وقد شهد التضخم تراجعًا ملحوظًا، حيث انخفض معدل مؤشر أسعار المستهلك إلى ٠,٦٪ في مارس ٢٠٢٥، وهو أدنى مستوى له منذ نوفمبر ٢٠٢٤، مدفوعًا بشكل رئيسي بانخفاض أسعار المواد الغذائية والمشروبات. في الوقت ذاته، حافظت سلطنة عُمان على تصنيفها الائتماني السيادي عند مستوى استثماري (BBB-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس التزام الحكومة بإدارة مالية منضبطة وتنفيذ سياسات رشيدة لخفض الدين العام.

وقد قطعت عُمان خطوات كبيرة في تعزيز وضعها المالي من خلال الإصلاحات المالية والاقتصادية المستهدفة وإعادة هيكلة الحكومة. كما حققت هذه المبادرات، التي تسترشد بخطة مالية متوسطة الأجل، توازناً بين الإيرادات والإنفاق العام، مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية. وقد أعطت الحكومة الأولوية لخفض الديون، بهدف خفض الدين العام إلى ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٧، مع تعزيز الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، مما عزز الربحية وخفض الديون.

ومن المتوقع أن يحافظ الحساب الجاري على فائض، وأن يظل التضخم منخفضًا عند متوسط ١,٩٪ خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧. وعلاوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن تؤدي ظروف الائتمان المواتية للقطاع الخاص إلى دفع نمو الإقراض بنسبة ٥٪ -٦٪ سنويًا.

ويظل في بنك نزوى التزامنا الثابت متمثلا في إيماننا الراسخ بأن الخدمات المصرفية الإسلامية تخدم غرضًا أسمى من تحقيق الأرباح، ونحن ملتزمون بتحقيق هدفنا من خلال إثراء حياة عملائنا ومجتمعاتنا. وقد لعبنا –بفضل الله- خلال الفترة الصعبة وفي مرحلة التعافي الحالية، دورًا حاسمًا في تعزيز البرامج الحكومية التي قدمت دعمًا مهما للأفراد والشركات. لذا نحن لا نزال ملتزمين بمواصلة المساهمة في تقديم الدعم اللازم لمجتمعاتنا في الوقت الذي يشهد الاقتصاد الوطني تعافيا مستمرا.

الأداء المالي

خلال النصف الأول من العام، حقق بنككم أداءً مالياً جديراً بالثناء، حيث أظهر نموًا مستدامًا في المؤشرات الرئيسية. ويُعزى هذا النجاح نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الواقع الاقتصادي، بما في ذلك البيئة التنافسية والميزانية العمومية المرنة.

في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، بلغ صافي أرباحنا ٩,٢ مليون ريال عُماني، مسجلاً زيادة ملحوظة بنسبة ١٥٪ مقارنةً بـ ٨ ملايين ريال عُماني في الفترة نفسها من العام السابق (٣٠ يونيو ٢٠٢٤). ويعكس هذا النمو التزامنا المستمر بتقديم قيمة استثنائية لعملائنا ومساهمينا الكرام.

ومن جانب آخر، إرتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة ٩٪ ليصل إلى ٢٩,٥ مليون ريال عُماني حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٢٧ مليون ريال عُماني في نفس الفترة من العام الماضي. وفي الوقت ذاته، ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ٩٪ لتصل إلى ١٤,٦ مليون ريال عُماني مقابل ١٣,٣ مليون ريال عُماني على أساس سنوي، حيث واصل البنك استثماراته في تعزيز البنية التحتية التشغيلية لمواكبة ديناميكيات السوق المتغيرة ودعم النمو المستقبلي. ونتيجة لذلك، سجل الربح قبل الضريبة زيادة بلغت ١٢٪ ليصل إلى ١٠,٦ مليون ريال عُماني مقارنة بـ ٩,٤ مليون ريال عُماني في العام السابق.

كما شهدت إجمالي أصول البنك نموا ملحوظًا، حيث بلغت ١,٩٦ مليار ريال عُماني حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، مسجلة ارتفاعًا بنسبة ١٧٪ مقارنة بـ ١,٦٧ مليار ريال عُماني في نفس الفترة من العام الماضي. كما نما حجم محفظة التمويل الإجمالية بنسبة ١٣٪ لتصل إلى ١,٦ مليار ريال عُماني حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ مقارنة بـ ١,٤ مليار ريال عُماني حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، مما يعكس الطلب القوي على منتجاتنا المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. واستمرت محفظة ودائع العملاء في تحقيق نمو مستمر، حيث ارتفعت بنسبة ١٧٪ لتصل إلى ١,٥٩ مليار ريال عُماني حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١,٣٦ مليار ريال عُماني في العام الماضي. من المتوقع أن يسهم هذا الزخم في قطاعي التجزئة والشركات في دعم تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية طويلة الأجل.

الجدير بالذكر أن حقوق مساهمي البنك ارتفعت بنسبة ٤٪، لتصل إلى ٢٦٦,٦ مليون ريال عُماني حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٢٥٥,٢ مليون ريال عُماني في يونيو ٢٠٢٤، وذلك بفضل قدراتنا في توليد رأس المال. وتعكس هذه النتائج التزامنا بالنمو المتوازن، والتنويع، وإدارة التكاليف، وتحسين الهوامش، والتحول الرقمي، إلى جانب توسيع نطاق منتجاتنا وقاعدة عملائنا. ونحن نواصل التمسك بمسؤوليتنا في دفع عجلة النمو المستدام وخلق قيمة طويلة الأمد لجميع أصحاب المصلحة.

نحن واثقون من أن ركائزنا الإستراتيجية التي لم تتغير وميزانيتنا العمومية المرنة تضعنا في وضع جيد لإدارة التحديات الاقتصادية ومواصلة تقديم القيمة المضافة لعملائنا ومساهمينا.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يواصل اقتصاد سلطنة عُمان تحقيق نمو مطرد، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة ٢,٣٪ خلال عام ٢٠٢٥. وسيقود هذا التوسع بالدرجة الأولى القطاع غير النفطي، الذي يُتوقع أن ينمو بنسبة ٥,٦٪، مما يعكس نجاح جهود التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة قطاعات التصنيع والخدمات والسياحة في دعم النمو الشامل.

وتستمر جهود الحكومة الناجحة في التنويع الاقتصادي، حيث تساهم قطاعات التصنيع والبناء والسياحة بشكل رئيسي في هذا التطور. ويأتي هذا النمو مدعوما بالجاذبية المتزايدة لسلطنة عُمان لأسواق دولية جديدة مثل أوروبا، وتطبيق التأشيرة السياحية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي من المتوقع أن تسهم في تعزيز عدد الزوار.

على صعيد الهيدروكربونات، من المتوقع أن يشهد إنتاج النفط زيادة تدريجية، إلا أن انخفاض أسعار النفط العالمية قد يُعوّض جزئيًا عن مكاسب الإيرادات. ومع ذلك، من المتوقع أن يسهم ارتفاع إيرادات الغاز الطبيعي، إلى جانب توسيع القاعدة الضريبية، في تعزيز الإيرادات المالية وضمان الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

لا تزال السياسة المالية في عُمان تتسم بالحكمة، إذ تعتمد الحكومة في ميزانيتها على متوسط سعر للنفط يبلغ ٦٠ دولارًا للبرميل في عام ٢٠٢٥. ورغم هذه التوقعات المتحفظة، لا تزال المؤشرات المالية إيجابية. ومن المتوقع أن يظل التضخم منخفضًا عند ١,٥٪، وأن تحافظ عُمان على فائض مالي، مما يعكس التحسينات المستمرة في إدارة المالية العامة.

من المتوقع أن يحافظ القطاع المصرفي في عُمان على مرونته في عام ٢٠٢٥، مدعومًا ببيئة اقتصادية كلية مستقرة، وتحسن الوضع المالي، ومبادرات التنويع الاقتصادي المستمرة. وستساعد جهود ضبط المالية العامة في البلاد، إلى جانب دعم الحكومة للشركات الصغيرة والمتوسطة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإصلاحات مناخ الاستثمار، على تعزيز تنمية القطاع الخاص وتعزيز فرص الإقراض في مختلف القطاعات.

وقد اعترفت وكالة موديز مؤخراً بهذا المسار الإيجابي، حيث قامت برفع التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عُمان إلى الدرجة الاستثمارية (Baa٣) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس نجاح الإصلاحات المالية والاقتصادية التي نفذتها الحكومة.

وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية المعززة، يتمتع بنك نزوى بموقع قوي يمكنه من الحفاظ على المرونة، واقتناص الفرص المستقبلية، وتقديم أفضل قيمة لمساهميه. ومن الجدير بالذكر أن تصنيف بنك نزوى الإئتماني قد تم رفعه مؤخراً من قبل وكالة موديز إلى الدرجة الاستثمارية (Baa٣)، مستفيدًا بشكل مباشر من تحسن النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للسلطنة. ويُعد هذا التحسن في التصنيف تأكيدًا قويًا يعزز الثقة في إدارة بنك نزوى الحكيمة وأساسياته القوية. وبالتزامه بقيادة نمو التمويل الإسلامي، والاستفادة من ميزانيته العمومية المتينة وإدارة المخاطر الاستباقية، يهدف بنك نزوى إلى اغتنام الفرص الناشئة ودفع النمو المستدام مع تحقيق أقصى قيمة لأصحاب المصلحة.

شكرنا وتقديرنا

بالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري وجزيل امتناني لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد- حفظه الله ورعاه - على بصيرته الثاقبة وقيادته الحكيمة التي تواصل جهودها الحثيثة للنهوض بالبلاد وقطاع الصيرفة الإسلامية. كما نوجه شكرا خاصا إلى البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية لدعمهم المستمر.

ونحن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل وحماس. ونحن على ثقة بأنه بدعمكم المتواصل، سيتمكن بنك نزوى ليس فقط من استغلال الفرص وتجاوز التحديات المستقبلية، بل سيواصل النمو والتطور، ويضع معايير جديدة للتميز في قطاع الصيرفة الإسلامية.

خالد بن عبد الله بن علي الخليلي
رئيس مجلس الإدارة

قائمة المركز المالي المرحلية الموجزة
للفترة ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ (غير مدققة)

	غير مدققة ٣٠ يونيو ٢٠٢٥	غير مدققة ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	مدققة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
	ريال عماني بالالاف	ريال عماني بالالاف	ريال عماني بالالاف
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني	**٢٢,٧١١**	٥٨,٥٨٦	٥٩,٤٨٠
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	**٥,٥٧٦**	٦,١٧٦	١٨,٣٠٨
استثمارات وكالة لدى بنوك - صافي	**٧٤,٦٨٧**	٢٥,٤٣٢	٢٣,٦٤٥
ذمم البيوع المؤجلة و البيوع الأخرى - صافي	**٣٤٢,٤٣١**	٢٨٣,٣٨٦	٣٠٦,٥٨٦
إستثمارات الاوراق المالية	**٢٢٠,٢٥٥**	١٣٤,١٨٩	١٩٣,٦٤٤
تمويلات المشاركة - صافي	**٦١٤,٦٦٥**	٥٢٦,٣٤٥	٥٩٥,٥٩٥
إجارة منتهية بالتمليك – صافي	**١٨٥,٨٦٥**	٢١٩,٩٦٦	٢٠٦,٠٥٧
وكالة بالاستثمار– صافي	**٤٥١,٧٢٣**	٣٨٦,٣٣٤	٤٥٠,٣٧٦
موجودات أخرى	**٢٨,٧٥٠**	٢٣,٢٧٢	٢٤,٠١١
ممتلكات ومعدات– صافي	**٤,٧٦٦**	٥,١٣٨	٤,٢٥٥
موجودات غير ملموسة	**٥,٦٤٨**	٤,٠٤٠	٤,٨٧١
مجموع الموجودات	**١,٩٥٧,٠٧٧**	١,٦٧٢,٨٦٤	١,٨٨٦,٨٢٨
المطلوبات والادوات المشابهة لحقوق الملكية وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
حسابات العملاء	**٢٥١,٨٧٥**	٢٢٨,٨٦٠	٢٢٦,٣٢٩
مطلوبات أخرى	**٥٢,٧٢٨**	٤٢,١٨٨	٥١,٨٣٦
مجموع المطلوبات	**٣٠٤,٦٠٣**	٢٧١,٠٤٨	٢٧٨,١٦٥
الادوات المشابهة لحقوق الملكية			
حسابات الاستثمار التشاركي	**١,٣٨٥,٨٢٠**	١,١٤٦,٦١١	١,٣٤٥,٦٦٢
حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع	**٢٢٠,٠١١**	٢٢٠,٠١١	٢٢٠,٠١١
علاوة إصدار	**٢,٠٩١**	٢,٠٩١	٢,٠٩١
احتياطي القيمة العادلة للاستثمار	**(٢,٧٥٠)**	(٩٥٩)	(٣,٠٠١)
احتياطي قانوني	**٩,٥٣٨**	٧,٧٢٧	٩,٥٣٨
احتياطي التدني	**١٥٠**	١٥٠	١٥٠
الأرباح المحتجزة	**١٧,٦١٦**	٢٦,١٨٥	٢٤,٢١٣
صكوك إلزامية قابلة للتحويل	**١٩,٩٩٨**	-	٩,٩٩٩
مجموع حقوق المساهمين	**٢٦٦,٦٥٤**	٢٥٥,٢٠٥	٢٦٣,٠٠١
المطلوبات والادوات المشابهة لحقوق الملكية وحقوق المساهمين	**١,٩٥٧,٠٧٧**	١,٦٧٢,٨٦٤	١,٨٨٦,٨٢٨
صافي قيمة الأصول للسهم الواحد	**٠,١١٩**	٠,١١٤	٠,١١٨
التزامات محتملة و إرتباطات تعاقدية	**٤٢٤,٤١٣**	٤٥٣,٦٧١	٤٢٦,٢١٠

قائمة الدخل المرحلية الموجزة
للفترة ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ (غير مدققة)

	غير مدققة للستة أشهر منتهية ٣٠ يونيو ٢٠٢٥	غير مدققة للستة أشهر منتهية ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	**غير مدققة للربع المنتهي ٣٠ يونيو ٢٠٢٥**	غير مدققة للربع المنتهي ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
	ريال عماني بالالاف	ريال عماني بالالاف	**ريال عماني بالالاف**	ريال عماني بالالاف
إيرادات ذمم البيوع والذمم الأخرى	**٨,٤١٨**	٧,٥٢١	**٤,٣٧١**	٣,٧٦٤
إجارة منتهية بالتمليك و ايرادات اصول الاجارة	**٤,٩٩٣**	٥,٥٠٦	**٢,٤٦٧**	٢,٧٠٨
أرباح وكالة بالاستثمار	**١٢,٤٧٠**	١٠,٦٤٢	**٦,٢١٩**	٥,٣٤٣
أرباح تمويل المشاركة	**١٨,٤٦٧**	١٥,١٣٩	**٩,٢٦٠**	٧,٦٦٩
أرباح استثمارات وكالة بين البنوك	**٤٩٣**	٦٥٦	**٣٢١**	٣٩٥
أرباح استثمار في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**٥,٣١٧**	٤,٣٢٠	**٢,٦٩٥**	١,٨٦١
الدخل من الاستثمارات الممولة بصورة مشتركة والذمم المؤجلة	**٥٠,١٥٨**	٤٣,٧٨٤	**٢٥,٣٣٣**	٢١,٧٤٠
حصة البنك من إيرادات الاستثمارات والتمويل الذاتي	**٢٣٨**	٢١٠	**١٢٨**	١٠٥
إيرادات الخدمات المصرفية	**٥,١٣٨**	٥,٥٣٥	**٢,٧٦٣**	٣,١٦٠
أرباح صرف عملات أجنبية - بالصافي	**٨١٢**	٧٤١	**٥٠٢**	٣٦٠
مجموع الإيرادات	**٥٦,٣٤٦**	٥٠,٢٧٠	**٢٨,٧٢٦**	٢٥,٣٦٥
مصاريف الموظفين	**(٨,٤٨٩)**	(٧,٥١٨)	**(٤,٣٠٧)**	(٣,٧٢٢)
مصاريف التشغيل	**(٤,٦٢٢)**	(٤,٤٢٢)	**(٢,٤٣١)**	(٢,١٧٠)
استهلاك وإطفاء	**(١,٤٨٧)**	(١,٤١٣)	**(٧٤٦)**	(٧١٥)
مجموع المصاريف	**(١٤,٥٩٨)**	(١٣,٣٥٣)	**(٧,٤٨٤)**	(٦,٦٠٧)
الأرباح قبل المخصصات والضريبة	**٤١,٧٤٨**	٣٦,٩١٧	**٢١,٢٤٢**	١٨,٧٥٨
خسائر التدني	**(٤,٣٣٧)**	(٤,٢٩٢)	**(٢,٢٦٩)**	(٢,٠٨٨)
أرباح الفترة السابقة لصافي الدخل العائد إلى الادوات المشابهة لحقوق الملكية	**٣٧,٤١١**	٣٢,٦٢٥	**١٨,٩٧٣**	١٦,٦٧٠
ناقص: صافي الدخل العائد إلى الادوات المشابهة لحقوق الملكية	**(٢٦,٨٠٨)**	(٢٣,١٩٠)	**(١٣,٥٩٨)**	(١١,٧٨٢)
الأرباح قبل الضريبة	**١٠,٦٠٣**	٩,٤٣٥	**٥,٣٧٥**	٤,٨٨٨
ضريبة الدخل	**(١,٣٧٠)**	(١,٤٢٩)	**(٦٥٨)**	(٧٤٧)
الربح للسنة	**٩,٢٣٣**	٨,٠٠٦	**٤,٧١٧**	٤,١٤١
الربحية الأساسية والمخفضة للسهم الواحد – (ريال عُماني)	**٠,٠٠٤**	٠,٠٠٤	**٠,٠٠٢**	٠,٠٠٢

الرُّؤيَة

OMAN - CHINA
FRIENDSHIP ASSOCIATION

ملتقى الصداقة والتعاون

العُماني الصيني

中国—阿曼友好合作论坛

شكر وتقدير

تتقدم جريدة الرؤية بالشكر والتقدير إلى رعاة
ملتقى الصداقة والتعاون العُماني الصيني 2025
لما قدموه من دعم ومساندة ساهما في إنجاح المنتدى

سلطنة عُمان
Sultanate of Oman
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
Ministry of Commerce, Industry & Investment Promotion

غرفة تجارة وصناعة عُمان
OMAN CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY
فرع محافظة ظفار

中国驻阿曼大使馆
Chinese Embassy in the Sultanate of Oman

دليل للنفط ش.م.م.
DALEEL PETROLEUM L.L.C.

HUAWEI

MHD ITICS

金龙集团
GOLDEN DRAGON GROUP

CNPC BGP

الدقم هونغ تونغ للأنابيب ش.م.م
Duqm Hongtong Piping LLC

CNCEC 中国化学

CNFC 中国水产有限公司
CHINA NATIONAL FISHERIES CORP.

国家电网有限公司
STATE GRID CORPORATION OF CHINA

常宝股份
CHANGBAO

中国交建
CHINA COMMUNICATIONS CONSTRUCTION

CEEC 中国能建
ENERGY CHINA

CNPC Oman

JA SOLAR 晶澳太阳能

中国电建
POWERCHINA

上海电气
SHANGHAI ELECTRIC

壹路集团
ONEROAD GROUP

راعي السيارات
بن شسان

CIEC

SHINZOM
湖南中科星城石墨有限公司